



ملاحظة من قسم المكتب والمحفوظات

نُشر التقرير النهائي للمؤتمر الإقليمي لتنمية الاتصالات للدول العربية (AR-RDC) باللغتين الإنكليزية والفرنسية ويتضمن الترجمة العربية للأقسام التالية:

- ملخص.....الصفحة 1
- الكلمات الافتتاحية.....الصفحة 5
- الكلمات الختامية.....الصفحة 7
- إعلان القاهرة.....الصفحة 9
- القرارات.....الصفحة 11
- التوصيات.....الصفحة 71

وتتضمن هذه النسخة الإلكترونية (PDF) الترجمة العربية فقط، لتيسير الاطلاع عليها. وللإطلاع على التقرير النهائي الكامل، يرجى الرجوع إلى النسخة الإنكليزية أو النسخة الفرنسية من هذا المنشور.

This electronic version (PDF) was scanned by the International Telecommunication Union (ITU) Library & Archives Service from an original paper document in the ITU Library & Archives collections.

La présente version électronique (PDF) a été numérisée par le Service de la bibliothèque et des archives de l'Union internationale des télécommunications (UIT) à partir d'un document papier original des collections de ce service.

Esta versión electrónica (PDF) ha sido escaneada por el Servicio de Biblioteca y Archivos de la Unión Internacional de Telecomunicaciones (UIT) a partir de un documento impreso original de las colecciones del Servicio de Biblioteca y Archivos de la UIT.

هذه النسخة الإلكترونية (PDF) نتاج تصوير بالمسح الضوئي أجراه قسم المكتبة والمحفوظات في الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) نقلاً من وثيقة ورقية أصلية ضمن الوثائق المتوفرة في قسم المكتبة والمحفوظات في الاتحاد.

此电子版（PDF版本）由国际电信联盟（ITU）图书馆和档案室利用存于该处的纸质文件扫描提供。

Настоящий электронный вариант (PDF) был подготовлен в библиотечно-архивной службе Международного союза электросвязи путем сканирования исходного документа в бумажной форме из библиотечно-архивной службы МСЭ.

التقرير الختامي

(إعلان القاهرة والقرارات والتوصيات)

المؤتمر الإقليمي لتنمية الاتصالات

في الدول العربية

القاهرة من 25 إلى 29 أكتوبر 1992



الاتحاد الدولي للاتصالات

المؤتمر الإقليمي لتنمية الاتصالات في الدول العربية

(القاهرة من 25 إلى 29 أكتوبر 1992)

المحتويات العربية

من

التقرير الختامي

المؤتمر الإقليمي لتنمية الاتصالات في الدول العربية

(القاهرة من 25 إلى 29 أكتوبر 1992)

التقرير الختامي

المحتويات العربية

الصفحة

1	الموجز
5	كلمة الافتتاح
7	كلمة الاختتام
9	إعلان القاهرة
11	القرارات
71	التوصيات

المؤتمر الإقليمي لتنمية الاتصالات في الدول العربية

(القاهرة من 25 إلى 29 أكتوبر 1992)

التقرير الختامي

الموجز

انعقد في القاهرة من 25 إلى 29 أكتوبر 1992 المؤتمر الإقليمي الأول لتنمية الاتصالات في الدول العربية (AR-RDC) الذي دعا إليه الاتحاد الدولي للاتصالات. وحضر المؤتمر حوالي 150 شخصاً، من بينهم ممثلون رفيعو المستوى للحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية وكذلك لمؤسسات التمويل الدولية والقطاع الخاص.

وترأس المؤتمر السيد محمود محمد السوري، رئيس مجلس الإدارة في الهيئة القومية للاتصالات في جمهورية مصر العربية (ARENTO). وأنشأ المؤتمر ثلاث لجان لتتعامل مع الأوجه المختلفة لتنمية الاتصالات، فنظرت في عدد من مقترحات العمل الرامية إلى النهوض بتنمية الاتصالات وتناسقها في المنطقة. وتبنى المؤتمر 14 قراراً وتوصيتين تدعو الحكومات المعنية والاتحاد الدولي للاتصالات وغيره من المنظمات الدولية والإقليمية المعنية إلى اتخاذ خطوات مناسبة.

قرر المؤتمر، فيما قرر، إنشاء آلية إقليمية لتنسيق التعاون على تنمية الاتصالات في المنطقة، ولا سيما تنسيق تنفيذ القرارات المعتمدة ومراقبة هذا التنفيذ، على أن تتكون لجنة التنسيق هذه من ممثلين رفيعي المستوى من وزارات الاتصالات وإدارات الاتصالات وشركات التشغيل وكذلك من المنظمات الدولية والإقليمية والإقليمية الفرعية، مثل جامعة الدول العربية/اللجنة العربية الدائمة للاتصالات و AFESD¹ و AMU و ARABSAT و ASBU و ECA و ESCWA و GCC و ISDB و OIC ومكتب تنمية الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات، وأن يكفل مكتب تنمية الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات، وخاصة مكتبه الإقليمي في القاهرة، تأمين الأمانة العامة التنفيذية للجنة التنسيق هذه وتقديم كل مساندة لها.

وإدراك المؤتمر AR-RDC للدور الحاسم الذي تلعبه الاتصالات كمحرك للنمو الاقتصادي الوطني والتكامل الإقليمي، وبأن سياسات الاتصالات يجب أن توضع في سياق الاستراتيجيات العامة، جعله يقرر إنشاء فريق عمل إقليمي يعنى بسياسات الاتصالات واستراتيجياتها، ويطلب من فريق العمل هذا أن يساعد الدول العربية على تبني سياسات تشجع التنمية المتناسقة لأنظمة اتصالاتها، وتعزز عملية التكامل الإقليمي. وفي القرارات دعوة إلى الإدارات لكي تفصل كيانات تشغيل الاتصالات عن هيئات الحكومة التي تضع السياسات والتنظيمات، ولكي تنشئ وظيفة تنظيم تؤمن الشفافية في صنع القرار والمنافسة الشريفة، ولكي تشجع كيانات التشغيل على وضع تسعيرات أكثر اتساقاً مع التكاليف الفعلية، مما يوسع حركة الاستثمار ويزيد في اجتذابه، محلياً كان أم أجنبياً. كما ينبغي لفريق العمل هذا أن يجد المخارج اللازمة لاستراتيجيات التمويل.

¹ انظر قائمة المختصرات

وقد نظر المؤتمر أيضاً في الحاجة إلى مؤشرات محسنة عن تنمية الاتصالات لتساند في صنع القرار، ولتكون أدوات قيمة في تحليل الواقع الاجتماعي والاقتصادي لتنمية الاتصالات. فقرر الاستمرار في تطوير قاعدة المعطيات الإقليمية التي تضم المؤشرات عن الاتصالات من خلال المشروع MODARABTEL² التابع للاتحاد الدولي للاتصالات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتنسيق مع اللجنة العربية الدائمة للاتصالات التابعة لجامعة الدول العربية. وقرر أيضاً أن يستمر هذا العمل، بعد انتهاء المشروع MODARABTEL ، عن طريق فريق عمل يعنى بمؤشرات تنمية الاتصالات في الدول العربية يدعمه مكتب تنمية الاتصالات (BDT) .

ونظر المؤتمر أيضاً في آفاق التعاون على البحث والتنمية وكذلك في ميدان التعليم العلمي العالي والتصنيع المحلي ، فطلب من مكتب تنمية الاتصالات (BDT) أن يباشر دراسة جدوى شاملة في هذا المجال .

ونظر في أهمية التسيير الإداري الوطني للترددات، فقرر أن ينفذ مكتب تنمية الاتصالات التابع للاتحاد الدولي للاتصالات بالتعاون مع الدول العربية خطة عمل ترمي إلى تحسين التسيير الإداري الوطني للترددات في الدول العربية .

كما طالب قرار آخر مكتب تنمية الاتصالات/ الاتحاد الدولي للاتصالات بوضع مشروع إقليمي لتنمية الاتصالات في المناطق الريفية وبين طبقات الدخل المنخفض في المنطقة .

ودعا المؤتمر إلى الاستمرار في المشروع MODARABTEL لثلاثة أعوام أخرى، بما يحويه من شبكات تعاونية حالياً للاتصالات المعطياتية والخدمات الجديدة والبحث التطبيقي وأنظمة الإعلام عن إدارة التدريب وقاعدة المعطيات عن إحصائيات الاتصالات. وقرر أن ينشئ شبكة تعاونية جديدة تتعامل مع مطاريف ثنائية اللغة. وقد أثبتت هذه الشبكات أنها وسائل فعالة في التعاون الإقليمي لتنمية الشبكات والخدمات الجديدة تنمية متناسقة في المنطقة، وسوف تسهل هذه الشبكات أيضاً تنفيذ القرارات الأخرى التي اعتمدها المؤتمر .

وتمت مطالبة الاتحاد الدولي للاتصالات بزيادة الأموال المتيسرة للبلدان الأقل نمواً في ميزانيته العادية، وأيد المؤتمر اقتراحين بمشروعين للبلدان الأقل نمواً في المنطقة، أحدهما يرمي إلى التعاون في التدريب، والآخر يرمي إلى تنمية الاتصالات البحرية في البلدان المشاطة للبحر الأحمر أو الواقعة في القرن الإفريقي . ونظراً إلى الصلات التاريخية بين الدول الأوروبية والعربية المشاطة للبحر الأبيض المتوسط وإلى الأولوية المعطاة للإسراع في إدخال تبادل المعطيات الإلكتروني (EDI) من حيث أنه « دافع » للتجارة والأعمال، فقد أيد المؤتمر أيضاً اقتراحاً بمشروع يرمي إلى تحسين مرافق الاتصالات في موانئ البحر الأبيض المتوسط .

ونظر المؤتمر بصفة خاصة في الحالة الحرجة وفي الاحتياجات التي تتطلبها تنمية الاتصالات في لبنان والصومال والسودان، فأصدر نداءات إلى المجتمع الدولي لمساعدة هذه البلدان .

² MODARABTEL = المشروع الإقليمي لتنمية الاتصالات العربية العصرية

وتم الاعتراف بالحاجة إلى تكييف التنظيم والإدارة مع البيئة المتغيرة، وخاصة مع الحاجات الماسة إلى تدريب إداري وتقني متخصص أكثر فأكثر، نظراً إلى سرعة التطور في التقنية (التكنولوجيا) وإلى حاجة منظمات الاتصالات إلى تحسين فعاليتها وإنتاجيتها في بيئة تتعاضد المنافسة فيها. فقرر المؤتمر في هذا السياق أن تقام شبكة تعاونية لتنمية التنظيم وجميع جوانب التسيير الإداري للموارد البشرية وتنميتها. كما بين المهمات الأولوية لهذه الشبكة التعاونية .

وفي سبيل تعزيز التعاون بين الدول العربية، قرر المؤتمر الإسراع في أعمال التحيين والتوسع في قاعدة المعطيات لمصطلحات الاتصالات العربية التابعة للاتحاد الدولي للاتصالات .

وأوصى المؤتمر كذلك بأن تُستعمل « الشبكة الفضائية العربية لأغراض الإعلام والثقافة والتنمية » أفضل استعمال، وأن تطبق المعايير المعترف بها عالمياً، حتى تستطيع الشبكات العمومية أن تتصل ببعضها وأن تعمل فيما بينها بسهولة ويسر. وطولبت الإدارات في هذا السياق بأن تؤيد توصية اللجنة عالية المستوى (HLC) « بأن يلعب الاتحاد الدولي للاتصالات دوراً أكبر وأقوى في الوساطة على حفز التعاون وتنسيقه بين العدد المتعاظم من الهيئات المهتمة بالاتصالات » .

وقد لاحظ المؤتمر أن تكاليف تنفيذ القرارات قُدر مجموعها بحوالي 13,3 من ملايين الدولارات الأمريكية لفترة السنوات الخمس القادمة، يتوقع أن يساهم فيها مكتب تنمية الاتصالات بحوالي 5,5 من ملايين الدولارات الأمريكية (عيناً أو نقداً) من ميزانيته العادية. وهكذا يتضح أن مستوى التنفيذ يتوقف على المدى الذي يمكن أن تتيسر فيه ملايين الدولارات الأمريكية الباقية (7,8 من الملايين) من غيره من شركاء التنمية ومصادر التمويل .

وأخيراً، وليس آخراً، تبني المؤتمر إعلان القاهرة الذي يعكس اتفاقاً واسعاً على الأهداف طويلة الأجل التي يجب متابعتها حتى يضمن لمواطني الدول العربية الوصول إلى الخدمات الاتصالية الأساسية .

PAGE INTENTIONALLY LEFT BLANK

PAGE LAISSEE EN BLANC INTENTIONNELLEMENT

الكلمة الافتتاحية التي ألقاها الدكتور بيكا تارياني
الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) / مدير مكتب تنمية الاتصالات (BDT)

أصحاب المعالي ،
سيداتى وسادتى ،
أصدقائى الأعزاء ،

يسعدنى أن أعرب عن جزيل امتناني لسلطات حكومة جمهورية مصر العربية التي قامت مشكورة باستضافة المؤتمر الإقليمي الأول لتنمية الاتصالات في الدول العربية الذي يبدأ هذا اليوم في مركز المؤتمرات الرائع هذا، على مقربة من آثار حضارة عظمى أثرت بعمق في تاريخ البشرية بأسرها .

لقد تلقت مدينة القاهرة مؤخرًا ضربة قاسية من قوى الطبيعة، فأدرك المجتمع الدولي فوراً هذه المأساة والمعاناة التي تحملها الكثير من الأفراد والأسر. فتم حشد التضامن الوطني والدولي معاً مما أتاح إنقاذ عدد من الأرواح. أعتقد أنه لا يوجد بيننا من يرتابه الشك بشأن الدور الحيوي الذي لعبته الاتصالات على مر هذه الأيام الحرجة .

إن هذا يُضفي على مؤتمرنا مزيداً من الأهمية، إذ إنه بكل بساطة يذكرنا بجانب هام من جوانب الاتصالات باعتبارها أداة فعالة لا غنى عنها من أدوات الإغاثة والإنقاذ في حالات الكوارث. وينبغي لهذا الجانب أن يبقى في البال أثناء مداوراتكم في الأيام القادمة، ومع جميع الملامح الهامة الأخرى للاتصالات التي تُعتبر عاملاً أساسياً من عوامل التنمية البشرية .

إن المؤتمر الذي يبدأ اليوم هو المؤتمر الرابع في الجدول الزمني لسلسلة مؤتمرات إقليمية تعنى بمواضيع جوهرية تتعلق بتطوير الشبكات والخدمات. وقد أثبتت التجارب السابقة أن التطلعات والمشاكل والحاجات لا تختلف كثيراً من منطقة إلى أخرى، وربما يعود ذلك إلى الطبيعة العالمية للاتصالات. وفي جميع الأحوال، عند بناء « القرية العالمية » سيكون على كل واحد من الشركاء أن يبذل نفس الجهود التي يبذلها كل شريك آخر لأن المشاكل المواجهة تتشابه في جميع أنحاء العالم .

غير أن الهوية الثقافية والاجتماعية لكل منطقة والنمط الاقتصادي السائد فيها لابد أن يؤخذ بعين الاعتبار. وبالتالي، فإن هذا المؤتمر يقدم فرصة فريدة من أجل وضع خطة عمل مفصلة خصيصاً للدول العربية . في الحقيقة، إن وحدة العمل التي قامت بالإعداد لهذا الاجتماع، قد وضعت عدداً من المقترحات الملموسة التي تتناول موضوعات ذات أهمية خاصة لهذه المنطقة. ها هي المقترحات بين أيديكم، وأتوقع أنها ستثير مناقشات مثمرة تسمح للمؤتمر أن يتبنى عدداً من المقررات عميقة الأثر .

لا ريب أن تنفيذ هذه المقررات سيشكل مسؤولية رئيسية للدول العربية، بيد أن التعاون بين الأقاليم والتعاون الدولي والتنسيق الفعال سيكون لها أيضاً دورٌ فعالٌ من أجل التوصل إلى أعمال ناجحة صالحة. فتحقيق أهداف ذات مغزى يتطلب علاقة شراكة ثلاثية الأطراف تتكون من :

- بلدان المنطقة ،
- والمجتمع الدولي، بما فيه القطاع الخاص ومؤسسات التنمية والتمويل ،
- والاتحاد الدولي للاتصالات/ مكتب تنمية الاتصالات، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية .

كان كل ذلك حاضراً في البال عند محاولة تقدير كمية الموارد الأولية والجهود التي يتعين على كل من الأطراف تقديمها لتنفيذاً للقرارات التي قد يود المؤتمر أن يتبناها، استناداً إلى مقترحات وحدة العمل. لماذا ؟ لأن الأهداف الواقعية والمناهج العملية هي شرط أساسي لكل نجاح .

حريّ بنا، ونحن في أرض الفراعنة ننظر إلى المعابد الرائعة التي استطاع أسلافنا بناءها دون أي من التقانات الحديثة، أن نعتقد أنه لا توجد أي حدود لطموحات الإنسان وقدراته. لقد تغير المجتمع جذرياً منذ ذلك الوقت، فأصبحت مصطلحات مثل المصلحة الاجتماعية ومتوسط مستوى المعيشة وعوائد الاستثمار هي أساس الإنجازات البشرية في عصرنا الحالي .

يتعين على القادة اليوم أن ينظروا إلى النواحي الاقتصادية لكل مشروع أو مبادرة وإلى فعاليتها ووقته الاجتماعي. وكان ذلك حاضراً في البال عند تصميم بنية هذا المؤتمر وطرائق عمله، حتى يمكن استعمال الوقت القصير المتاح استعمالاً أمثل ويمكن التوصل إلى نتائج حافزة على العمل .

لقد قصدنا إبقاء الجلسات العمومية والخطابات الطويلة في أدنى حد ممكن، وأثرنا عمل اللجان الذي يتركز في مقترحات وحدة العمل، فقد أثبتت المؤتمرات السابقة فعالية هذا النهج .

أصحاب المعالي ،
سيداتى وسادتى ،

اسمحوا لي، قبل أن تبدأوا مداولاتكم، أن أوجه نداءً أناشد فيه المؤتمر أن يولي اهتماماً خاصاً للحالات الحرجة في بعض بلدان المنطقة، وخاصة في الصومال والسودان وكذلك في لبنان، التي أصبحت شبكاتهما في حال يرثى لها نتيجة لعوامل عديدة . وندائي هذا أوجهه إلى المجتمع الدولي وإلى التضامن العربي على حد سواء .

سيكون المؤتمر قد خطا بنا خطوة كبيرة إلى الأمام وحقق نجاحاً باهراً إذا استطاع على الأقل خفض التباين الشاسع الموجود بين البلدان العربية من حيث بناها التحتية وتوفيرها للخدمات .

أتمنى لكم كل نجاح في عملكم .

وشكراً .

الكلمة الاختتامية التي ألقاها السيد جان جيبيك الأمين العام المساعد للاتحاد الدولي للاتصالات

السلام عليكم

أصحاب المعالي ،
المندوبون الموقرون ،
أصدقائي الأعزاء ،

يشير اعتماد إعلان القاهرة بوضوح إلى أننا على وشك اختتام أعمال المؤتمر الإقليمي لتنمية الاتصالات في الدول العربية، وهو المؤتمر الذي تحققت له، في رأيي، نتائج باهرة في زمن وجيز للغاية. ومما يبعث على الارتياح أنكم توصلتم إلى اتفاق في الرأي حول عدد من القضايا التي تعني المنطقة على الرغم من التباين العظيم الموجود بين بلدان هذه المنطقة. ومما سهل عليكم عملكم روح التعاون التي سادت خلال المؤتمر، فضلاً بالطبع عما تميز به من الترتيبات الممتازة التي وضعها جميع من يعينهم الأمر .

وكما تتذكرون، فإن نداء السيد بيكا تارياني الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات الذي تضمنته كلمة الافتتاح لإيلاء عناية خاصة للحالة الحرجة التي تسود بعض بلدان المنطقة قد انعكس انعكاساً وافياً على ما أسفر عنه المؤتمر من قرارات. ويعد هذا دليلاً مشجعاً على التضامن الدولي والعربي كما يقيم الدليل أيضاً على رغبة الحكومات والمنظمات الإقليمية المعنية في الاتفاق على ما ينبغي عمله والإسهام فيه بالنسبة إلى مجال تنمية الاتصالات في المنطقة كلها. ويسعدني بوجه خاص أن أسجل أن المؤتمر قد عقد العزم على إيجاد آلية للتعاون والتنسيق بشأن أنشطة تنمية الاتصالات في المنطقة. وكلفت لجنة التنسيق هذه بمهمة بالغة الأهمية هي متابعة وتنفيذ القرارات التي اعتمدها المؤتمر .

وينبغي أن يكون ماثلاً في الأذهان أن هذا المؤتمر ليس نهاية المطاف، وإنما هو نهاية البداية على درب عملية طويلة. ولا شك أن الجهود التي بذلت في إعداد هذا المؤتمر وتنظيمه، فضلاً عن جهودكم خلال كل هذه الأيام الحافلة بالنشاط البالغ، ستذهب سدى كلها ما لم توضع القرارات المعتمدة موضع التنفيذ .

والواقع أن تلك القرارات تتسم نوعاً ما بالطابع الإجرائي وهي موجهة نحو العمل ومن ثم يحدوني الأمل في أنها سوف تؤدي إلى النتائج المرجوة، ولقد صدق هذا المؤتمر على مجموعة من الأهداف للمجتمع الدولي نص عليها إعلان القاهرة ستشكل التوجيهات الإرشادية لعملنا المقبل. ويحق لنا جميعاً أن نفتخر بإعلان القاهرة. سوف يكون هذا الإعلان رائدنا وأثمن ماسة في تاج جميع القرارات الصادرة عن مؤتمراتنا. ويمكنكم الحفاظ على هذه الماسة بالعمل الدؤوب بروح إعلان القاهرة من أجل تنفيذ قرارات المؤتمر .

وكما يتضح من هذه القرارات، لا بد للموارد المطلوبة أن تأتي من حكوماتكم ومنظماتكم، كما ومن شركاء التنمية الآخرين. ومهما أكدنا فلن نؤكد بما فيه الكفاية على أن تنفيذ هذه القرارات هو مسؤولية جماعية ومشاركة. وتأكدوا أن الاتحاد الدولي للاتصالات مستعد لتحمل مسؤولياته في حدود الموارد المتاحة له. والمكتب الإقليمي الذي أنشئ مؤخراً في القاهرة هو تحت تصرفكم ومستعد لتقديم الدعم والتنسيق المطلوبين لتنفيذ هذه القرارات. ويبقى أن المسؤولية الأخيرة عن تنفيذ هذه القرارات تقع بالطبع عليكم، وما دور مكتب تنمية الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات في جوهره إلا وسيط حافز يكفل التنسيق على الصعيدين الإقليمي والدولي. وإلى جانب ذلك فإن تحقيق الأهداف الطموحة الواردة في إعلان القاهرة يتطلب أيضاً المشاركة النشطة والمساهمات من وكالات التمويل ومن غيرها من شركاء التنمية، بما في ذلك القطاع الخاص وكلها تستفيد من تحسين الاتصالات .

ومؤتمر التنمية الإقليمي القادم الذي تكتمل به دورة هذه المؤتمرات سيكون مكروساً لبلدان أسيا والمحيط الهادئ، وبعده سنجتمع جميعاً في مؤتمر التنمية العالمي حيث ستتاح الفرصة لمزامنة الأنشطة المتولدة عن المؤتمرات الإقليمية السابقة ودراسة التقدم المحرز في كل منطقة. وهذا يتيح لكم ما يزيد قليلاً عن عام واحد للتدليل على أن هذا المؤتمر قد ساهم مساهمة هامة في تنمية الاتصالات في الدول العربية.

سيداتي وسادتي ،

إن التسهيلات الممتازة التي قدمتها الحكومة المصرية المضيئة وخاصة الهيئة القومية للاتصالات في جمهورية مصر العربية قد ساهمت كثيراً في نجاح المؤتمر وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر معالي السيد سليمان متولي سليمان وزير النقل والمواصلات لدعمه الممتاز والسيد محمود الصوري لرئاسته الرائعة. إن الكفاءة التي تم بها تنظيم الخدمات وتوفيرها في هذا المركز تدل جميعاً إلى أي درجة عالية يمكن أن يصل حسن الامتحان عند وجود الإرادة، وفي هذا ما يدعونا إلى التفاؤل إزاء مستقبل هذه المنطقة.

ونعلم جميعاً أن الفضل الكبير في هذا كله يرجع إلى الجهود التي بذلها جميع العاملين خلف الستار. ونحن ممتنون لكل واحد منهم، بمن فيهم بالطبع المترجمون الفوريون الذين يسروا الاتصال بيننا.

لقد استمتعنا جميعاً بما لقيناه من كرم الضيافة، وإن ننسى تلك الأمسية التي قضيناها على النيل، والصروح التذكارية الساحرة في مصر القديمة. والحقيقة أن مضيفينا لم يوفرنا جهداً لكي يجعلونا نتمتع بإقامة طيبة لا تُنسى. ونحن نُعرب عن شكرنا وتقديرنا للشعب المصري.

أصحاب المعالي ،

سيداتي وسادتي ،

إنني أتطلع إلى أن أراكم مرة أخرى في مؤتمر المنديبين المفوضين الإضافي القادم الذي سيعقد كما تعلمون في جنيف من 7 إلى 22 ديسمبر هذا العام.

وأتمنى لكم سفراً طيباً وعودة سالمة إلى بلادكم.

والسلام عليكم .

المؤتمر الإقليمي لتنمية الاتصالات في الدول العربية القاهرة، 25 - 29 أكتوبر 1992

إعلان القاهرة

إن الدول المشاركة في المؤتمر الإقليمي لتنمية الاتصالات في الدول العربية (AR-RDC) المنعقد في القاهرة (مصر) بدعوة من الاتحاد الدولي للاتصالات من 25 إلى 29 أكتوبر 1992 .

إذ تضع في اعتبارها

هدف توفير خدمة عالمية للجنس البشري بأن يصل إلى الخدمة الهاتفية في بدايات الأعوام الألف القادمة ،
انخفاض معدل التوغل النسبي في المنطقة البالغ 3,5 من الخطوط الهاتفية الرئيسية لكل مئة نسمة، وكذلك ضخامة الاستثمارات اللازمة للوصول بالمعدل إلى حوالي 10 خطوط على الأقل ،
الفروقات الشاسعة بين بلدان المنطقة من حيث الخدمات الاتصالية المشغلة حالياً، والمقدرة المالية اللازمة لتأمين تنمية الاتصالات ،
افتقار الخدمات الاتصالية الوافية في المناطق الريفية وبين طبقات الدخل المنخفض من السكان، في عدد من بلدان المنطقة ،
التوجه العالمي نحو التحرير الاقتصادية التي تفضي بطبيعة الحال إلى المنافسة والاستثمار الخاص في قطاع الاتصالات ،
الحاجة الملحة إلى التوسع في البنية التحتية، وإصلاح القطاع، وتجديد التنظيم والتسيير الإداري لكيانات الاتصالات، العمومية منها والخاصة ،
المعلومات التي جمعت عن تنمية الاتصالات في المنطقة خصيصاً للمؤتمر AR-RDC وعرضت عليه، والتي تلخصها وثيقتان هما وثيقة « مؤشرات الاتصالات في الدول العربية » ووثيقة « الحالة الراهنة وسيناريوهات المستقبل للتنمية في البلدان العربية » ،
الدور الحيوي الذي تلعبه الاتصالات في حالات الطوارئ وفي عمليات الإسعاف والإنقاذ ،

وتذكّر

1. بتقرير اللجنة المستقلة عن تنمية الاتصالات في العالم أجمع (جنيف 1984) ،
2. بمقررات مؤتمر المنديبين المفوضين (نيس 1989) ،

تعلن

أن الاتصالات هي شرط مسبق وأداة جوهريان للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وللتقدم التقني الذي يدفع إلى المنافسة، ويخلق الوظائف المنتجة، ويساهم في التكامل الاقتصادي والثقافي ويؤدي إلى التفاهم بين الشعوب، وإلى تحسين مستوى المعيشة على نطاق شامل ،

وتقرر

الأهداف التالية التي ينبغي للدول العربية والمنظمات الإقليمية المعنية أن تحققها :

1. العمل من أجل إعطاء سكان الدول العربية فرصة الوصول إلى الخدمات الاتصالية الأساسية ، وخاصة سكان البلدان الأقل نمواً ،
2. تسريع التوسع في شبكات الاتصالات حتى يصل متوسط الكثافة إلى 10 خطوط هاتفية رئيسية لكل مئة نسمة، مع بداية القرن الواحد والعشرين، الأمر الذي يقتضي استثماراً يبلغ بين 40 و 50 من مليارات الدولارات الأمريكية ،
3. تأمين وصول الهاتف إلى كل الجماعات الريفية ومناطق الدخل المنخفض في المدن، عن طريق برامج خاصة تستفيد من الفرص التي تتيحها التقانات الجديدة ،
4. تحديث الإطار القانوني والتنظيمي والاقتصادي، حتى يمكن الاستفادة من المنافسة الشريفة المؤاتية لاستدراج الاستثمارات العمومية والخاصة إلى تنمية الاتصالات ،
5. تسريع التكامل والانسجام والنمو في الخدمات الاتصالية داخل المنطقة ومع المناطق المجاورة ،
6. تقوية أنظمة الإذاعة الصوتية والتلفزيونية بإدخال التقنيات الجديدة، وتوسيع تغطيتها، حتى تجنى أكبر الفائدة من هذه الوسائل الإعلامية في توزيع المعلومات ونشر التربية والثقافة ،
7. ضرورة تنسيق استخدام الطيف الترددي وفقاً للأنظمة المعتمدة في الاتحاد الدولي للاتصالات، بتقوية الخدمات الوطنية لإدارة الترددات في الدول العربية ،
8. تطوير الموارد البشرية والبنى المؤسسية، حتى تتأمن التنمية الدائمة للبنى التحتية للاتصالات، ويتوفر للخدمات تشغيل فعال وجودة وافية .

القرارات

PAGE INTENTIONALLY LEFT BLANK

PAGE LAISSEE EN BLANC INTENTIONNELLEMENT

القرار رقم 1 الصادر عن المؤتمر AR-RDC/92

آلية إقليمية لتنسيق تنفيذ القرارات
التي يتبناها المؤتمر الإقليمي لتنمية الاتصالات في الدول العربية ومراقبتها

إن المؤتمر الإقليمي لتنمية الاتصالات في الدول العربية (القاهرة، 25 - 29 أكتوبر 1992) (AR-RDC/92) ،

إذ يلاحظ

1. إنشاء مجلس وزراء الاتصالات العرب وإنشاء اللجنة العربية الدائمة للاتصالات (APTC) عام 1992 مع تفويضيهما.
2. القرار ATDC/90/RES1 (سياسة الاتصالات في إفريقية واستراتيجيتها) الصادر عن مؤتمر تنمية الاتصالات الإفريقي (هراري 1990)، الذي قرر، فيما قرر، " . . . إنشاء لجنة دراسات دائمة إفريقية تعنى بسياسة الإعلام والاتصالات (AITPSG)، ضمن إطار مكتب تنمية الاتصالات (BDT)" ،
3. القرار EU-RDC/91 N° 1 (سياسات تنمية الاتصالات واستراتيجياتها وآليات التعاون فيها) الصادر عن مؤتمر تنمية الاتصالات الإقليمي الأوروبي (براغ 1991) ،
4. الحاجة إلى تنسيق تنمية الاتصالات بين الدول العربية ذاتها، وبين الدول العربية والمناطق المجاورة ،
5. الحاجة أيضاً إلى إقامة آلية متابعة ومراقبة لتقدم المؤتمر AR-RDC فيما بين مؤتمرين للتنمية، مع دعوة ممثلي الدول العربية والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية وغيرهم من شركاء التنمية، إلى الاشتراك في هذه المهمة اشتراكاً كاملاً ،
6. التعاون التقليدي الممتاز بين الاتحاد الدولي للاتصالات وغيره من المنظمات المعنية في العالم العربي، وما تم الاضطلاع به من أعمال ناجحة مشتركة عديدة في الماضي ،
7. أهداف الاتحاد ودور الوسيط الحافز المنتظر أن يلعبه الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) ومكتب تنمية الاتصالات (BDT) كما ورد في قرار نيس رقم 14 (تطور البيئة الاتصالية) ،

يقرر

1. أن ينشئ لجنة تنسيق (وتُدعى فيما بعد " لجنة التنسيق AR-RDC " أو "AR-RDC CC") تعنى بالتعاون والتنسيق لتنمية الاتصالات في المنطقة، ولتنفيذ ومتابعة القرارات المتصلة بذلك والمعتمدة أثناء مؤتمرات التنمية ،

2. أن تتكون لجنة التنسيق AR-RDC من ممثلين رفيعي المستوى من الوزارات المسؤولة عن الاتصالات في الدول العربية، ومن إدارات الاتصالات وشركات تشغيلها، ومن المنظمات المعنية الدولية والإقليمية والإقليمية الفرعية، مثل جامعة الدول العربية / اللجنة الدائمة للاتصالات و GCC و AMU و ASBU و ARABSAT و AFESD و ISDB و OIC و ESCWA و ECA¹ والاتحاد الدولي للاتصالات / مكتب تنمية الاتصالات (ITU/BDT) ،

ويقرر كذلك

1. أن تكون ولاية لجنة التنسيق AR-RDC CC ما يلي :

- (أ) تنسيق التعاون الدولي لتنمية الاتصالات على الأصعدة: الأقاليمي والإقليمي والإقليمي الفرعي، ومراقبة حالة التقدم في برامج التنمية التي تقرها المؤتمرات ،
- (ب) تشجيع تبادل المعلومات والمشاورات الدائمة بين بلدان المنطقة من ناحية، والمنظمات الدولية والإقليمية والوطنية المعنية وغيرها من شركاء التنمية الآخرين من ناحية أخرى ،
- (ج) المساهمة في التنسيق الإقليمي لتنمية الاتصالات، وفي عملية التكامل الإقليمي داخل الدول العربية .
- (د) مساعدة الاتحاد الدولي للاتصالات في إعداد مؤتمرات التنمية الإقليمية القادمة لتنمية الاتصالات في الدول العربية ، وخاصة في إعداد تقرير تلخيصي عما تم من تقدم في تنفيذ القرارات التي اعتمدها المؤتمرات السابقة، وإعداد مقترحات عمل للمستقبل على الصعيدين الإقليمي والإقليمي الفرعي ،

2. أن يكون تنظيم العمل وطرائقه على النحو التالي :

- (أ) ينبغي للجنة التنسيق AR-RDC CC أن تجتمع دورياً، مرة واحدة في السنة مثلاً، ومع ذلك يجوز لها أن تدعو إلى اجتماعات استثنائية إذا تبادت حاجة لذلك . وسيطلب من المنظمات المشاركة أن تستضيف هذه الاجتماعات، كل واحدة بدورها، وأن توفر كل التسهيلات اللازمة ،
- (ب) يوفر الاتحاد الدولي للاتصالات/مكتب تنمية الاتصالات بما في ذلك مكتبه الإقليمي في القاهرة عند اللزوم ، أعمال الأمانة التنفيذية والمساعدة اللازمة لاجتماعات لجنة التنسيق الدورية، ومراقبة قرارات المؤتمر ومتابعتها أيضاً ،
- (ج) ويمكن أن يكفل مكتب تنمية الاتصالات تنسيق أنشطة لجنة التنسيق مع أنشطة مؤتمرات التنمية المشابهة في المناطق الأخرى، حتى يجتنب العمل المضاعف، وتستعمل الموارد المتوفرة أفضل استعمال .

1 (GCC) مجلس التعاون لدول الخليج العربية و (AMU) اتحاد المغرب العربي و (ASBU) اتحاد إذاعات الدول العربية و (ARABSAT) المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية و (AFESD) الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي و (ISDB) بنك التنمية الإسلامي و (OIC) منظمة المؤتمر الإسلامي و (ESCWA) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا و (ECA) اللجنة الاقتصادية لإفريقية .

التذييل

تُعطى الأمثلة التالية لتوضيح نوع البرامج التي يتعين على لجنة التنسيق مراقبتها أثناء دورة السنوات الخمس القادمة :

- (أ) نماذج وإرشادات للسياسات الإقليمية والوطنية والبنى المؤسسية تستند إلى دراسات الحالة للمنعكسات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن العديد من الخيارات، وتحليل مقارن للقوانين واللوائح وعقود الخدمة واتفاقاتها، مع الأخذ بالحسبان الواجب المفاوضات في جولة أورغواي لمنظمة GATT المتعلقة بالخدمات الاتصالية. وتكتمل الإرشادات بوضع ثبوت مصادر مشروح عن سياسات الاتصالات كمساعدة للباحثين والسلطات المعنية (انظر القرار رقم 2 الصادر عن المؤتمر AR-RDC) ،
- (ب) قاعدة معطيات إقليمية تضم مؤشرات عن الاتصالات، وتعطي معلومات عن مشاريع التنمية الجارية والمخطط لها، وعن بنية القطاع، وعن القوانين واللوائح ذات الصلة، إلخ. (انظر القرار رقم 3 الصادر عن المؤتمر AR-RDC مثلاً) ،
- (ج) مقترحات بشأن العمل والسياسات الإقليمية تتعلق بإدخال خدمات اتصالية جديدة وبيادارة الترددات (انظر القرارين رقم 7 ورقم 10 الصادرين عن المؤتمر AR-RDC على التوالي) ،
- (د) مقترحات بشأن التعاون الإقليمي في مجال إدارة الموارد البشرية وتنميتها (HRM/HRD) (انظر القرارات ذات الأرقام 10 و 11 و 12 الصادرة عن المؤتمر AR-RDC) ،
- (هـ) قاعدة معطيات عن مشاريع الأبحاث الجارية تحدد الأشخاص المعنيين وتورد أيضاً المقترحات بشأن التعاون الإقليمي في مجال البحث التطبيقي والإنتاج المحلي، وتضم طرائق نقل التكنولوجيا ووسائله (انظر القرار رقم 6 الصادر عن المؤتمر AR-RDC مثلاً) ،
- (و) مقترحات بشأن التعاون الإقليمي في أنشطة أخرى ذات علاقة بتنمية الاتصالات .

إضافة

آلية إقليمية لتنسيق تنفيذ القرارات التي يتبناها المؤتمر AR-RDC ومراقبتها

تقدير التكاليف ومصادر التمويل المحتملة

تشمل تكاليف تنفيذ هذا المقترح ما يلي :

ألف المنظمات المشاركة (ماعدًا الاتحاد الدولي للاتصالات - انظر أدناه)

1.ألف تكاليف الاشتراك في اجتماعات لجنة التنسيق AR-RDC (مرتين في السنة وسطيًا)

تتوقف التكاليف على عدد المشاركين وعلى مكان الاجتماعات، وإنما يمكن تقديرها وسطيًا لتصل إلى 2 000 دولار أمريكي لتفقات السفر وبدل الإعاشة اليومي (DSA) لكل مشارك وكل اجتماع، وتحمل هذه التكاليف مبدئيًا كل منظمة مشاركة. ولكي تتأمن مشاركة ممثل واحد على الأقل من كل بلد في المنطقة، لا بد من السعي لإيجاد أموال خارجية لتمول نفقات السفر والبدل DSA لمشارك واحد من كل دولة عربية، ماعدًا البلدان السبعة التي يزيد الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها على 3 000 دولار أمريكي. ولا تدخل في هذه الحسبة تكاليف الاجتماعات وغيرها من أنشطة المشاركين المتعلقة بأعمال المؤتمر AR-RDC المؤداة بين الاجتماعات (الأجور، الخ)، والتي يمكن اعتبارها مساهمات عينية، نظرًا إلى أنها تختلف من بلد إلى بلد. ومع ذلك فمن المسلم به أن يخصص 4 رجل/شهر من الموظفين المهنيين و 4 رجل/شهر من موظفي السكرتارية في كل سنة ولكل منظمة مشاركة للقيام بالأعمال المتصلة بلجنة التنسيق AR-RDC .

2.ألف تكاليف الاتصالات وترجمة الوثائق ونسخها وإرسالها بالبريد

إن لجنة التنسيق ستؤدي معظم أعمالها بين الاجتماعات، وستستعمل الوافر من التبادلات عن طريق الاتصالات و/ أو البريد. وتقدر تكاليف الاتصالات والبريد السنوية بمبلغ 3 000 دولار أمريكي لكل منظمة مشاركة. وكذلك قد تحمل بعض تكاليف الترجمة والنسخ للمنظمات المشاركة، لأن اللجنة قد يكون عليها أن تعمل بثلاث لغات (الإنكليزية والفرنسية والعربية). وتقدر تكاليف الترجمة والنسخ سنويًا بمبلغ 1 000 دولار أمريكي لكل منظمة مشاركة.

باء تكاليف استضافة الاجتماع (تتحملها المنظمات المشاركة بالتناوب) :

- المياني والدعم اللوجستي (الدعم السوقي) أثناء الاجتماع
- تكاليف الترجمة الفورية (إن طلبت) (بفرض توظيف الترجمة محليًا)
5 000 دولار أمريكي لكل اجتماع

جيم التكاليف التي يتحملها الاتحاد الدولي للاتصالات

الإعداد للاجتماعات ومتابعتها

يدخل في عداد ذلك التكاليف المتصلة بإعداد وثائق وتقارير الاجتماعات وترجمتها ونسخها وتوزيعها، وكذلك تحضير مشاريع المقترحات بالتشاور مع أعضاء لجنة التنسيق AR-RDC ومع غيرهم من شركاء التنمية، من خلال المهمات، والاتصالات والبريد. إن تكاليف كل ذلك تقدر كما يلي :

- الحاجة إلى القوى العاملة : من المهنيين - 12 رجل/شهر
- تكاليف الاتصالات والبريد أعمال السكرتارية - 6 رجل/شهر
- ترجمة الوثائق ونسخها
144 000 دولار أمريكي
30 000 دولار أمريكي
3 000 دولار أمريكي
10 000 دولار أمريكي

دال المصادر الأخرى (وهي قد تشمل المخصصات في ميزانية الاتحاد الدولي للاتصالات/ مكتب تنمية الاتصالات لأغراض خاصة) تكاليف اشتراك 12 مشاركاً من البلدان التي يقل الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها عن 3000 دولار أمريكي

التكاليف السنوية : $2 \times 2000 \times 12$ (لاجتماعين في السنة) 48 000 دولار أمريكي

ولم تؤخذ في تقدير هذه الحسبة التكاليف المتعلقة بتنفيذ المشاريع التي تقترحها لجنة التنسيق AR-RDC .

وفيما يلي موجز بالتكاليف السنوية للجنة التنسيق AR-RDC .

تقدير التكاليف السنوية لعمل لجنة التنسيق AR-RDC ومساندتها
(على أساس اجتماعين سنوياً مدة كل منهما ثلاثة أيام)
(بالدولارات الأمريكية)
مصادر التمويل

المصادر الأخرى ¹	مكتب تنمية الاتصالات (الميزانية العادية)	المنظمة المضيفة (بالتناوب)	البلدان/ المنظمات المشاركة	البند
$2 \times 2000 = 48\ 000$			وسطي التكاليف لكل مشارك ² السفر : $2 \times 2000 = 4\ 000$	مشاركة أعضاء اللجنة في الاجتماعات (السفر، DSA)
		الامكنة والدعم اللوجستي		امكنة الاجتماع والدعم المحلي
		$(2 \times 5\ 000)$		الترجمة الفورية ³
			مهنين : 4 رجل/ شهر للسكرتارية : 4 رجل/ شهر	موظفون وطنيون يعملون في منظماتهم
	موظفون مهنين : $3 + 9 = 12$ رجل/ شهر = 144 000 دعم سكرتارية : 6 رجل/ شهر = 30 000			موظفو مكتب تنمية الاتصالات، بما في ذلك تكاليف المهمات والمشاركة في الاجتماعات
	10 000		1 000	ترجمة الوثائق والتقارير ونسخها
	5 000		3 000	تكاليف الاتصالات والبريد
48 000	189 000			المجموع

¹ قد تشمل « المصادر الأخرى » في بعض الحالات وإلى حد ما المخصصات في ميزانية الاتحاد الدولي للاتصالات/ مكتب تنمية الاتصالات لأغراض خاصة .

² هذا تقدير متوسط التكاليف لكل مشارك . ستتوقف التكاليف الحقيقية على المسافة بين موقع منظمة المشارك ومكان الاجتماع . ومن المسلم به أن الضرورة تقضي بالحصول على أموال من مصادر أخرى لتأمين اشتراك مشارك واحد على الأقل من كل بلدان المنطقة (ماعدا البلدان التي يزيد الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها على 3 000 دولار أمريكي التي يفترض فيها أن تتحمل بنفسها نفقات مشاركتها) .

³ التكاليف المقدرة للترجمة الفورية (إن طلبت) على أساس توظيف الترجمة محلياً .

⁴ 3 رجل/ شهر من موظفي المقر + 9 رجل/ شهر من موظفي المكتب الإقليمي .

القرار رقم 2 الصادر عن المؤتمر AR-RDC/92

إعادة بِنْيَة قطاع الاتصالات في منطقة الدول العربية

إن المؤتمر الإقليمي لتنمية الاتصالات في الدول العربية (القاهرة، 25 - 29 أكتوبر 1992) (AR-RDC/92) ،

إذ يلاحظ

1. توصية اللجنة المستقلة لتنمية الاتصالات في العالم (1984) التي يترتب بموجبها على الحكومات أن تضع سياسات وطنية، وأن تحدّد أهدافاً محددة لتنمية الاتصالات ،
2. التوصيات التي وجهها الفريق الاستشاري حول السياسات الاتصالية عام 1989 إلى أعضاء الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) بشأن السياسة العامة ،
3. مقرر مؤتمر المنوبين المفوضين الثالث عشر للاتحاد الدولي للاتصالات (نيس، 1989) الذي ينص على حق كل بلد في اختيار السياسة الاتصالية التي تستجيب أفضل استجابة لحاجات شعبه، وعلى مسؤوليته في تحديد هذه السياسة ،
4. القرار ATDC/90/RES1 (سياسة الاتصالات في إفريقية واستراتيجيتها) الصادر عن مؤتمر تنمية الاتصالات الإفريقي (هراري 1990) الذي قرّر فيما قرّر «... إنشاء لجنة دراسات دائمة إفريقية تعنى بسياسة الإعلام والاتصالات (AITPSG) ضمن إطار مكتب تنمية الاتصالات (BDT) ...» ،
5. القرار EU-RDC/91 N° 1 (سياسات تنمية الاتصالات واستراتيجياتها وآليات التعاون فيها) الصادر عن مؤتمر تنمية الاتصالات الإقليمي الأورديي (براغ 1991) الذي طلب، فيما طلب، « من المكتب BDT إنشاء فريق عمل يعنى بنماذج تنمية الاتصالات ...» في المنطقة المعنية ،
6. القرار AM-RDC/92 N°1 (الآلية الإقليمية في السياسة الاتصالية) الصادر عن مؤتمر تنمية الاتصالات الإقليمي الأمريكي (أكابولكو 1992) الذي قرّر «... إنشاء فريق عمل حول السياسات الاتصالية يؤمن تنسيقه مكتب تنمية الاتصالات (BDT)، ويعمل بالتعاون مع كيانات الاتصالات الحكومية والإقليمية والإقليمية الفرعية ...» ،
7. أهداف الاتحاد ودور الوسيط الحافز المنتظر أن يلعبه الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) ومكتب تنمية الاتصالات (BDT) كما ورد في قرار نيس رقم 14 (تطور البيئة الاتصالية) ،

ويضع في اعتباره

1. الدور الحاسم الذي تلعبه الاتصالات كمحرك للنمو الاقتصادي الوطني والتكامل الإقليمي ،
2. أن السياسات الاتصالية يجب أن توضع في سياق استراتيجية شاملة ترمي إلى النهوض بالنمو الاقتصادي ،
3. أوجه التقدم التقني الهائلة وما تقود إليه من عدم التلازم بين البنية الحالية لقطاع الاتصالات والتقنيات الجديدة التي يجري إدخالها ،

4. التزايد السريع في الطلب على الخدمات الجديدة (ذات القيمة المضافة) من أوساط رجال الأعمال ،
5. ضرورة تأمين المردودية للعمليات في الاتصالات، واستكشاف كل موارد الاستثمار الممكنة، بما فيها التمويل الذاتي والاستثمارات من كلا القطاعين الخاص والعام لتحديث الشبكات والخدمات وتوسيعها ،
6. ضرورة أخذ احتياجات المستعملين ومتطلباتهم بالحسبان الواجب من حيث جودة الخدمة والتسعير الخ ،
7. ضرورة تشجيع وجود الشركات الخاصة في ميدان الخدمات الاتصالية وأسواق المعدات ،
8. ضرورة فتح باب الدخول، أي السماح لموردين متعددين بالعمل في أسواق الخدمات والمعدات حيث يمكن عملياً، وعدم وضع حدود على عدد الداخلين إذا أمكن، بغية الاستفادة من ثمار المنافسة ،
9. ضرورة السماح للقوى السوقية والتكنولوجية بالعمل حيث يمكن عملياً لتحقيق أهداف المصلحة العامة للبلد ،
10. ضرورة وضع سياسات تنظيمية شفافة تهدف إلى :
 - تأمين نفاذ منصف لكل الشركاء/ المشغلين إلى سوق الخدمات ،
 - تقادي الفوضى المحتمل وقوعها (كازدحام الطيف الخ، مثلاً) ،
 - توفير الوقاية من إساءة استعمال السلطة السوقية التي قد يكون مورّد و الخدمات الاتصالية مسؤولين عنها ،
 - تكيف مستوى التنظيم الحكومي مع كل قطاع من قطاعات السوق ،
 - تطبيق المبادئ الاقتصادية المعترف بها، فيما يخص تسعير الخدمات العامة المقدمة، اعتماداً على كلفتها ،
 - تشجيع موردي الاتصالات التي تملكها الحكومة أو تسيطر عليها على حرية أعمال المشتروات وشفافيتها ،
11. ينبغي أن تحقق التنظيمات ما يلي :
 - (أ) أن يفصل تماماً بين وظائف الاتصالات والأنشطة الحكومية الأخرى (مثل إدارة البريد)، وأن يفصل تماماً بين وظائف تنظيم الاتصالات ووظائف تشغيلها ،
 - (ب) أن ينشأ كيان إداري تنظيمي في إطار البنية الحكومية لكل دولة يسمح لصناع القرار في ميدان التنظيم بالابتعاد ما أمكن عن الانحرافات السياسية الاعتبائية ،
 - (ج) أن توضع قواعد ضبط وموازنة لبنية الكيان الإداري وتشغيله وتمويله حتى يُضمن الاتساق بين اتخاذ القرارات والمسؤولية وفقاً للأهداف والغايات المحددة ،
 - (د) أن توضع إجراءات تنظيمية فعالة تشجع في الوقت نفسه على الانفتاح والإنصاف ،
12. أن إعادة البنية القطاعية لا يمكن أن تتم إلا بوجود وتطبيق إزادات سياسية واضحة المعالم، مما يستدعي إدراكاً تاماً للدور الذي تلعبه الاتصالات في ميادين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي ،
13. أن البلدان المتقاربة في جذورها الثقافية على الصعيد الإقليمي قد يكون من الأحسن لها أن تضم جهودها لوضع سياسات واستراتيجيات مشتركة ووضع نماذج تنمية قابلة للتطبيق بنجاح، بعد إجراء كل التغييرات الضرورية بنجاح في بلدان مختلفة وضمن إطار السيادة الوطنية وقواعد الشرعية ،
14. أن تبني سياسات وبنى مؤسسية منسقة على الصعيد الإقليمي من شأنه أن يقود إلى فهم متبادل أفضل وإلى تعاون إقليمي أعظم يفضي، مع الوقت وبالتأزر، إلى طرق لحل المشاكل المشتركة ،

ويحث

بلدان المنطقة على إنشاء لجنة تنسيق وطنية عالية المستوى إذا لم يكن لديها مثل هذه اللجنة بالفعل ، لتقوم بالدراسات وتقديم الاقتراحات إلى الحكومة حول سياسات الاتصالات والإعلام الوطنية المناسبة التي تتناول تنظيم قطاع الاتصالات وتشغيله ،

يوصي

أن تضم لجنة التنسيق الوطنية ممثلين رفيعي المستوى عن القطاعات التالية :

-	الاتصالات
-	الإعلام
-	المالية
-	التخطيط
-	الزراعة
-	التجارة/ الصناعة

وممثلين عن المستعملين

ويقرر

1. إنشاء فريق عمل إقليمي معني بالسياسات والاستراتيجيات الاتصالية بالتنسيق من مكتب تطوير الاتصالات (BDT) مع ممثلين عن لجان التنسيق الوطنية المشار إليها في الفقرة "ويحث" أعلاه وبالتعاون مع الكيانات الاتصالية الحكومية والإقليمية والإقليمية الفرعية . ويفوض هذا الفريق بأن :

(أ) يساعد الدول العربية على تبني سياسات تصلح لتكون إرشادات توجيهية لتنمية أنظمتها الاتصالية تنمية متناسقة ضمن الإطار العام لاستراتيجياتها الوطنية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،

(ب) يساهم في التنسيق الإقليمي للسياسات الاتصالية بغية دعم عملية التكامل الإقليمي للدول العربية ،

2. أن تكون المهام والوظائف التي يؤديها فريق العمل المعني بالسياسات والاستراتيجيات الاتصالية هي التالية :

(أ) وضع النماذج والإرشادات التوجيهية الخاصة بالسياسات الوطنية والبنى المؤسسية، واقتراح الطرائق والكيانات اللازمة للتوصل إلى تنظيمات وإصلاحات في القطاع تكون منسقة على الصعيد الإقليمي، وكذلك إجراء دراسات الحالة التي ترمي إلى تقييم المنعكسات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الإصلاحات البنوية ،

(ب) تجميع القوانين والتنظيمات وعقود الخدمة واتفاقاتها وإجراء تحليل مقارن لها بالاستعانة بالأمثلة الموجودة، وإعداد ثبوت مصادر مشروع ومحين للسياسات الاتصالية ليستخدمه الباحثون والسلطات المختصة ،

(ج) تشجيع تبادل المعلومات والمشاروات المستمرة بين بلدان المنطقة بشأن المسائل الدولية المتعلقة بالاتصالات مثل جولة أوروغواي لمفاوضات "الغات" (GATT) ،

(د) إجراء أبحاث وتنسيقها، عن التوجهات التقنية في الاتصالات، وعن النتائج الاستراتيجية الناجمة عن الثورة في تقنية المعلوماتية، ووقمها على التطور الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والثقافي وعلى التكامل الإقليمي ،

3. أن يؤمن مكتب تنمية الاتصالات (BDT) التنسيق مع أفرقة العمل الأخرى المماثلة التي أنشأتها مؤتمرات التنمية في مناطق أخرى، لتفادي العمل المضاعف وضمان استخدام الموارد المتوفرة أمثل استخدام .

4. أن تشمل أساليب عمل الفريق ما يلي :
- (أ) تساعد الفريق، فيما تساعده، أفرقة من الخبراء مخصصة في المسائل التالية :
- الأمور التنظيمية
 - جودة التشغيل/ الخدمات
 - العلاقات الدولية/ الاتفاقات/ التسعيرات/ تقاسم الواردات، الخ ،
 - استراتيجيات التمويل وإعادة البنية ،
- (ب) يمكن لفريق العمل أن يعمل بالمراسلة ويجتمع مرة واحدة على الأقل كل عام، ويعرض النتائج التي يتوصل إليها على لجنة التنسيق AR-RDC ،
- (ج) ينبغي ان يجتمع فريق العمل في وقت يسبق انعقاد مجلس الوزراء، حتى يضمن وصول الاقتراحات الموحدة والمنسقة إقليمياً حول التجديد البنوي إلى أنسب المستويات السياسية التي تصنع القرارات من خلال لجنة التنسيق AR-RDC ،
- (د) أن توكل رئاسة فريق العمل على أساس سنوي وبالتناوب ، ويستضيف بلد الرئيس اجتماع فريق العمل في سنة رئاسته وفقاً للإجراءات العادية في الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU).

إضافة

إعادة بنية قطاع الاتصالات في منطقة الدول العربية

تقدير التكاليف ومصادر التمويل المحتملة

وضعت التقديرات الواردة أدناه على فرض أن فريق العمل يجتمع مرتين سنوياً، وهي لا تشمل الكلفة المتعلقة بلجان التنسيق الوطنية (بتقدير وسطي قدره 4 رجل/شهر من الموظفين المهنيين و 4 رجل/شهر من موظفي السكرتارية لكل سنة ولكل بلد مشارك من أجل الأعمال المتعلقة مباشرة بلجنة التنسيق AR-RDC).

تقدير التكلفة السنوية لتشغيل فريق العمل ومساندته (على أساس اجتماعين سنوياً مدة كل منهما ثلاثة أيام) (بالدولارات الأمريكية)

مصادر التمويل

المصادر الأخرى ¹	مكتب تنمية الاتصالات (الميزانية العادية)	البلد المضيف (بالتناوب)	البلدان/المنظمات المشاركة	البلد
$2 \times 2000 = 4000$			وسطي التكاليف لكل مشارك ² السفر: $2 \times 2000 = 4000$	مشاركة أعضاء فريق العمل في الاجتماعات (السفر، DSA)
		الأمم المتحدة والدعم اللوجستي		أمم المتحدة الاجتماع والدعم المحلي
			(2×5000)	الترجمة الفورية ³
			مهنين: 4 رجل/شهر لسكرتارية: 4 رجل/شهر	موظفون وطنيون يعملون في منظماتهم
	موظفون مهنيون: $3+3=6$ رجل/شهر = 72 000 دعم سكرتارية: 4 رجل/شهر = 20 000			موظف مكتب تنمية الاتصالات، بما في ذلك تكاليف المهمات والمشاركة في الاجتماعات
	10 000		1 000	ترجمة الوثائق والتقارير ونسخها
	5 000		3 000	تكاليف الاتصالات والبريد
$3 \times 15000 = 45000$ ⁵				الاستشاريون
93 000	107 000			المجموع

¹ قد تشمل « المصادر الأخرى » في بعض الحالات وإلى حد ما المخصصات في ميزانية الاتحاد الدولي للاتصالات/ مكتب تنمية الاتصالات لأغراض خاصة .
² هذا تقدير متوسط التكاليف لكل مشارك . ستتوقف التكاليف الحقيقية على المسافة بين موقع منظمة المشارك ومكان الاجتماع . ومن المسلم به أن الضرورة تقضي بالحصول على أموال من مصادر أخرى لتأمين اشتراك واحد على الأقل من كل بلدان المنطقة (ماعداد البلدان التي يزيد الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها على 3 000 دولار أمريكي التي يفترض فيها أن تتحمل بنفسها نفقات مشاركتها) .
³ التكاليف المقدرة للترجمة الفورية (إن طلبت) على أساس توظيف الترجمة محلياً .
⁴ 3 رجل/شهر من موظفي المقر + 3 رجل/شهر من موظفي المكتب الإقليمي .
⁵ يمكن تأمين ذلك نقداً أو عينياً .

القرار رقم 3 الصادر عن المؤتمر AR-RDC/92

قاعدة معطيات اتصالاتية للدول العربية

إن المؤتمر الإقليمي لتنمية الاتصالات في الدول العربية (القاهرة، 25 - 29 أكتوبر 1992) (AR-RDC/92) ،

إذ يضع في اعتباره

1. الحاجة إلى قاعدة معطيات اتصالاتية للبلدان العربية تكون بمثابة مستودع لمعلومات الاتصالات، تضم الأهداف والسياسات وخطط التنمية والمشاريع والمؤشرات، كما تضم تشكيلات مراكز التبديل والوصلات والحركة الدولية وأنظمة الإرسال والموارد البشرية ومعطيات التدريب. وأن هذه المعلومات مفيدة لمجموعة متنوعة من المستعملين مثل المحللين والمخططين وصانعي السياسات والباحثين وغيرهم، وأن قاعدة المعطيات هذه ينبغي أن توفر فيما توفره :
 - سرعة استعادة المعلومات المتعلقة بالمنطقة كلها ،
 - تنسيق شبكات الاتصالات (مما يسمح للإدارات مثلاً بتحليل واختيار نقاط العبور لحركتها الإقليمية) ،
 - مقارنات تسمح للإدارات أن تنتفع بخبرة غيرها ،
 - معلومات حول أنشطة التعاون مثل التدريب أو الشراء المشترك للأجهزة ،
 - التسيير التقني والإداري للشبكات ،
 - مرجع للدراسات والتخطيط ،
2. أن المبادلات المطلوبة بين جميع البلدان للحصول على المعطيات، ولتلبية حاجات الترجمة وتدقيق المعلومات وتناسقها سيُقام بها على أفضل وجه إذا تولاهما كيان بتفويض إقليمي ،
3. على الرغم من أن قاعدة المعطيات الإقليمية مفيدة للتعاون والتحليل الإقليميين، إلا أنها لا توفر التفاصيل اللازمة لإدارة جميع المعطيات المطلوبة على المستوى الوطني (مثلاً ، إدارة المعلومات الخاصة بمراكز التبديل على مستوى المقاطعة أو المدينة أو القرية، ومعلومات مفصلة عن الإرسال على المستوى الوطني، إلخ). إن قاعدة معطيات اتصالاتية وطنية لإدارة معطيات كل بلد ستكون مفيدة كثيراً للإدارات المشاركة ، وستسمح لها بتقديم المعلومات ببسر إلى قاعدة المعطيات الإقليمية ،

ويذكر

1. بأن سبق وبُذلت الجهود لإنشاء قاعدة معطيات اتصالاتية عربية. ففي الفترة الممتدة بين 1974 و 1987، قام المشروع الإقليمي MEDARABTEL التابع للبرنامج UNDP/ITU بجمع الإحصاءات الاتصالية لصالح الإحدى والعشرين دولة عربية التي كانت أعضاء في ذلك المشروع حينئذ. وفي نهاية المشروع، تم نقل المعطيات إلى الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية (ATU) . وعندما حل هذا الاتحاد، توقفت قاعدة المعطيات هذه عن الوجود ،
2. بأن اللجنة الدائمة للاتصالات قررت في عام 1992 أن المنطقة في حاجة إلى قاعدة معطيات عن المعلومات الاتصالية من أجل تعزيز التعاون والتحليل. وقد وافق الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) على تضمين ذلك في إطار شبكة جديدة ضمن المشروع الجاري MODARABTEL (RAB/89/001) التابع للبرنامج UNDP/ITU . وتم تعيين سورية « بلد قيادة » لهذه الشبكة ،

3. بأنه في اجتماع الخبراء الأول بشأن قاعدة المعطيات هذه (دمشق، مايو 1992) الذي شارك فيه ممثلون عن الأردن وتونس وسورية ومصر ومنظمة MODARABTEL ومكتب تنمية الاتصالات (BDT) ، تم إعداد استبيان (استقصاء عن قطاع الاتصالات في البلدان العربية) أرسل إلى جميع الدول العربية ،
4. بأن المكتب BDT وضع تصميماً لنموذج نظام أولي مبنياً على الاستبيان المذكور وتم إدخال معطيات تعود إلى عشرة بلدان ،
5. بأن هناك حاجة إلى التحسينات التالية من أجل تحسين وظائفية النظام :
 - إضافة اللغتين العربية والفرنسية ،
 - وضع وحدة تسمح باستكمال المعلومات الاتصالية بمعلومات جغرافية ،
 - إنشاء سطح بيئي أسهل استعمالاً من أجل حاجات الاستفهام واستعادة المعلومات ،
 - تحقيق التكامل مع تطبيقات أخرى مثل أوراق الحساب الإلكتروني ومعالجة النصوص والإحصائيات ،
 - إضافة عنصر وطني إلى قاعدة المعطيات ،
 - تحرير الوثائق اللازمة وترتيب التدريب اللاحق ،
6. بأن الشبكة المعنية في المشروع MODARABTEL ستخذ الترتيبات اللازمة لتطبيق الخصائص المطلوبة وتعزيز النظام وتوسيعه بحيث يشمل عنصر اتصالات وطنياً في قاعدة المعطيات، كما أنها ستقوم بإعداد الوثائق وترتيب التدريب الأولي . وستكتمل هذه الأنشطة في التاريخ المحدد لانتهاج المشروع MODARABTEL ،

يقرر

1. أن يتابع مشروع MODARABTEL تطوير قاعدة المعطيات الإقليمية وأن يتم تنفيذها بالتنسيق مع اللجنة الدائمة للاتصالات في جامعة الدول العربية، ومع وحدة أنظمة المعلومات والمكتب الإقليمي للدول العربية في القاهرة التابعين للمكتب BDT ،
2. أن تواصل أنشطة فريق خبراء MODARABTEL من أجل شبكة قاعدة المعطيات - بمجرد استكمال المشروع - بمعرفة فريق عمل معني بمؤشرات تنمية الاتصالات للدول العربية وبمساعدة العاملين في المكتب BDT وغيرهم من الاختصاصيين كلما اقتضى الأمر :
 - (أ) تنسيق التطوير اللاحق لقواعد المعطيات الوطنية، بما في ذلك تأمين المعلومات الإدارية المطلوبة على المستوى الوطني وتأمين المؤشرات والمعلومات الأخرى المطلوبة على المستويين الإقليمي والدولي، وتدريب الموظفين الوطنيين على استعمال قاعدة المعطيات المذكورة ،
 - (ب) المراقبة المستمرة لأنشطة قاعدة المعطيات على المستويين الإقليمي والوطني ،
 - (ج) تفحص اختيار المؤشرات وغيرها من المعلومات ،
 - (د) إعطاء التوجيهات الإدارية بشأن المسائل المتصلة بالمؤشرات والإحصاءات، والتنسيق مع المبادرات الإقليمية الأخرى في هذا الميدان (مثل تبادل المعلومات الاتصالية لأوروبا الوسطى والشرقية، وفريق عمل المكتب BDT المعني بمؤشرات تنمية الاتصالات في منطقة الأميركتين) ، مما يؤمن الاستمرارية والتلاؤم مع قواعد المعطيات والمؤشرات المستعملة في المناطق الأخرى ،

ويطلب

من المكتب BDT تسخير الموارد لصيانة وتعزيز قواعد المعطيات الإقليمية والوطنية للدول العربية بمجرد أن ينتهي المشروع . MODARABTEL

إضافة

قاعدة معطيات اتصالية للدول العربية

تقدير التكاليف ومصادر التمويل المحتملة

بنيت التقديرات الواردة أدناه على فرض أن كل بلد سيكون مجهزاً بالعتاد (HW) والبرامجيات (SW) اللازمة لتنفيذ قاعدة معطيات وطنية . غير أن العتاد والبرامجيات يحتاج كلاهما إلى صيانة، كما أن التطبيقات سوف تتطور وتحسن باستمرار، مما قد يتطلب ترخيصاً باستعمال برامجيات جديدة .

تقدير التكلفة السنوية لتشغيل فريق العمل ومساندته
(على أساس اجتماعين سنوياً مدة كل منهما ثلاثة أيام)
(بالدولارات الأمريكية)
مصادر التمويل

البند	المنظمات المشاركة	المنظمة المضيفة (بالتناوب)	مكتب تنمية الاتصالات (الميزانية العادية)	المصادر الأخرى ¹
تحيين وصيانة العتاد والبرامجيات	3 000 لكل منظمة		3 000 (يضاف إليها تطوير البرامجيات - انظر « موظف المكتب BDT أدناه »)	
مشاركة أعضاء فريق العمل في الاجتماعات	وسطي التكاليف لكل مشارك ² : 4 000 = 2000×2 (سفر + DSA)			² 48 000 = 2 000×12×2
أمكنة الاجتماع والدعم		الأمكنة والدعم اللوجستي		
الترجمة الفورية ³		(5 000×2)		
موظفون وطنيون يعملون في منظماتهم	مهندسون : 4 رجل/شهر للسكرتارية : 4 رجل/شهر			
موظف المكتب BDT لتطوير قاعدة المعطيات والمشورة (بما في ذلك تكاليف المهمات)			موظفون مهندسون : 3 + 3 = 6 رجل/شهر = 72 000 دعم سكرتارية : 4 رجل/شهر = 20 000	
ترجمة الوثائق والتقارير ونسخها	1 000		10 000	
تكاليف الاتصالات والبريد	3 000		5 000	
الاستشاريون				⁵ 45 000 = 3 رجل/شهر
المجموع			110 000	93 000

¹ قد تشمل « المصادر الأخرى » في بعض الحالات وإلى حد ما المخصصات في ميزانية الاتحاد الدولي للاتصالات/ مكتب تنمية الاتصالات لأغراض خاصة .
² هذا تقدير متوسط التكاليف لكل مشارك . ستترقب التكاليف الحقيقية على المسافة بين موقع منظمة المشارك ومكان الاجتماع . ومن المسلم به أن الضرورة تقضي بالحصول على أموال من مصادر أخرى لتأمين اشتراك مشارك واحد على الأقل من كل بلدان المنطقة (ماعداد البلدان التي يزيد الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها على 3 000 دولار أمريكي التي يفترض فيها أن تتحمل بنفسها نفقات مشاركتها) .
³ التكاليف المقررة للترجمة الفورية (إن طلبت) على أساس توظيف الترجمة محلياً .
⁴ 3 رجل/شهر من موظفي المقر + 3 رجل/شهر من موظفي المكتب الإقليمي .
⁵ يمكن تأمين ذلك نقداً أو عينياً .

القرار رقم 4 الصادر عن المؤتمر AR-RDC/92

استراتيجيات التمويل واعتبارات تتعلق بالاستثمارات في تنمية الاتصالات

إن المؤتمر الإقليمي لتنمية الاتصالات في الدول العربية (القاهرة، 25 - 29 أكتوبر 1992) (AR-RDC/92) ،

إذ يضع في اعتباره

1. الدور الحاسم الذي تلعبه الاتصالات كمحرك للنمو الاقتصادي والتعاون الإقليمي ،
2. أن السياسات الاتصالية يجب أن توضع في سياق استراتيجية شاملة للنهوض بالنمو الاقتصادي ،
3. الصلة الهامة بين الحصول على تمويل لتنمية البنى التحتية وبين العمليات التنظيمية والمؤسسية ،
4. أهمية استكشاف كل الإمكانيات التي من شأنها اجتذاب الاستثمارات، بما فيها من تقنيات التمويل الجديدة من كلا القطاعين العام والخاص ،
5. الاعتراف بالمزايا الوفرة الناجمة عن الترخيص بالتشغيل لأكثر من كيان واحد، مهما كانت بنية مؤرد الخدمة الأساسي ،

ويعترف

1. بأن البنية التحتية للاتصالات تختلف مراحل تطورها من دولة إلى أخرى في المنطقة ،
2. بأن كل إدارة ستبتنى استراتيجيات تنمية تناسب ظروفها الوطنية ،

يدعو الإدارات

إلى دراسة العناصر التالية باعتبارها وسائل تشجيع تمويل الاتصالات واستثمارها في المنطقة :

ألف بنية القطاعات

1. ألف إن القيام، وفقاً للخطط الوطنية، بفصل وظيفة تشغيل الاتصالات عن مسؤوليات الحكومة في التنظيم واتخاذ القرارات يمكن أن يخلق مناخاً مواتياً للاستثمار .

باء هيئة التنظيم

1. باء ينبغي لوظيفة الدولة في التنظيم أن تضمن شفافية صنع القرارات، حتى تكسب ثقة المشغلين والمستثمرين والمشاركين، وتشجع بالتالي الاستثمار في هذا القطاع .

- جيم الإطار التنظيمي**
1. جيم إن وجود إطار تنظيمي ملائم للظروف الوطنية في كل بلد ليسمح بالمنافسة الشريفة ويتيح الاعتماد على القوى السوقية يمكن أن يجتذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية ومعها مصادر كفاءات جديدة .
 2. جيم ينبغي أن تسترشد إعادة بنية قطاع الاتصالات بأهداف تعزيز الفعالية والتشغيل البيئي وزيادة إمكانية الوصول إلى الخدمة وتحسين جودة الخدمة .
 3. جيم إن اعتماد البنية السوقية الملائمة لتوفير الخدمات ذات القيمة المضافة، والتجهيزات الطرفية والخدمات الأخرى التي تعتمد على تقنيات جديدة يمكن أن تحسّن مناخ الاستثمار .
 4. جيم إن إعادة استثمار واردات الاتصالات في البنية التحتية يوفر حافزاً لتحديث الشبكات، ويحسنّ المناخ للمستثمرين .

- دال سياسات التسعير**
1. دال ينبغي أن تشجّع كيانات التشغيل على تحديد الأسعار تحديداً فعلاً يدعو إلى اجتذاب الاستثمارات إلى قطاع الاتصالات .
 2. دال إن الإصلاحات المتعلقة بالأسعار، وخصوصاً تبني تسعيرات أوئق اتساقاً مع التكاليف الحقيقية، يمكن أن تقود إلى زيادة في الحركة وإلى إيجاد مصادر إضافية للإيرادات ، كما يمكنها أن تعد الصناعة لتدخل التزاحم في بيئة المنافسة على الصعيد الوطني والدولي .
 3. دال ينبغي أن تعطى الأولوية إلى إعادة اتساق التسعيرات المحلية مع التسعيرات الدولية، وإلى تصحيح التوازن المختل بين التسعيرات المحلية والتسعيرات للمسافات البعيدة .
 4. دال ينبغي ضبط آليات تقديم الدعم المالي، كلما دعت الحاجة، إلى المشتركين ذوي الدخل المنخفض وإلى المناطق التي تكون تكاليف البدالات فيها مرتفعة بغية خفض مستوى الدعم الإجمالي اللازم وتعزيز الفعالية .
 5. دال ينبغي أن توضع رسوم التوزيع للخدمات الدولية على أساس التكاليف وأن تراعي توجهات التكاليف ذات الصلة . وعلى كل إدارة أن تطبق هذه المبادئ على كل العلاقات دون تمييز، أي إتاحة رسم واحد لكل المشغلين بنفس الشروط .
 6. دال ينبغي للإدارات أن تسعى إلى التوصل بأسرع ما يمكن إلى رسوم توزيع موجهة نحو التكاليف، علماً بأن البلدان الأقل نمواً والتي تحتاج إلى تخفيض رسومها تخفيضاً محسوساً قد تضطر إلى تنفيذ ذلك خلال فترة تمتد من عام إلى خمسة أعوام .

هاء إجراءات أخرى لاجتذاب الاستثمارات والتمويل

1. هاء إن تحريرية السياسات في موضوع الاستثمارات الأجنبية، كرفع القيود عن الملكية الأجنبية وإزالة القيود عن تقاسم الأرباح وإلغاء مراقبة القطع الأجنبي، هي عناصر رئيسية تعزز تطوير البنية التحتية للاتصالات .

واو مصادر واستراتيجيات جديدة للتمويل

1. واو ينبغي لكيانات التشغيل التي تبحث عن مورد للتمويل أن تأخذ بالحسبان، إضافةً إلى المجموعة الواسعة من مصادر التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف مثل الوكالات المانحة في البلدان المتقدمة والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وغيرها من المؤسسات، مصادر تمويل واستراتيجيات جديدة مثل المشاريع المشتركة ومصادر القطاع الخاص .

يقرر

أن يعهد إلى الفريق العامل المعني بسياسات الاتصالات واستراتيجياتها الذي أنشئ بموجب القرار 2 بمهمة إضافية لينظر في العناصر المعروضة أعلاه ويدرس استراتيجيات التمويل واعتبارات الاستثمار والتعاون الدولي الخاصة بتتبع الاتصالات .

القرار رقم 5
الصادر عن المؤتمر AR-RDC/92

نداء لمساعدة لبنان

إن المؤتمر الإقليمي لتنمية الاتصالات في الدول العربية (القاهرة، 25 - 29 أكتوبر 1992) (AR-RDC/92) ،

وقد يلاحظ

1. القرار رقم 74 الصادر عن مؤتمر المنديين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (نيروبي 1982) والمعنون « مساعدة لبنان » ،
2. الاستنتاجات الواردة في التقرير المشترك الصادر عن وكالات الأمم المتحدة حول « تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى لبنان وإغاثته في حالات الكوارث » الذي ساهم فيه الاتحاد الدولي للاتصالات والذي جعل الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والأربعين (نوفمبر 1991) تنتظر في التقرير الذي قدمه الأمين العام بعنوان « المساعدة على إعادة بناء لبنان وتنميته » ،
3. لبنان، اجتماع تنسيق المساعدة، تقرير الرئيس عن المداولات (باريس في 12 ديسمبر 1991) ،
4. جمهورية لبنان : إعادة البناء - لمحات عن المشاريع في مجال الاتصالات، أعدتها حكومة لبنان (CDR) (بيروت 1991) ،
5. البرنامج التطوعي الخاص التابع للاتحاد الدولي للاتصالات : مساعدة لبنان - إصلاح شبكة الاتصالات (19 مارس 1992) ،
6. بعثة الاتحاد الدولي للاتصالات إلى لبنان (من 29 مارس إلى 12 أبريل 1992) ، الراديو والإذاعة الصوتية ،
7. إصلاح شبكة الاتصالات اللبنانية، بعثة الاتحاد الدولي للاتصالات (من 3 إلى 16 ديسمبر 1991) ،
8. تقرير البنك الدولي المعنون « التطورات الاقتصادية الحديثة وخطة الإصلاح العاجل في بعض القطاعات المنتقاة ذات الأولوية في لبنان » ،
9. وثيقة المؤتمر AR-RDC ذات الرقم (Rev.1) 21 - تقرير تجميعي : المساعدة المطلوبة لإعادة تعميم شبكات الاتصالات وخدماتها في لبنان و/ أو إعادة بنائها وتطويرها ،
10. التوصيتان رقم 29 ورقم 30 الصادرتان عن اللجنة عالية المستوى (HLC) للاتحاد الدولي للاتصالات التي تدعو فيهما مكتب تنمية الاتصالات (BDT) إلى أن يلعب دور الوسيط الحافز في حشد الموارد من أجل تنمية الاتصالات ،

ويذكر

أن لبنان يجابه مهمة رئيسية هي إعادة البناء من أجل تعويض الخسائر الفادحة التي تكبدها على مر ستة عشر عاماً من الصراع الأهلي الذي مزق الخدمات العمومية الأساسية ودمر المنشآت وسبب ألاماً إنسانية هائلة وغرم الاقتصاد خسائر فادحة ،

ويضع في اعتباره

أن الشعب اللبناني يثق في قدرته على إعادة بناء بلده، ولكن لا بد من استثمار خارجي أولي يُطلق عملية إعادة البناء .

ويأخذ بالحسبان

قرار الأمم المتحدة الأخير (45/225 ، 1990) الذي يطلب من الأمين العام لهذه المنظمة أن يواصل جهوده ويكثفها لحشد كل مساعدة يمكن تقديمها إلى لبنان في سعيه إلى إعادة بناء اقتصاده وفي سعي حكومته إلى الحصول على المساعدة الدولية والدعم المالي اللازم لتنفيذ المشاريع العاجلة للإصلاح وإعادة البناء .

ويضع في اعتباره

أن شبكة الاتصالات قد تَلَفَتْ تلفاً كبيراً، بل وقد دُمرت بالكامل في بعض الحالات، مما يتطلب مساعدة تقنية فورية (1.5 من ملايين الدولارات الأمريكية) واستثماراً رأسمالياً كبيراً (174,56 من ملايين الدولارات الأمريكية) لإعادة تأهيل الشبكة ومبلغ 850 مليون دولار أمريكي لإعادة الشبكة إلى اشتغالها الكامل ، وفقاً لبرنامج سيتم تنفيذه في فترة خمس سنوات ،

يوجه نداء

من أجل الحصول على الدعم الفوري من المجتمع الدولي - البلدان الأعضاء في المنطقة وغيرها من البلدان ومؤسسات تمويل التنمية، ثنائية الأطراف منها والمتعددة .

ويكلّف

الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات ورئيس المؤتمر الإقليمي أن يحملا هذا القرار فوراً إلى علم المجتمع الدولي .

القرار رقم 6 الصادر عن المؤتمر AR-RDC/92

أفاق التعاون في مجال البحث والتنمية والمجالات المرتبطة به
من التعليم العالي العلمي والتقني وتصنيع معدات الاتصالات محلياً

إن المؤتمر الإقليمي لتنمية الاتصالات في الدول العربية (القاهرة، 25 - 29 أكتوبر 1992) (AR-RDC/92) ،

إذ يضع في اعتباره

1. أن معظم البلدان العربية (ماعدا بعض البلدان التي تواجه صعوبات جمة ناجمة عن نتائج الحرب، وبعض البلدان الأقل نمواً) قد شرعت في برامج تنمية ضخمة تطال البنية التحتية للاتصالاتها ،
2. أن آفاق المستقبل لتطوير الشبكات والاستثمار في المنطقة تبدو جيدة جداً ،
3. أن التقانة (التكنولوجيا) المتقدمة جداً التي يتزايد استخدامها في العالم أكثر فأكثر قد وسعت مدى الاتصالات العصرية وزادت في تعقيدها ،
4. إذا نظرنا إلى تطور الخدمات في المنطقة العربية نجد أن المهاتفة ما تزال هي الخدمة السائدة فيها . ومع ذلك فقد أدخلت في بعض البلدان العربية، إضافة إلى الخدمات الأساسية التي هي الهاتف والتلكس والبرق وإرسال المعطيات (وأغلبها عبر الشبكة الهاتفية وشبكة المعطيات بتبديل الرزم في بعض البلدان)، خدمات أخرى مثل المهاتفة الخلوية المتنقلة والطبصلة (والاستدعاء على مقياس أصغر) ،
5. يبقى الكثير مما يمكن عمله حيال خدمات جديدة أخرى، بما في ذلك إدخال الشبكة ISDN وفيما بعد الشبكة ISDN-B عريضة النطاق على أساس تجريبي وعلى مراحل، لصالح زبائن الأعمال في بعض البلدان العربية ،
6. لكي تسيطر البلدان العربية على التقانة المتقدمة، وتنمي تطوير الخدمات، وبالتالي تروم هوة المعرفة، وتخلق فرص عمل جديدة، فإنها تحتاج إلى الإسراع في حشد الموارد المطلوبة لبناء أو تقوية ما عندها من كفاءات ومهارات بشرية، وإمكانات بحث وتنمية (R&D)، وتعليم عالٍ علمي وتقني، وتصنيع محلي لمعدات الاتصالات (LMTE) ،
7. توصيات اللجنة المستقلة لتنمية الاتصالات في العالم أجمع فيما يعني البحث والتنمية (R&D)، وتصنيع معدات الاتصالات محلياً (LMTE) (الفصل السابع من تقرير الحلقة المفقودة، ديسمبر 1984)، وكذلك توصيات لجنة الجنوب بشأن العلم والتكنولوجيا (موجز تقرير لجنة الجنوب ولحة شاملة عنه، جنيف 1990) ،
8. توصية مؤتمر تنمية الاتصالات الإفريقي (هراري 1990) ذات الرقم 1 ATDC-90/REC عن « تنمية الصناعات التي تهتم بصنع معدات الاتصالات في إفريقية » ،

وقد أخذ علماً

بالعمل الذي تؤديه المنظمات الدولية والإقليمية في هذا الشأن، ولا سيما مشروع MODARABTEL ،

يقرر

الطلب من الاتحاد الدولي للاتصالات / من مكتب تنمية الاتصالات أن يشرع في دراسة جدوى شاملة، بمشاركة فعالة من أفرقة عربية متعددة الاختصاصات تضم رجال علم وهندسة واقتصاد، ويتعاون وثيق مع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية ومع المؤسسات الوطنية، على أن تكلف الأفرقة بالمهام التالية :

- (أ) تحدد ميادين البحث والتعليم العالي العلمي والتقني والتصنيع التي يتطلب تنفيذها تعاوناً كاملاً من الدول العربية ، إذا توخينا الحصول على الفعالية واقتصاديات الإنتاج الكبير . ويضم التذييلان 1 و 2 قائمة مؤقتة بميادين البحث والتنمية والتعليم العالي والتصنيع التي يمكنها أن تستفيد من التعاون الإقليمي والإقليمي الفرعي ،
- (ب) تعدّ مقترحات لاتفاقات إقليمية وإقليمية فرعية عن التعاون في هذه المجالات ،
- (ج) تقيم وتحلل الحالة الراهنة للبحث، والتعليم العالي العلمي والتقني، والتصنيع المحلي، في قطاع الاتصالات ،
- (د) تقيم وتحلل النتائج والإنجازات التي حققتها مراكز التدريب الاتصالي ومؤسساته الحالية، وتصوغ توصيات ترمي إلى تحسينها ،
- (هـ) تضع استناداً إلى ما تقوم به من تقييم وتحليل سابقين مقترحاً خطة عمل على المستويات الوطني والإقليمي الفرعي والإقليمي، في ميادين البحث والتنمية والتعليم العالي العلمي والتقني والتصنيع ،
- (و) تحدد الشروط المسبقة لإنشاء و/ أو تقوية مراكز البحث والتنمية الوطنية والإقليمية الفرعية والإقليمية ،
- (ز) تعد برامج ومشاريع إقليمية وإقليمية فرعية للبحث والتنمية، يمكن أن تجري دراستها ويتم إقرارها من الأطراف المعنية و/ أو من لجنة التنسيق AR-RDC ،

ويناشد

اليونيدو واليونيسكو وغيرهما من شركاء التنمية دعم الاتحاد الدولي للاتصالات في هذه المساعي ،

ويقرر

القيام بالأنشطة التالية :

- (أ) تجميع المعلومات عن البحوث والتنمية الجارية ،
- (ب) تحديد الميادين المحتملة للبحث والتنمية والتعاون مع التعليم العالي ،
- (ج) نقل آخر ما تم التوصل إليه من حصيلة فنية وعملية من خلال استخدام الاختصاصيين والباحثين الموجودين في المنطقة (TCDC) ،
- (د) جلب الخبرات من البلدان المصنعة للمساعدة على إجراء دراسات الجدوى ،
- (هـ) تنظيم دورات من أن لآخر في معاهد وجامعات البحوث والتنمية ،

ويطلب

من الاتحاد الدولي للاتصالات/ مكتب تنمية الاتصالات :

- (أ) توفير دعم لتنسيق الشبكة وتأمين نقل خبرات مماثلة من مناطق أخرى عن طريق المشاركة في الاجتماعات، وتسهيل اتفاقات الربط بالشبكة، والتوأمة مع مؤسسات البلدان المصنعة ،
- (ب) إدارة توظيف الاستشاريين الخارجيين، أُنئى دعت الحاجة ،
- (ج) المساعدة على القيام بدراسات الجدوى، وعلى إعداد مقترحات للتعاون في البحث والتنمية، وعلى حشد الموارد اللازمة لمشاريع تعاونية محددة وحيوية ،

التذييل 1

الميادين المحتملة للتعاون العربي في مجال التعليم العالي والبحث

1. المكونات والأجهزة والدارات الإلكترونية
 - المكونات والأجهزة الإلكترونية
 - تصميم الأنظمة الإلكترونية بمساعدة الحاسوب
 - الأنظمة التماثلية والرقمية
 - معمارية دارات التكامل الواسع النطاق جداً (VLSI) وتصميمها وتقانتها (تكنولوجيتها).
2. الاتصالات
 - مكونات الاتصالات وأجهزتها
 - الاتصالات التماثلية والرقمية
 - أنظمة التبديل
 - أنظمة الإرسال
 - الاتصالات الساتلية
 - الأجهزة البصرية - الكهربائية والاتصالات البصرية
 - أجهزة الموجات الصغرية وأنظمتها
 - نظرية المعلومات وتصحيح الأخطاء .
3. معالجة الإشارات
 - النمذجة والمعماريات لمعالجة الإشارات والصوتيات وتعرُّف الأشكال ومعالجة الكلام
4. معالجة الصور
 - تقنيات الترددات الفيديوية التماثلية والرقمية
 - المعالجة البصرية للمعلومات
 - المعالجة الرقمية وتركيب الصور
 - التلفزيون عالي الوضوح .
5. الشبكات والخدمات
 - معمارية الشبكة والشبكات المحلية
 - تقنيات الحوسبة البعيدة، شبكات إرسال المعطيات، السلامة وشبكات إرسال المعطيات، التبديل الرزومي، المعطيات الاتصالية وشبكات الحواسيب، الشبكة الرقمية متكاملة الخدمات (ISDN)، شبكات الأعمال، البدالات الخاصة الأوتوماتية ذات الفروع (PABX) والشبكة ISDN، خدمات التليمايك، حفظ الملفات الإلكتروني (المحفوظات الإلكترونية)، المعالجة الإلكترونية للرسائل، هندسة الشبكات وتخطيطها .
6. الحوسبة
 - المكونات الحاسوبية : المنطق بالكلبات والبرامج الصغرية، المُعالجات الصغرية ذات 8 - 16 بتة و 32 بتة، بطاقات الذاكرة، التطبيقات
 - الحوسبة واللغات
 - الذكاء الاصطناعي، أنظمة الخبراء وقواعد المعطيات
 - البرامجيات الصغرية والوقت الفعلي
 - برامجيات الأنظمة الرئيسية (الموجهة نحو أنظمة التبديل) .
7. اقتصاديات الاتصالات وتسييرها الإداري .

التذييل 2

الميادين المحتملة للتعاون العربي في مجال التصنيع

1. الأجهزة الهاتفية والمطاريق
2. الأجهزة والمعدات والأنوات للشبكات المحلية
3. البدالات الخاصة الأوتوماتية الرقمية ذات الفروع (PABX)
4. المرکزات والبدالات الرقمية ذات السعة الصغيرة والمتوسطة
5. أنظمة المرحلات الراديوية الرقمية ذات السعة الصغيرة والمتوسطة
6. أجهزة الصيانة والإشراف على الحركة وجودة الخدمة
7. - المكونات والأجهزة والدارات الإلكترونية
- تصميم دارات التكامل الواسع النطاق جداً (VLSI) بمساعدة الحاسوب
- المكونات والأجهزة البصرية - الكهربائية
8. تطوير البرامجيات
9. الأنوات والبرامجيات من أجل : تخطيط شبكات الاتصالات والخدمات الاتصالية وهندستها وتشغيلها وتسييرها الإداري، وتوقعات الطلب والحركة، والتخطيط بمساعدة الحاسوب، واستكشاف السوق، وقواعد المعطيات لأنظمة المشتركين، والتسيير الإداري المحوسب للشبكات وسلامتها .

إضافة

أفاق التعاون في مجال البحث والتنمية والمجالات المرتبطة به من التعليم العالي والتقني وتصنيع معدات الاتصالات محلياً

تقدير التكاليف ومصادر التمويل المحتملة

لا تتضمن التقديرات الواردة أدناه أجور وتكاليف الموظفين الوطنيين (باعتبار أنه لن يطلب منهم أداء أي شيء إضافة إلى عملهم النظامي)، ولكنها تتضمن تمويل مهماتهم إلى الاجتماعات أو للاطلاع على الأحداث الكبرى في الدول الأخرى أو إلى التعاون التقني بين الدول النامية (TCDC) (10 خبراء وطنيين كل عام) .

تقدير التكلفة السنوية لعمل شبكة البحث والتنمية ومساندتها (على أساس اجتماعين سنوياً مدة كل منهما ثلاثة أيام) (بالدولارات الأمريكية) مصادر التمويل

البند	البلدان/ المنظمات المشاركة	البلد المضيف (بالتناوب)	مكتب تنمية الاتصالات (الميزانية العادية)	المصادر الأخرى ¹
مشاركة أعضاء الشبكة في الاجتماعات	وسطي التكاليف لكل مشارك ² $4\,000 = 2\,000 \times 2$ (السفر + DSA)			$2\,48\,000 = 2\,000 \times 12 \times 2$
أمكنة الاجتماع والدعم المحلي		الأمكنة والدعم اللوجستي		
الترجمة الفورية ³		$(5\,000 \times 2 \times 2)$		
مهمات موظفي البحث والتنمية إلى البلدان المصنّعة أو إلى TCDC				$4\,40\,000 = 4\,000 \times 10$ (السفر + DSA)
موظفو مكتب تنمية الاتصالات، لتطوير قاعدة المعطيات والمشورة (تشمل تكاليف المهمات)			موظفون مهنيون : $2 = 1 + 1$ رجل/شهر = 24 000 دعم سكرتارية : 1 رجل/شهر = 5 000	
ترجمة الوثائق والتقارير وتسخيرها	1 000		5 000	
تكاليف الاتصالات والبريد	1 000		2 000	
الاستشاريون				3 رجل/شهر = $45\,000$ ⁶
المجموع			36 000	133 000

¹ قد تشمل « المصادر الأخرى » في بعض الحالات وإلى حد ما المخصصات في ميزانية الاتحاد الدولي للاتصالات/ مكتب تنمية الاتصالات لأغراض خاصة .
² هذا تقدير متوسط التكاليف لكل مشارك . ستوقف التكاليف الحقيقية على المسافة بين موقع منظمة المشارك ومكان الاجتماع . ومن المسلم به أن الضرورة تقضي بالحصول على أموال من مصادر أخرى لتأمين اشتراك مشارك واحد على الأقل من كل بلدان المنطقة (ماعدا البلدان التي يزيد الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها على 3 000 دولار أمريكي التي يفترض فيها أن تتحمل بنفسها نفقات مشاركتها) .
³ التكاليف المقدرة للترجمة الفورية (إن طلبت) على أساس توظيف الترجمة محلياً .
⁴ على أساس 10 موظفين من البحث والتنمية يقومون بمهمة واحدة كل عام مدتها الوسطية شهر واحد .
⁵ 1 رجل/شهر من موظفي المقر + 1 رجل/شهر من موظفي المكتب الإقليمي .
⁶ يمكن تأمين ذلك نقدًا أو عيناً .

القرار رقم 7
الصادر عن المؤتمر AR-RDC/92

تحسين التسيير الإداري الوطني للترددات في الدول العربية

إن المؤتمر الإقليمي لتنمية الاتصالات في الدول العربية (القاهرة، 25 - 29 أكتوبر 1992) (AR-RDC/92) ،

إذ يضع في اعتباره

1. أن طيف الترددات الراديوية، المورد الطبيعي المحدود، يكتسي الآن أهمية استراتيجية لدى العالم عامة، وكل أمة خاصة ،
2. أن مسائل التنسيق والتنظيم الدوليين قد شكلت دائماً جزءاً من التسيير الإداري لطيف الراديوي برعاية الاتحاد الدولي للاتصالات، وأن من المعترف به بعد اليوم أن تسييراً إدارياً فعالاً للطيف على الصعيد الوطني قد أصبح شرطاً أساسياً مسبقاً لا بد منه لوضع البنى التحتية الوطنية الراسخة للاتصالات الراديوية ،
3. أن الإدارات أخذت تعي أكثر فأكثر أهمية التسيير الإداري للترددات، ولاسيما حوسبة هذه العملية ،
4. أن مكتب تنمية الاتصالات (BDT) قد شرع، عبر فريق عمل مكون من هيئات الاتحاد الدولي للاتصالات، في إنشاء نظام وطني مُحوسَب للتسيير الإداري للترددات، يناسب البلدان النامية ،

يقرر

1. أن يقوم مكتب تنمية الاتصالات (BDT) بالتعاون مع الدول العربية بتنفيذ خطة العمل المرفقة التي ترمي إلى تحسين التسيير الإداري الوطني للترددات في الدول العربية ،

وينبغي أن تكفل خطة العمل هذه ما يلي :

- (أ) وضع نماذج وحدات للتسيير الإداري للترددات، ينبغي لها أن تمكن الدول العربية من الوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب لوائح الراديو، وأن تعالج كل الجوانب المتعلقة بالتسيير الإداري الوطني للترددات كما يصفه كتيب اللجنتين IFRB/CCIR (1988) ،
- (ب) إدخال التطبيقات المُحوسَبة إلى ميدان التسيير الإداري للترددات ،
- (ج) وضع أو تعديل البرامج المناسبة (أنظمة لإدارة قواعد المعطيات يمكن استعمالها على حواسيب شخصية) للتسيير الإداري الوطني للترددات، مراعيًا الاحتياجات الخاصة في المنطقة ،
- (د) وضع وتنفيذ برنامج تدريبي عن كيفية تشغيل مثل هذا النظام المُحوسَب للتسيير الإداري للترددات ،

ويطلب من

1. البلدان التي لديها خبرة متقدمة في هذا المجال أن تتعاون بوضع مرافقها تحت التصرف (كمراكز التدريب الاتصاليات الموجودة مثلاً) ،
2. كل إدارة في الدول العربية أن تقدم معلومات حول وضعها الحالي في مجال التسيير الإداري للترددات ،
3. كل إدارة في الدول العربية أن تعين خبيراً توكل إليه مهمة الدعم والإشراف على تنفيذ البرنامج الإقليمي ،
4. مكتب تنمية الاتصالات (BDT) أن يعدّ تقريراً سنوياً عما أحرز من تقدم وإنجاز في إطار البرنامج الإقليمي، ليقدمه إلى الإدارات المعنية وإلى لجنة التنسيق AR-RDC .

التذييل

خطة عمل

1. تنظيم اجتماع للاختصاصيين في التسيير الإداري للترددات في الدول العربية
يتم عقد هذا الاجتماع في شهر أبريل أو مايو 1993 ، لمدة خمسة أيام، لتحقيق الهدفين التاليين :
 - 1.1 إتاحة الفرصة للمشاركين فيه لفهم مقررات المؤتمر AR-RDC فهماً أفضل، من خلال ندوة تستغرق يومين تعقدها اللجنة IFRB التي ستتناول الجوانب الدولية (حقوق الأعضاء وواجباتهم) والوطنية لإدارة طيف الترددات.
 - 2.1 البدء بتطبيق بعض الأحكام المنبثقة من هذا القرار خلال الأيام الثلاثة الأخيرة للاجتماع، ألا وهي :
 - تحديد أهداف التسيير الإداري الوطني للترددات في البلدان العربية ،
 - تحليل البنى القائمة ،
 - وضع النماذج الممكنة لوحدات وطنية للتسيير الإداري للترددات مع مراعاة البنى الوطنية لهيئات الاتصالات القائمة في البلدان العربية. ومن شأن الكتيب الصادر عن اللجنتين IFRB و CCIR عام 1988 أن يسهل هذا العمل كثيراً،
 - تحليل تقرير قد يُطلب من فريق العمل المكون من هيئات الاتحاد الدولي للاتصالات (BDT/IFRB/CCIR) حول تطوير نظام مُحَوَّسٍ للتسيير الإداري الوطني للترددات. وسيتيح هذا التحليل للاجتماع المساهمة في أعمال هذا الفريق وذلك من خلال تقديم طلبات محددة.
2. إنشاء فريق خبراء
يشكل الاجتماع المزمع عقده خلال ربيع عام 1993 فريق خبراء يقوم بعمله بالمراسلة أساساً وبمساندة الاتحاد الدولي للاتصالات (BDT/IFRB/CCIR) ويتولى العمل في المجالات التالية :
 - مسح التطبيقات المحوسبة (برامجيات) التي طورتها بلدان أخرى،
 - احتمال تكييف هذه البرامجيات مع الاحتياجات المحددة للبلدان العربية،
 - تحديد إمكانيات التدريب ومسحها،
 - وضع برنامج تدريبي،
 - متابعة تطبيق القرار بالتعاون مع المكتب BDT واللجنة IFRB .
3. التدابير التي ينبغي اتخاذها
 - 1.3 يكلف المكتب BDT بتنظيم الاجتماع المزمع عقده خلال ربيع عام 1993 .
الموعد الأقصى : آخر يناير 1993 .
 - 2.3 تكلف اللجنة IFRB بإعداد برنامج هذا الاجتماع .
الموعد الأقصى : منتصف يناير 1993 .
 - 3.3 تكرمت مصر وعرضت أن تكون مضيقة الاجتماع .
الموعد الأقصى : منتصف ديسمبر 1992 .
 - 4.3 فريق العمل المكون من هيئات الاتحاد الدولي للاتصالات (CCIR/IFRB/BDT) مدعو أن يقدم تقريراً مرحلياً عن تقدم أعماله إلى الاجتماع المذكور أعلاه قبل منتصف شهر مارس 1993 .
 - 5.3 ترسل دعوات حضور الاجتماع إلى الإدارات قبل منتصف فبراير 1993 .

إضافة

تحسين التسيير الإداري الوطني للترددات في الدول العربية

تقدير التكاليف ومصادر التمويل المحتملة

تقدير التكاليف السنوية لتشغيل ومساندة الشبكة التي ستشارك في إقامة وحدات التسيير الإداري للترددات لدى كل إدارة معنية، وفي تطوير وتكييف البرامجيات للتسيير الوطني للترددات (على أساس اجتماعين سنوياً مدة كل منهما ثلاثة أيام بما في ذلك تدريب المستعملين النهائيين). ومن المفترض أن تُنظم لاحقاً دورة دراسية تدريبية وحيدة اللغة إقليمية (أو دورتان إقليميتان فرعيتان) كل سنة (انظر القرار رقم 11 الصادر عن المؤتمر AR-RDC/92 لتقديرات التكاليف المفصلة).

(بالدولارات الأمريكية)

مصادر التمويل

البند	البلدان/ المنظمات المشاركة	البلد المضيف (بالتناوب)	مكتب تنمية الاتصالات (الميزانية العادية)	المصادر الأخرى ¹
مشاركة أعضاء فريق العمل في الاجتماعات (السفر + DSA)	وسطي التكاليف لكل مشارك ² 4 000 = 2000×2			$2 \times 2000 \times 12 = 48\ 000$
أمكنة الاجتماع والدعم المحلي		الأمكنة والدعم اللوجستي		
الترجمة الفورية ³		(5 000×2)		
موظفون وطنيون يعملون في منظماتهم	مهنيون: 4 رجل/شهر للسكرتارية: 4 رجل/شهر			
موظفو مكتب تنمية الاتصالات، تشمل تكاليف المهام والمشاركة في الاجتماعات			موظفون مهنيون: $3+4=7$ رجل/شهر = 72 000 دعم سكرتارية: 4 رجل/شهر = 20 000	
ترجمة الوثائق والتقارير ونسخها	1 000		10 000	
تكاليف الاتصالات والبريد	3 000		5 000	
الاستشاريون				3 رجل/شهر = 45 000 ⁵
دروس التدريب			56 500	67 200 (24 منحة)
المجموع			163 500	160 200

¹ قد تشمل « المصادر الأخرى » في بعض الحالات وإلى حد ما المخصصات في ميزانية الاتحاد الدولي للاتصالات/ مكتب تنمية الاتصالات لأغراض خاصة .

² هذا تقدير متوسط التكاليف لكل مشارك . ستتوقف التكاليف الحقيقية على المسافة بين موقع منظمة المشارك ومكان الاجتماع . ومن المسلم به أن الضرورة تقضي بالحصول على أموال من مصادر أخرى لتأمين اشتراك مشارك واحد على الأقل من كل بلدان المنطقة (ماعدا البلدان التي يزيد الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها على 3 000 دولار أمريكي التي يفترض فيها أن تتحمل بنفسها نفقات مشاركتها) .

³ التكاليف المقدرة للترجمة الفورية (إن طلبت) على أساس توظيف الترجمة محلياً .

⁴ 3 رجل/شهر من موظفي المقر + 3 رجل/شهر من موظفي المكتب الإقليمي .

⁵ يمكن تأمين ذلك نقداً أو عينياً .

القرار رقم 8
الصادر عن المؤتمر AR-RDC/92

مشروع اتصالات إقليمي لصالح المناطق الريفية والسكان ذوي الدخل المنخفض

إن المؤتمر الإقليمي لتنمية الاتصالات في الدول العربية (القاهرة، 25 - 29 أكتوبر 1992) (AR-RDC/92) ،

إذ يضع في اعتباره

1. أن عدداً كبيراً من الناس ليس عندهم أي نفاذ إلى الخدمات الهاتفية الأساسية في المناطق الريفية ومناطق الدخل المنخفض في الدول العربية ،
2. أن التقنيات الإعلامية والاتصالية بما فيها الراديو والتلفزيون والحاسب الصغرى، هي وسائل قوية لنشر المعرفة والتدريب عن بُعد، وكذلك لوصول الجماعات الريفية بمراكز أبحاث الزراعة وتربية الماشية، وبالجامعات، وبمراكز التموين والتسويق، وبالمكاتب الحكومية والمستشفيات الرئيسية، وهي تؤدي بالتالي إلى رفع الإنتاجية وتحسين الأوضاع المعيشية للجماعات السكانية الريفية الكبيرة ،
3. أن إدخال التقنيات الإعلامية والاتصالية في المناطق الريفية ومناطق الدخل المنخفض في المدن يؤدي إلى :
 - (أ) زيادة الحصول على المعلومات اللازمة لتسويق وتوزيع المنتجات والسلع الزراعية التي تنتجها المناطق الريفية ومناطق الدخل المنخفض في المدن ،
 - (ب) تمكين مشاريع الأعمال الصغيرة في الريف والمدن من الحصول على معلومات بشأن القروض الخاصة والتعاون التقني من ناحية ، وتمكين شركاء التنمية من تقدير حاجات الاستثمار والمساعدة في هذه المناطق تقديراً أفضل من ناحية أخرى، مما يسهم بالتالي في توجيه الاعتمادات صوب هذه المشاريع الصغيرة في الريف والمدن ،
 - (ج) تحسين الفعالية في برامج التعاون التقني الموجهة إلى التنمية الريفية في أنشطة فروع أخرى غير الاتصالات ،
 - (د) استعمال وسائل المواصلات والطاقة وغيرها من البنى التحتية بفعالية أكبر، إلى جانب الترشيد في اختيار مواقع مشاريع الأعمال، مما يسهم عامةً في تحسين تنافسية هذه المشاريع وفي خفض مستوى التلوث ،
4. أن مفهوم مراكز الخدمة البُعدية الجماعية يمكنه أن يوفر حلولاً اقتصادية من أجل إمداد الجماعات الريفية ومناطق المدن المحرومة بتقنيات إعلامية واتصالية جديدة، مثل الحواسيب الصغرى والفاكس والمعطيات الاتصالية وتجهيزات « العمل عن بُعد » ، إلخ، وكذلك إمدادها بما يلزم من تدريب ودعم أولي لاستعمال هذه التجهيزات ،
5. أن الاستراتيجية العالمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) المعنونة « تنمية الموارد البشرية » ، تعتبر الاتصالات حاجةً شخصية حيوية يُعتبر أي نقص فيها عاملاً من عوامل القصور الاقتصادي والاجتماعي ،
6. أن هناك فرصة سانحة أمام إدارات الهاتف لكي تزيد من دخولها، بأن تُدخل خدمات جديدة في المناطق الريفية ومناطق الدخل المنخفض، على أساس التسعير حسب التكلفة، مما يحفز الاستثمار في هذه الخدمات ،

7. أنه على الرغم من توفر الخبرة الواسعة والأبحاث الجارية في مجال تقنيات الاتصالات الريفية وبنى شبكاتها ومسائل تنظيمها، إلا أن الكثير من المعلومات اللازمة لا يتوفر بالشكل اللازم لتنمية الاتصالات الريفية في المنطقة .
8. أن هناك خطراً يكمن في إهمال تنمية الاتصالات الريفية إثر إعادة بئنة قطاع الاتصالات، إلا إذا اتخذت تدابير من شأنها الحفاظ على مبدأ عالمية الخدمات ،
9. أن المؤتمر الإقليمي الأمريكي لتنمية الاتصالات (أكابولكو 1992) قد اعتمد القرار AM-RDC/92 المتعلق ببرنامج الاتصالات الإقليمي التابع للمكتب BDT لصالح المناطق الريفية وطبقات الدخل المنخفض .

يقرر

1. أن يطلب من المكتب BDT التعاون مع الكيانات الاتصالية الحكومية والإقليمية والإقليمية الفرعية للقيام خلال عام واحد بوضع مشروع إقليمي لتنمية الاتصالات لصالح المناطق الريفية وطبقات الدخل المنخفض في الدول العربية¹ . وينبغي لهذا المشروع أن :
 - (أ) يعرف نماذج من شبكات وتنظيمات الخدمات الاتصالية للمناطق الريفية وطبقات الدخل المنخفض، يمكن تكييفها في بلدان المنطقة وتطبيقها لتلبية حاجات الاتصالات الأساسية لدى الأفراد والجماعات ،
 - (ب) ينظم ويوزع المعلومات الموجودة عن تقنيات الاتصالات الريفية وبنى شبكاتها وتنظيماتها، لتعزيز الجهود التي تبذل في المنطقة من أجل تنمية الاتصالات في المناطق الريفية والمناطق غير المخدومة ،
 - (ج) يقدر التقنيات التي تناسب إدخال الخدمات الاتصالية في المناطق الريفية، بما في ذلك المواصفات التقنية وتكاليف الأجهزة الأساسية وخصائص الأنظمة الهاتفية الخلوية حتى تستعمل في المناطق الريفية استعمالاً ثابتاً، وما يصاحبه من استعمال طيف الترددات ومصادر الطاقة غير التقليدية مثل الخلايا الشمسية ،
 - (د) ينسق الدراسات الاقتصادية عن تكاليف برامج الاتصالات الريفية وأثارها، ويقترح مخططات دعم واضحة لصالح طبقات الدخل المنخفض ومناطق التكاليف المرتفعة، بغرض تحسين الحصول على الخدمات الاتصالية في هذه المناطق وتشجيع تشغيل الشبكات تشغيلاً فعالاً،
 - (هـ) يعزز إدخال مراكز الخدمة البعيدة الجماعية أو البنى المماثلة على سبيل التجربة في المنطقة، سواء في المناطق الريفية أو مناطق الدخل المنخفض في المدن، ويقدر استعمال هذه المراكز أو البنى ووقوعها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي ،
 - (و) يحلل ويدرس المبادرات والأنماط المختلفة في تمويل تنمية الاتصالات الريفية التي سبق أن نجحت في البلدان و/أو المناطق المتقدمة، وإمكانية تكييفها في إطار الدول العربية حتى يسهل لها الحصول على الاعتمادات التفضيلية من أجل تحديث الشبكات ،
 - (ز) ينسق برنامج تدريب عن الاتصالات الريفية بغية تعريف أشكال الاستقلال المالي، مع تشديد خاص على الجوانب التقنية والتجارية، ووضع كتيب عن الاتصالات الريفية مبني على الوثائق والكتيبات الموجودة التي أعدها الاتحاد الدولي للاتصالات للمناطق الأخرى، حتى يستعمل في الحلقات الدراسية .
2. أن يدعو البلدان ذات الخبرة الواسعة في هذا المجال إلى التعاون في تدريب الموارد البشرية على هذا النمط من الخدمات ،
3. أن يدعو كل إدارة من إدارات الدول العربية إلى تسمية خبير يدعم تنفيذ هذا البرنامج الإقليمي ويشرف عليه،

1 إن برنامج (برامج) تنمية الاتصالات الريفية أو مشروعها (مشاريعها) - الأهداف الواضحة التحديد، والإسهامات اللازمة وخطة العمل إلخ - يشكل (تشكل) جزءاً من وثيقة البرنامج/المشروع التي ينبغي إعدادها. ولا يمكن في المرحلة الحاضرة إلا تقدير الموارد اللازمة لتصميم البرنامج/المشروع بحوالي 3 رجل/شهر (BDT) .

4. أن يطلب أيضاً من الاتحاد الدولي للاتصالات أن يضم البلدان العربية لتشملها سلسلة الأبحاث ودراسات الحالة التي قد يقوم بها عن الوقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لبرامج الاتصالات الريفية الوطنية، استجابةً منه للقرارات التي اعتمدها مؤتمرات التنمية السابقة بشأن مناطق أخرى .
5. أن يطلب من المكتب BDT أن يعد تقريراً سنوياً عن التقدم والإنجازات في مشروع (مشاريع) تنمية الاتصالات الريفية، يضمه نتائج البحث في وقعه (وقعه) الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. ويعرض هذا التقرير على لجنة التنسيق AR-RDC .

ويناخذ

إدارات الاتصالات الوطنية وغيرها من المنظمات مثل UNDP والبنك الدولي و AFESD و ISDB وجامعة الدول العربية/ اللجنة الدائمة للاتصالات و ASBU و¹URTNA و ARABSAT و INTELSAT وأيئة منظمة فضائية ذات علاقة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية (GCC) و AMU و ESCWA و ECA و²ALECSO و UNESCO و FAO ، أن تدعم البرنامج الإقليمي وأن تشارك فيه في إطار أنشطتها الخاصة كمنظمات متخصصة .

القرار رقم 9
الصادر عن المؤتمر AR-RDC/92

المشروع الأقاليمي للحكومات العربية والأوروبية
المشاطنة للبحر الأبيض المتوسط "INMARTEL"

إن المؤتمر الإقليمي لتنمية الاتصالات في الدول العربية (القاهرة، 25 - 29 أكتوبر 1992) (AR-RDC/92) ،

إذ يضع في اعتباره

1. ما للخدمات الاتصالية الحديثة من أهمية في كل ميناء من موانئ البحر الأبيض المتوسط، لتسهيل اشتغال الميناء بصورة جيدة وفعالة ،
2. ما لتبادل الرسائل السريع والفعال من أهمية بين موانئ البحر الأبيض المتوسط لتسريع عمليتي الشحن والتفريغ، وبالتالي جعلهما أوفر اقتصادياً ،
3. الروابط التاريخية المتينة بين الدول العربية وأوروبا في مجالات عدة، بما فيها الاتصالات، وما أدت إليه من منفعة متبادلة، والحاجة إلى توسيع التعاون ليشمل ميادين جديدة تتعلق بتحسين الاتصالات المينائية البحرية في البحر الأبيض المتوسط ،
4. ما توليه السلطات الأوروبية من أولوية عالية للإسراع في إدخال تبادل المعطيات الإلكترونية (EDI) في القارة الأوروبية، نظراً إلى ما لهذا التبادل من أثر « دفعي » على الأعمال والتجارة، والنتائج التي حققها في هذا الميدان مشروع MEDITEL للمجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) والمنظمات المعنية الأخرى ،
5. إمكانية توسيع مشروع MEDITEL ليشمل موانئ الدول العربية على البحر الأبيض المتوسط ،

يقرر

1. أن يقرّ المشروع الأقاليمي الوارد في التذييل ،
2. أن يطلب من الاتحاد الدولي للاتصالات/ مكتب تنمية الاتصالات (ITU/BDT) أن يلتمس الدعم من الحكومات الأوروبية المشاطنة للبحر الأبيض المتوسط، وكذلك من المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) ،
3. أن يطلب الدعم المالي من الجهات المعنية لضمان تنفيذ هذا المشروع الأقاليمي .

التذييل

المشروع الأقاليمي للحكومات العربية والأوروبية المشاطنة للبحر الأبيض المتوسط "INMARTEL"

رقم المشروع واسمه :	INT(RBAS) 90/000/A/01/20 تحسين الاتصالات المينائية البحرية ("INMARTEL")
المدة :	سنتان
قطاع لجنة الإدارة والتنسيق/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والقطاع الفرعي :	النقل والمواصلات (06) الاتصالات (0660)
التمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقاسم التكاليف	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رقم التخطيط الإرشادي جهات أخرى (تعين)
القطاع الحكومي والقطاع الفرعي :	إدارة الاتصالات وسلطات الموانئ البحرية
الوكالة الحكومية المنفذة :	وزارة النقل و/ أو المواصلات
مساهمة طرف ثالث في تقاسم التكاليف (بما فيها تكاليف دعم الوكالة)	الأمم المتحدة/ الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)
الوكالة المنفذة :	مجموع مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقاسم التكاليف
التاريخ المقدر لبدء المشروع :	يناير 1993
إسهامات الحكومة :	(العينية) (النقدية)

وصف موجز : هذا المشروع مصمم لمساعدة السلطات في الدول العربية المشاطنة للبحر الأبيض المتوسط على الارتقاء بمستوى الاتصالات المينائية البحرية فيما بين موانئها ومع موانئ البحر الأبيض المتوسط الأوروبية . ويركز المشروع على الدعم المباشر .

بالتبابة عن :	التوقيع	التاريخ	الاسم/ الوظيفة
الحكومة :	_____	_____	_____
الوكالة المنفذة :	_____	_____	_____
الطرف الثالث :	_____	_____	_____

السياق

يعنى هذا المشروع بتحسين الاتصالات المينائية البحرية بين الموانئ البحرية العربية والأوروبية المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط، وذلك بإدخال خدمات اتصالاتية عصرية وبتدعيم هذا الترابط ،

إن المساعدة التي قدّمت في الماضي أو تقدّم في الحاضر إلى قطاع الاتصالات في البلدان المعنية، على الصعيدين الوطني والإقليمي، لا تأخذ في الحسبان الحاجة إلى شبكة اتصالات خاصة لخدمة الموانئ البحرية ،

تبرير المشروع

إن حجم التبادل التجاري بين العالم العربي والبلدان الأوروبية يتزايد باستمرار، ومن المرجح أن يستمر هذا التزايد جاعلاً من إدخال الاتصالات العصرية عاملاً جوهرياً لتسهيل مثل هذا التبادل ،

ويتوقع بانتهاء هذا المشروع أن تتوفر خطة عمل لربط الموانئ العربية الواقعة على البحر الأبيض المتوسط فيما بينها ومع الموانئ الأوروبية المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط، وأن تفيد هذه الخطة كأداة لإدخال خدمات الاتصالات العصرية إلى هذه الموانئ، وخصوصاً تبادل المعطيات الإلكتروني (EDI) .

وأما الاستراتيجية الواجب تطبيقها، فتتجلى في زيارات يقوم بها الخبراء/ الاستشاريون إلى البلدان المعنية، وفي تقييمات للأوضاع والمتطلبات الحالية، وفي إعداد دراسة جدوى تتحول فيما بعد إلى خطة عمل فعلية يتم إعدادها ومناقشتها مع البلدان المعنية قبل الموافقة عليها وإنهائها وتنفيذها المحتمل ،

اعتبارات خاصة

إن نتائج المشروع وتنفيذ الخطة سوف :

- تكون ذات وقع إيجابي كبير على الجوانب المتعلقة بالبيئة والسلامة في البحر الأبيض المتوسط ،
- تدعم الوصلات العربية الأوروبية ،
- تقود إلى استثمار محتمل .

الهدف

تحسين الخدمات الاتصالية بين الموانئ البحرية العربية والأوروبية المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط .

النتيجة

خطة عمل يتفق عليها تهدف إلى تحسين الخدمات الاتصالية بين الموانئ العربية والأوروبية، بما فيها إدخال خدمات اتصالية جديدة وخصوصاً تبادل المعطيات الإلكتروني (EDI) .

رجل/شهر

الأنشطة

1. تنظيم اجتماع تحضيرى بين السلطات المختصة للاتفاق على تفصيلات خطة العمل والأنشطة 2
2. تجميع المعلومات وتقدير المتطلبات 6
3. إعداد مشروع دراسة جدوى 4
4. تنظيم اجتماع لمناقشة الاستنتاجات ودراسة الجدوى المقترحة وللاتفاق على الإجراءات اللاحقة 2
5. إعداد خطة عمل تتضمن تقديرات التكاليف النهائية 6
6. تنظيم اجتماع ختامي للاتفاق على خطة العمل المقترحة 4

<u>بالدولارات الأميركية</u>		<u>الميزانية المقدرة</u>
	الاستشاريون	السطر 11
480,000	40 رجل/ شهر (باستعمال استمارة التكلفة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)	
30,000	التكاليف الإدارية	السطر 13
70,000	تكاليف السفر	السطر 15
30,000	تكاليف أخرى	السطر 16
180,000	تغطية نفقات ثلاثة اجتماعات (تحضيرية ومتوسط وختامي لإقرار خطة العمل)، وتغطية نفقات جولة تفقدية للمنشآت الاتصالية المصرية في ميناءين أوروبيين	السطر 30
100,000	نفقات متفرقة (تغطي أيضاً تكاليف طباعة جميع الوثائق ونسخها بلغات العمل الثلاث العربية والفرنسية والإنكليزية)	السطر 51
890,000	المجموع (بدون تكاليف دعم الاتحاد الدولي للاتصالات)	

القرار رقم 10
الصادر عن المؤتمر AR-RDC/92

المشروع الإقليمي لتنمية الاتصالات العربية العصرية،
المرحلة الثانية من مشروع MODARABTEL

إن المؤتمر الإقليمي لتنمية الاتصالات في الدول العربية (القاهرة، 25 - 29 أكتوبر 1992) (AR-RDC/92) ،

إذ يضع في اعتباره

1. أهمية توفر خدمات وشبكات اتصالاتية متماسكة من أجل التنمية الاقتصادية في العالم العربي ،
2. الحاجة إلى قاعدة المعطيات الإحصائية لتنمية الاتصالات والحاجة إلى الاتصالات المعطياتية والخدمات الجديدة لتعزيز تنمية قطاع الأعمال ،
3. الفوائد التي يمكن جنيها من تبادل المعطيات الإلكتروني (EDI) كواحدة من الخدمات الجديدة في خدمة التجارة والأعمال ،
4. أهمية تقييس المطاريث ثنائية اللغة (العربية/ اللاتينية) لضمان الشفافية الكاملة والتشغيل البيئي للمستخدمين ،
5. الأهمية البالغة التي يرتديها بالنسبة إلى العالم العربي إدخال الاتصالات المعطياتية والخدمات الجديدة إدخالاً متناسقاً على الصعيدين الوطني والإقليمي وبالتوافق مع المعايير الدولية، حتى يتأمن تعامل الشبكات فيما بينها، وشراء المعدات من العالم أجمع، والاتساق مع نمو الشبكات والخدمات في المنطقة نفسها والمناطق المجاورة وفي العالم أجمع ،
6. الحاجة إلى تنسيق وانسجام الجهود العربية الرامية إلى تنمية البنى التحتية للاتصالات، وإدخال الاتصالات المعطياتية والخدمات الجديدة الخاصة لتفادي تداخل المبادرات وتضاعفها، وتأمين أمثل استعمال للموارد المالية والمادية والبشرية المتيسرة، بما يضمن أفضل تلبية لحاجات المستعملين على الصعيدين الوطني والإقليمي ،
7. الحاجة إلى تحقيق اقتصاديات الإنتاج الكبير، وإلى زيادة حجم الحركة الإقليمية والدولية ،

ويعترف

1. بالإرادة الراضة في تعزيز التكامل الإقليمي كهدف سياسي واقتصادي واجتماعي لجميع الدول العربية، وخصوصاً في قطاع الاتصالات، كشرط مسبق للتنمية الإقليمية في قطاعات أخرى، وبغية تحقيق اقتصاديات الإنتاج الكبير ،
2. بالإرادة الراضة في تعزيز تكامل الإقليم بالمهارة والخبرة المكتسبة على الصعيد الوطني، في كل ما يخص إدخال الاتصالات وتطوير خدمات الاتصالات، لفائدة الدول الأقل نمواً في المنطقة وبالتالي لفائدة الجماعة كلها ،

ويذكر

1. بوجود المشروع UNDP/ITU/MODARABTEL، ولا سيما شبكات التعاون التالية :
 - شبكة الاتصالات المعطياتية
 - شبكة الخدمات الجديدة
 - شبكة الأبحاث التطبيقية
 - شبكة نظام المعلومات الإدارية (MIS) في التدريب
 - قاعدة المعطيات الإحصائية عن الاتصالات
2. بالتقدم الذي أحرز في كل من هذه الشبكات، وب نجاح طريقة العمل المستعملة في كل شبكة لتحقيق أهداف المشروع ،
3. بأن الطور الحالي للمشروع سينتهي في 30 يونيو 1994 ،

يقرر

1. أن يناشد البلدان القيادية والبلدان الأخرى الأعضاء في المشروع MODARABTEL الأطراف في الشبكات، أن تبذل قصارى جهدها في الفترة المتبقية من الطور الحالي للمشروع لبلوغ الأهداف المرجوة ،
2. أن تُنشأ شبكة تعاون جديدة لتقييس المطاريث ثنائية اللغة، بالتعاون مع كل الجهات المعنية، وخصوصاً مع رابطة مصنعي الحواسيب الأوروبية (ECMA) ،
3. أن يدعو، نظراً إلى النجاحات المحققة، إلى الاستمرار في هذه الآلية، أثناء المرحلة الثانية من المشروع MODARABTEL لفترة ثلاث سنوات ومع أربع شبكات تعاون واستخدام نفس الأسلوب المستعمل في المراحل السابقة، مع تقدير التكاليف بحوالي 1,2 من ملايين الدولارات الأمريكية (نون إسهامات الاتحاد الدولي للاتصالات) ،
4. أن يعهد إلى لجنة التنسيق AR-RDC بمهمة تحديد العناصر الأساسية لهذه المرحلة الجديدة من المشروع (أي أهدافها وبتائجها وأنشطتها وميزانياتها وخطة عملها)، وتحديد الشبكات التي ينبغي الاحتفاظ بها أو إضافتها، على ألا يزيد عددها على أربع شبكات .
5. أن يناشد جميع الإدارات الأعضاء المعنية، وجامعة الدول العربية، والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية، وصناديق التنمية ومصارفها، ولا سيما الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (AFESD) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) ، ووكالات التنمية الحكومية وصناديقها، والأطراف الأخرى المهتمة، إلى أن تشارك في المرحلة الثانية الجديدة من المشروع MODARABTEL ، وإلى دعمها مالياً، أخذة بالحسبان أن تكلفة كل شبكة هي بواقع تقريبي يعادل 100,000 دولار أمريكي في العام الواحد، وأن بلدي القيادة والمساعد في القيادة ينبغي لهما أن يوزعا الأنشطة على فترة ثلاث سنوات لكي يتم الحصول على نتائج مرضية في كل شبكة. وهكذا، فالإسهامات اللازمة لهذه المرحلة الجديدة يصل مبلغها إلى 1,200,000 دولار أمريكي .

القرار رقم 11 الصادر عن المؤتمر AR-RDC/92

التعاون الإقليمي لتحسين التسيير الإداري في شركات الاتصالات
بما في ذلك التسيير الإداري للموارد البشرية وتنميتها (HRM/HRD)

إن المؤتمر الإقليمي لتنمية الاتصالات في الدول العربية (القاهرة، 25 - 29 أكتوبر 1992) (AR-RDC/92) ،

إذ يلاحظ

1. الحاجة إلى تكييف تنظيم شركات الاتصالات وتسييرها الإداري مع بيئة الاتصالات المتغيرة ،
2. الحاجة الماسة إلى تدريب متخصص أكثر فاعلية سواء كان تقنياً أو إدارياً بسبب سرعة تغير التكنولوجيا (التقانة)، وحاجة منظمات الاتصالات إلى رفع كفاءتها وإنتاجيتها كي يتسنى بذلك العمل في بيئة تتزايد فيها المنافسة. يتضح ذلك في العديد من مقترحات العمل المعروضة على المؤتمر AR-RDC ،
3. الحاجة إلى دورات تدريبية في الاتصالات والتسيير الإداري مع وسائل تعليمية باللغة العربية، بما فيها تحيين معجم مصطلحات الاتصالات بما يتلاءم مع حاجات التدريب الفعلية ،
4. الفرص الجديدة التي يتيحها التدريب القائم على التكنولوجيا (التقانة) (TBT) لتحقيق تدريب ينطوي على مردودية عالية جداً ، ويضم الوسائل التعليمية الجديدة والتعلم عن بعد، ويقوم على تقنية الحوسبة وعلى الاتصالات ،
5. الحاجة إلى تعاون دولي لتطوير تدريب عالي الجودة ونشره، خاصة إلى دورات التدريب القائم على التكنولوجيا (TBT) والتعلم عن بعد، بغية الحصول على مثل ذلك التدريب عالي المردودية ،
6. افتقار العديد من منظمات الاتصالات في الدول العربية إلى المعايير في مجال الإدارة والتنمية HRM/HRD لوضع أوصاف الوظائف والمهام، وبرامج التدريب، وأنظمة التسيير الإداري المحوسبة (MTS) المعدة لمراكز التدريب، بما فيها معلومات تخص برامج التدريب وتوفير المدربين والموارد الأخرى الخ، مما يجعل التعاون الإقليمي عسيراً في هذا المجال ،
7. افتقار العديد من منظمات الاتصالات في الدول العربية إلى توقعات دقيقة لحاجاتها من القوى العاملة والتدريب، وإلى تخطيط امتثاني واقٍ، ويرجع ذلك إلى :
 - أن العديد من منظمات الاتصالات في الدول العربية لم تنشئ وظيفة إدارة الموارد البشرية وتنميتها (HRM/HRD) مندمجة تماماً في تخطيطها الإداري ،
 - الافتقار إلى الأوصاف الوظيفية الوافية ،
 - الافتقار إلى أهداف لتحسين الجودة والإنتاجية، من شأنها أن تفيد في توقع الاحتياجات من القوى العاملة ،
 - الافتقار إلى معلومات التسيير الإداري المتعلقة بأداء الموارد البشرية (الإنتاجية وجودة العمل، الخ) وبحاجات هذه الموارد إلى التدريب، إلخ ،

ويعترف

بالإنجازات الإيجابية التالية :

1. التقدم الذي أحرزه المشروع MODARABTEL في استنباط النظام MIS المُحوسب لإدارة التدريب، والمبني على دراسة المرافق والموارد القائمة ،
2. إنشاء اللجنة الفرعية الدائمة للتدريب في الدول العربية مؤخراً ،
3. نشر الاتحاد الدولي للاتصالات معجمه الأول في مصطلحات الاتصالات باللغة العربية (15 000 كلمة) ،
4. التعاون مع INTELSAT وغيرها من المنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف في مجال تنمية الموارد البشرية ،

ويضع في اعتباره

1. أن قاعدة المعطيات الوطنية المشار إليها في القرار رقم 3 الصادر عن المؤتمر AR-RDC/92 معدة لتأمين نظام التسيير الإداري المُحوسب (MIS) اللازم لتخطيط أنشطة المنظمة كلها وتشغيلها ومراقبتها، بما فيها إدارة الموارد البشرية وإدارة الوسائل وإدارة المالية ومراقبتها ،
2. أن هذه العملية في التكيف المستمر مع تغير المتطلبات سيتولد عنها متطلبات تدريب إضافية ،
3. أن استعمال ماوضع الاتحاد الدولي للاتصالات من مؤشرات عن الإنتاجية المعيارية (والتي ينبغي أن يكون استخراجها ممكناً من النظام MIS المشار إليه سابقاً) ومن تصنيف المهام يسمح بتجميع المعلومات المتعلقة باحتياجات التدريب، وتحديد الاحتياجات والأولويات المشتركة على الصعيد الإقليمي . ومن شأن هذا الاستعمال أيضاً أن يسمح للمنظمات المعنية بتحديد أهداف أكثر واقعية لتحسين الجودة والإنتاجية عن طريق المقارنة بين البلدان المتطورة والبلدان النامية، سواء داخل المنطقة العربية أو خارجها ،
4. الحاجة إلى التعاون في مجال تنمية الموارد البشرية، بما فيها التدريب، وخاصة إمكانات تلبية حاجات التدريب المشتركة الملحة تلبية عاجلة ذات مردودية جيدة بفضل إقامة تعاون إقليمي ،

يقرر

1. أن يتم على نحو مشترك تطوير نماذج التسيير الإداري وتوجيهاته الإرشادية وأدواته - بما في ذلك أنظمة التسيير الإداري المُحوسب (MIS) - والتدريب على استخدام هذه التوجيهات الإرشادية والأدوات المكيفة مع احتياجات الدول العربية والقيود التي تواجهها ،
2. أن تطبق النماذج والتوجيهات الإرشادية لتطوير التنظيم في المنظمات التي يعنيه الأمر ،
3. أن تضع كل منظمة توقعاتها بالنسبة لاحتياجاتها طويلة الأمد من القوى العاملة والتدريب وذلك باستخدام برامجيات تخطيط القوى العاملة التي طورها الاتحاد الدولي للاتصالات ،

4. تشجيع تعزيز المراكز القائمة في أنحاء المنطقة وإنشاء مراكز جديدة - كلما دعت الحاجة - للتربية والتدريب والبحث في مجال تنمية الموارد البشرية للاتصالات بما يخدم هيئات التنظيم ومنظمات الاتصالات وكذلك تشجيع التعاون بينها لتحقيق الاستخدام الأمثل لمواردها على الصعيد الإقليمي. كما يوصى بأن تنكب هذه المراكز خصوصاً على المهمات التالية :
- تدريب الموارد البشرية باستخدام تكنولوجيات جديدة ،
 - إنتاج وسائل التدريب المقررة الواقية والمؤلفات التخصصية واستخدامها ،
 - تحديد أوصاف الوظائف وآليات انتقاء العاملين الواجب تدريبهم ،
 - تدريب المدربين ،
 - تدريب المديرين ،
 - تدريب واضعي المناهج الدراسية ،
 - وضع قواعد المعطيات للسماح بتبادل المعلومات المتعلقة بتوافر موارد التدريب في المنطقة ،
 - التعاون مع الجامعات والمؤسسات الأكاديمية الأخرى في المنطقة ووضع الخطط لتحسين الدراسات المقدمة في مناهجها الدراسية للوفاء بحاجات هيئات التنظيم ومنظمات الاتصالات ،
 - البحث عن أساليب تنمية الموارد البشرية
5. الموافقة على استمرار شبكة MODARABTEL الحالية في مراكز التدريب بالنظام MIS .
6. إنشاء شبكة معنية بجميع جوانب تطوير التنظيم والتسيير الإداري للموارد البشرية وتنميتها بمشاركة الاختصاصيين من منظمات الاتصالات ومؤسسات التدريب الإداري والمؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث وكذلك من القطاع الخاص، التي يمكنها المساهمة بتوفير الدراسة العليا المطلوبة لموظفي منظمات الاتصالات .
7. أن تكون أولويات الشبكة المقترحة في السنوات القليلة القادمة هي ما يلي :
- أ) متابعة تطوير نظام MIS لإدارة مراكز التدريب، يستند إلى معايير الاتحاد الدولي للاتصالات المكيفة مع الاحتياجات الخاصة للدول العربية، حتى تستطيع كل الإدارات المعنية أن تستعمله ،
 - ب) الاستمرار في تجميع وتحسين المعلومات حول مؤسسات التدريب والموارد المتوفرة (كالمعلمين وبرامج التدريب ومرافقه الخ) على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي، لأن تمكين كل منظمة معنية من الوصول إلى هذه المعلومات يتيح تحسين التعاون الإقليمي في مجال التدريب، واستخدام الموارد المتوفرة أمثل استخدام ،
 - ج) تنظيم دورات وحلقات للتدريب الإقليمي تعالج احتياجات التدريب المشتركة العاجلة المعروفة (كإدارة الأعمال وإدارة الشؤون المالية وإدارة المشاريع وتصنيف الوظائف ووصفها، إلخ)، كما تتناول التدريب المطلوب لتنفيذ برامج أخرى يقرها المؤتمر AR-RDC (كإعادة بيئة القطاع واستراتيجيات الاستثمار المالي والخدمات الجديدة والتسيير الإداري للترددات، إلخ)، وذلك بالاستفادة من المؤسسات والخبرة المتوفرة في المنطقة، والاستفادة عند اللزوم من مؤهلات الاختصاصيين الذين يقدمهم الاتحاد الدولي للاتصالات وغيره من شركاء التنمية الدوليين والوطنيين ،
 - د) مسح احتياجات التدريب العاجلة الأخرى في المنظمات المعنية، لتحديد الحاجات المشتركة ووضع الترتيبات لإجراء التدريب المطلوب على الصعيد الإقليمي من خلال الدورات الإقليمية التي توضع وتنفذ في المرافق الموجودة، بما فيها المؤسسات الخارجية، وكذلك من خلال تنظيم الحلقات الدراسية والورشات على أساس دوري على النحو الوارد في البند ج) أعلاه ،
 - هـ) التعاون على تطوير برامج وحدات تدريبية موحدة (بما في ذلك الوسائل التعليمية) تفي بالاحتياجات المشتركة في الدول العربية، وإقامة قاعدة معطيات إقليمية تشمل المعلومات المتعلقة بها. وينبغي أن تتلاءم قاعدة المعطيات هذه مع القواعد الأخرى التي يحتفظ بها الاتحاد الدولي للاتصالات محينة لتيسير تقاسم موارد التدريب على الصعيد الدولي ،
 - و) استكشاف سبل تحسين التسيير الإداري للموارد البشرية وتنميتها وتلبية هذه الاحتياجات التدريبية الجديدة على الصعيد الإقليمي (حسب الاقتضاء) وإعداد مقترحات مشاريع تعرضها لجنة التنسيق AR-RDC على وكالات التمويل وشركاء التنمية المهتمين بالأمر،

وإذ يلاحظ

أن المهمات المذكورة آنفاً يمكن أن تضطلع بها شبكة تتألف من الاختصاصيين في التسيير الإداري وفي إدارة الموارد البشرية وتميئها بمشاركة ودعم نشيطين من أعلى الهيئات الإدارية ،

يناشد

مؤسسات التمويل والتنمية الدولية والإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات الإقليمية المعنية والحكومات والقطاع الخاص أن تقدم الموارد النقدية والعينية لدعم أنشطة هذه الشبكة المقترحة، الجاري منها والمخطط له ،

ويطلب إلى

الاتحاد الدولي للاتصالات وغيره من شركاء التنمية مساعدة البلدان العربية لتحقيق أهدافها في هذا الميدان.

إضافة

التعاون الإقليمي لتحسين التسيير الإداري في شركات الاتصالات وخاصة التسيير الإداري للموارد البشرية وتنميتها (HRM/HRD)

إن التقديرات الواردة في الجدول أدناه لعمل شبكة التطوير التنظيمي والإدارة HRM/HRD ومساندتهما ، ولا سيما في تنفيذ الوظائف الموصوفة في الفقرة « يقرر » تحت الأرقام 1 و 3 و 7 و 1 (أ و ب و د و و) ، مبنية على أن كل بلد سيتم تجهيزه بالعتاد والبرامجيات اللازمة . غير أن العتاد والبرامجيات تحتاج إلى صيانة، كما أن التطبيقات ستوضع وتحسن باستمرار مما قد يستدعي ترخيصاً ببرامجيات جديدة .

تقدير التكاليف السنوية لعمل شبكة التطوير التنظيمي والإدارة HRM/HRD ومساندتهما (على أساس اجتماعين سنوياً مدة كل منهما ثلاثة أيام) (بالدولارات الأمريكية)

مصادر التمويل

البند	البلدان/ المنظمات المشاركة	البلد المضيف (بالتناوب)	مكتب تنمية الاتصالات (الميزانية العادية)	المصادر الأخرى ¹
تحسين وصيانة العتاد والبرامجيات	3 000 لكل منظمة		3 000 (يضاف إليها تطوير البرامجيات - انظر « موظفو المكتب BDT ، أدناه)	
مشاركة أعضاء فريق العمل في الاجتماعات	وسطي التكاليف لكل مشارك ² 4 000 = 2000×2 (السفر + DSA)			² 48 000 = 2 000×12×2
أمكنة الاجتماع والدعم المحلي		الأمكنة والدعم اللوجستي		
الترجمة الفورية ³		(5 000×2)		
موظفون وطنيون يعملون في منظماتهم	مهنيون : 4 رجل/شهر للسكرتارية : 4 رجل/شهر			
موظفو مكتب تنمية الاتصالات، تطوير قاعدة المعطيات والمشاركة (بما في ذلك تكاليف المهمات)			موظفون مهنيون : 6 = 4+3 رجل/شهر 72 000 دعم سكرتارية : 4 رجل/شهر = 20 000	
ترجمة الوثائق والتقارير ونسخها	1 000		10 000	
تكاليف الاتصالات والبريد	3 000		5 000	
الاستشاريون				⁵ 45 000 = 3 رجل/شهر
المجموع			110 000	93 000

¹ قد تشمل « المصادر الأخرى » في بعض الحالات وإلى حد ما المخصصات في ميزانية الاتحاد الدولي للاتصالات/ مكتب تنمية الاتصالات لأغراض خاصة .
² هذا تقدير متوسط التكاليف لكل مشارك . ستتوقف التكاليف الحقيقية على المسافة بين موقع منظمة المشارك ومكان الاجتماع . ومن المسلم به أن الضرورة تقضي بالحصول على أموال من مصادر أخرى لتأمين اشتراك مشارك واحد على الأقل من كل بلدان المنطقة (ماعداد البلدان التي يزيد الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها على 3 000 دولار أمريكي التي يفترض فيها أن تتحمل بنفسها نفقات مشاركتها) .
³ التكاليف المقدرة للترجمة الفورية (إن طلبت) على أساس توظيف الترجمة محلياً .
⁴ 3 رجل/شهر من موظفي المقر + 3 رجل/شهر من موظفي المكتب الإقليمي .
⁵ يمكن تأمين ذلك نقداً أو عينياً .

ومن البديهي أن تكاليف إعداد الحلقات والورشات والدورات الدراسية وإقامتها (الفقرة 7 ج) من « يقرر » ستتوقف على مددها، وعلى الحاجة إلى التجهيزات والاختصاصيين/ المديرين، وعلى توفر برامج التدريب ووسائله التي سبق وضعها الخ. ويسلم بالفرضيات التالية كأساس لتقدير التكاليف تقديراً أولياً :

- مدة وسطية قدرها أسبوعان لحلقة أو ورشة أو دورة دراسية تدريبية ،
- اختصاصيان أو مدربين اثنين، يمضيان شهراً في الإعداد (والمتابعة) وأسبوعين في تسهيل أنشطة الحلقة/ الورشة (= 2 × 1,5 رجل/ شهر) . ويمكن أن يكون أحدهما من موظفي الاتحاد الدولي للاتصالات ،
- تجري الحلقات أو الورشات التدريبية بلغة واحدة فقط (نظراً إلى أن التدريب متعدد اللغات أقل فعالية، وإلى أن الترجمة الفورية باهظة التكاليف)
- إن التجهيزات اللازمة متوفرة لدى المؤسسة التي تستضيف الحدث .

تقدير التكاليف لحلقة أو ورشة أو دورة دراسية تدريبية واحدة تجري بلغة واحدة⁶
المدة : أسبوعان مع مشاركين اثنين من كل بلد
(بالدولارات الأمريكية)

البند	البلدان/ المنظمات المشاركة	البلد المضيف (بالتناوب)	مكتب تنمية الاتصالات (الميزانية العادية)	المصادر الأخرى ⁷
السفر + DSA (15 يوماً)	2 800 لكل مشارك ⁸			$24 \times 2\ 800 = 67\ 200$ ²
أمكنة الاجتماع والدعم المحلي		الأمكنة والدعم اللوجستي		
موظفو مكتب تنمية الاتصالات، بما في ذلك تكاليف المهام والاشتراك في التدريس ³			موظفون مهنيون : 1,5 رجل/ شهر = 18 000 دعم السكرتارية : 1 رجل/ شهر = 5 000	
الترجمة والنسخ			10 000	
تكاليف الاتصالات والبريد			1 000	
الاستشاريون			1,5 رجل/ شهر = 22 500 ⁹	
المجموع			56 500	67 200

نظراً إلى موارد الاتحاد الدولي للاتصالات المحدودة، واعتباراً للحاجة إلى الدورات الدراسية التدريبية التي قد تستدعيها المقترحات التي ينظر فيها المؤتمر AR-RDC، واعتباراً كذلك للحاجة إلى توفير أنشطة التدريب التي تقتضيها القرارات المعتمدة في مؤتمرات التنمية الإقليمية السابقة وللحاجة، قد يحتمل أن يجد الاتحاد الدولي للاتصالات نفسه في وضع يضطره إلى تنظيم دورة دراسية تدريبية واحدة فقط كل عام للدول العربية ضمن إطار هذا المقترح (إضافة إلى الدروس المقترحة لعلاقتها بمقترحات أخرى)، فوق عدد الدورات التي تدعو الحاجة الملحة إليها (انظر الفقرة 7 ج) من « يقرر » . وإذا تطلب الأمر إجراء أكثر من حلقة/ ورشة/ دورة دراسية واحدة في العام، فإن أغلب الإسهام بالاختصاصيين يجب توفيره من « المصادر الأخرى »، وبالتالي تخفيض التزام الاتحاد الدولي للاتصالات . ويمكن للشبكة HRM/HRD أن تعد مقترحات لمثل هذه الدورات الدراسية بشكل مشاريع منفصلة، وأن تطلب من الاتحاد الدولي للاتصالات أن يساعد على حشد تمويل إضافي أو مساعدة عينية يحتاجهما تنفيذ هذه المشاريع .

⁶ قد يستدعي هذا أن تقام الحلقة أو الورشة أو الدورة الدراسية نفسها مرتين (إنكليزية/ فرنسية و/ أو عربية) . والدورات الدراسية وحيدة اللغة أكثر فعالية من الدورات التي تعطى مع ترجمة فورية، فوق ما تضيفه هذه الترجمة الفورية من تكاليف باهظة (حوالي 150 000 دولار أمريكي لأسبوعين) .

⁷ قد تشمل « المصادر الأخرى » في بعض الحالات وإلى حد ما المخصصات في ميزانية الاتحاد الدولي للاتصالات/ مكتب تنمية الاتصالات لأغراض خاصة .

⁸ هذا تقدير متوسط التكاليف لكل مشارك . ستتوقف التكاليف الحقيقية على المسافة بين موقع منظمة المشارك ومكان الاجتماع . والأموال المقدرة التي تحتاجها المنح من « المصادر الأخرى » مبنية على أساس منحتين اثنتين لكل بلد يقل الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيه عن 3 000 دولار أمريكي (معدا البلد المضيف) .

⁹ قد يحتاج الأمر إلى البحث عن هذه الأموال من « المصادر الأخرى » وهذا متوقف على ما يتيسر من أموال الاتحاد الدولي للاتصالات لمهام الاستشارة القصيرة .

ويمكن للشبكة HRM/HRD أن تنسق وضع برامج ودروس نمطية للتدريب بصورة مشتركة، وأن تؤمن صيانة تحيينية لقاعدة معطيات إقليمية تصب فيها معلومات عن فرص الدروس والتدريب السانحة (انظر الفقرة 7 هـ) من « يقرر » (انظر تقدير التكاليف المعطى أعلاه) . ويمكن أن يتكلف الاتحاد الدولي للاتصالات بصيانة قاعدة المعطيات الإقليمية . ونظراً إلى أن وضع البرامج والدروس التدريبية هو نشاط مستمر تقوم به كل إدارة، فلن يحتاج التعاون في هذا المجال إلى تكاليف إضافية (بل على العكس سيؤدي إلى وفر فيها) . ومع ذلك، عندما تدعو الحاجة في هذا الشأن إلى خيارات وكفاءات غير متوفرة في المنطقة، فقد يتطلب الأمر تمويلًا خارجيًا (كالمساهمات العينية مثلاً) . ويمكن للشبكة HRM/HRD أن تعدّ المقترحات وأن تقدر التكاليف لمثل هذه المشاريع عندما يتم تحديد الحاجة إليها (الفقرة 7 و) من « يقرر » .

ويقدّر مجموع التكاليف السنوية لتنفيذ الأنشطة المقترحة على النحو التالي، باستبعاد تكاليف مثل تلك المشاريع الخاصة وتكاليف مشروع وضع النماذج والتعليمات الإرشادية والأدوات لتطوير التنظيم والتسيير الإداري (التي لم تصمم بعد) :

البند	البلدان/ المنظمات المشاركة	البلد المضيف (بالتناوب)	مكتب تنمية الاتصالات (الميزانية العادية)	المصادر الأخرى ⁷
عمل الشبكة HRM/HRD وصيانتها	7 000 (تحيين وصيانة العتاد والبرامجيات وتكاليف الترجمة والاتصالات) + 4 رجل/شهر من المهنيين + تكاليف المشاركة للبلدان التي يزيد الناتج الإجمالي المحلي للفرد فيها عن 3 000 دولار أمريكي	أمكنة الاجتماع والدعم اللوجستي (بفرض النظر عن الترجمة الفورية)	110 000 6 رجل/شهر من المهنيين 4 رجل/شهر للسكرتارية + تحيين وصيانة العتاد والبرامجيات + تكاليف الترجمة والنسخ والاتصالات	93 000 للسفر + DSA لأعضاء الشبكة + 3 رجل/شهر من الاستشاريين
دورات دراسية تدريبية	تكاليف المشاركة للبلدان التي يزيد الناتج الإجمالي المحلي للفرد فيها عن 3 000 دولار أمريكي	أمكنة الاجتماع والدعم اللوجستي	56 500 1,5 رجل/شهر من المهنيين 1 رجل/شهر من موظفي السكرتارية في ITU 1,5 رجل/شهر من الاستشاريين + نفقات الترجمة والنسخ والاتصالات	67 200 للنسخ
المجموع			166 500	160 200

القرار رقم 12
الصادر عن المؤتمر AR-RDC/92

برنامج مساعدة خاصة إلى البلدان الأقل نمواً (LDC)
في منطقة الدول العربية

إن المؤتمر الإقليمي لتنمية الاتصالات في الدول العربية (القاهرة، 25 - 29 أكتوبر 1992) (AR-RDC/92) ،

إذ يضع في اعتباره

1. سياسة الاتحاد الدولي للاتصالات الشاملة لمساعدة البلدان الأقل نمواً، وخصوصاً القرار رقم 26 الصادر عن مؤتمر المنديبين المفوضين في نيس (1989) ، الذي :

« كلف الأمين العام

1. أن يستمر في فحص حالة الخدمات الاتصالية في البلدان التي تدعوها الأمم المتحدة بالبلدان الأقل نمواً، والتي تتطلب تنمية وسائل اتصالاتها تدابير خصوصية ،

2. أن يقدم إلى مجلس الإدارة تقريراً يعرض فيه استنتاجاته ،

3. أن يقترح تدابير ملموسة يهدف تطبيقها إلى إدخال تحسينات حقيقية ومساعدة فعالة إلى البلدان المقصودة، مستعيناً بالبرنامج التطوعي الخاص في التعاون التقني، وبموارد الاتحاد الخاصة، وبمصادر أخرى ،

4. أن يقدم تقريراً سنوياً إلى مجلس الإدارة بهذا الخصوص « ،

2. قرار منظومة الأمم المتحدة الداعي إلى تقديم المزيد من المساعدة إلى البلدان الأقل نمواً، طبقاً لبرنامج العمل الخاص بهذه الدول الذي أقره مؤتمر الأمم المتحدة في باريس (1990) ،

3. توصية اللجنة العالية المستوى (HLC) رقم 21 التي أوصت مكتب تنمية الاتصالات (BDT) أن يعير اهتماماً خاصاً إلى متطلبات البلدان الأقل نمواً ،

ويلاحظ

1. أن الاتحاد قد خصص من أمواله الخاصة مبلغ 2,2 من ملايين الفرنكات السويسرية عام 1992 ومبلغ 2,3 من ملايين الفرنكات السويسرية عام 1993 للبلدان الأقل نمواً، وأن هذا المبلغ على الرغم من أنه ليس كبيراً إلا أنه سيلعب دور الوسيط الحافز، وأن البلدان الأقل نمواً ينتظر أن تستفيد أيضاً من مخصصات البرنامج التطوعي الخاص في التعاون التقني ومن مصادر أخرى، وأن حوالي 60 إلى 70% من الأموال المخصصة للبلدان الأقل نمواً قد اقترحت استعمالها للأنشطة المشتركة بين عدد من البلدان الأقل نمواً، والاحتفاظ بالباقي احتياطاً للطلبات الخاصة والاستجابة لحاجات الأنشطة غير المتوقعة بما فيها التدخلات الطارئة ،

2. أن العالم يُعدّ حالياً¹ 48 بلداً في عداد البلدان الأقل نمواً، يقع 29 منها في إفريقية (جنوب الصحراء)، و 13 في آسيا والمحيط الهادئ، وخمسة في المنطقة العربية²، وواحد في الأمريكتين .
3. أن الوضع الراهن للاتصالات في كل بلد عربي من البلدان الأقل نمواً هو وضع فريد، ولا يوجد إلا أساس بسيط لإجراء مقارنة عامة، غير أنه لا بد من الاعتراف بأن الظروف في جيبوتي واليمن أفضل بشكل ملموس منها في البلدان الثلاثة الأخرى، وأن الشبكة في الصومال قد دُمّرت بكاملها عملياً، وإلى حد بعيد بسبب الصراع الأهلي الأخير الدائر هناك . وأن الشبكة في جنوب السودان قد مَحَقَّها الصراع الأهلي هي الأخرى، في حين أن الخدمات في شماله هي خدمات متواضعة يقتصر أغلبها على المدن والمناطق الحضرية . أما في موريتانيا فإن توغل الخدمة بطيء جداً وتكاد الشبكات الريفية تكون غير موجودة عملياً . وبناء على ذلك، يجب توجيه الجهود نحو موريتانيا والصومال والسودان .
4. أن مجلس الإدارة في دورته السابعة والأربعين التي عقدت في يونيو/ يوليو عام 1992 قد تبنت منهج برنامج مشترك يخص تقديم الاتحاد الدولي للاتصالات المساعدة إلى البلدان الأقل نمواً، وأن البرنامج المذكور ركّز على أربعة ميادين (التسيير الإداري والصيانة والتخطيط والتدريب)، وأن البلدان العربية الأقل نمواً هي المستفيدة من جميع أنشطة البرنامج، وأن جزءاً من الأموال المخصصة لدعم مراكز التدريب الإقليمية سيستخدم أثناء فترة البرمجة 1992 - 1994 لتستفيد منه بشكل خاص أنشطة التدريب المشترك في البلدان الأقل نمواً في المنطقة العربية .

يقرر

1. أن يطلب إلى الاتحاد الدولي للاتصالات زيادة الأموال المتوفرة في ميزانيته العادية للبلدان الأقل نمواً بغية تعزيز وقعها .
2. أن يدعو الدول الأعضاء إلى تقديم المساعدة إلى البلدان الأقل نمواً لتُطوّر شبكاتها الاتصالية ،
3. أن يدعو مكتب تنمية الاتصالات (BDT) إلى التعاون مع الدول العربية لتفحص حالة الاتصالات في البلدان العربية الأقل نمواً بغية تبني استراتيجيات موضوعية لتقود إلى تحسين حقيقي في الخدمات الاتصالية ،
4. أن يقرّ المشروعين الإقليميين المشار إليهما أدناه والذين طلبتهما أربعة بلدان من البلدان العربية الأقل نمواً (جيبوتي والصومال والسودان واليمن)، والذين يلتمس تمويلهما من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و/ أو من مصادر أخرى :
- (أ) مشروع التدريب على الاتصالات العصرية (TRAINTEL) الذي يستضيف مركز التدريب في صنعاء مقره وأنشطته (انظر التذييل 1) ،
- (ب) المشروع الإقليمي لتنمية الخدمات الاتصالية البحرية في البلدان العربية الأقل نمواً المشاطئة منها للبحر الأحمر، أو الواقعة في القرن الإفريقي (DEVMARTEL) الذي تستضيف جيبوتي مقره وأنشطته (انظر التذييل 2) ،
5. أن تُدرّس جدوى انضمام موريتانيا إلى المشروعين المذكورين أعلاه .

ويناشد

- إدارات الأعضاء المعنيين ،
- جامعة الدول العربية وجميع المنظمات الإقليمية المعنية ،
- صناديق التنمية ومصارفها، ولاسيما الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (AFESD) ،
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) ووكالات التنمية وصناديقها الحكومية وغيرها من الشركاء المهتمين ،

أن تشارك في المشروعين المذكورين أعلاه وأن تدعمهما مالياً .

¹ يشمل هذا العدد ناميبيا التي تعدّ بلداً من البلدان الأقل نمواً طبقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 45/198 .

² يشمل هذا العدد أربعة بلدان عربية في إفريقية (جيبوتي وموريتانيا والصومال والسودان) وبلداً عربياً واحداً في آسيا (اليمن) .

التذييل 1

مشروع إقليمي للتدريب على الاتصالات العصرية في البلدان العربية الأقل نمواً¹

وثيقة مشروع

رقم المشروع واسمه :	RAB/92/001/A/01/20
التدريب على الاتصالات العصرية (TRAINTEL)	
المدة :	36 شهراً
موقع المشروع :	صنعا، الجمهورية اليمنية
قطاع لجنة الإدارة والتنسيق/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: والقطاع الفرعي :	النقل والمواصلات (06) الاتصالات (0660)
القطاع الحكومي : والقطاع الفرعي :	المواصلات الاتصالات
الوكالة الحكومية المنفذة :	إدارات الاتصالات في البلدان المشاركة (جيبوتي والصومال والسودان واليمن)
الوكالة المنفذة :	الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)
التاريخ المقدر لبدء المشروع :	1 يناير 1993
إسهامات الحكومة (بالدولار الأمريكي) : العينية) : النقدية) :	مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقاسم التكاليف حصص الحكومة أو طرف ثالث في التكاليف 593,000 : — :
المجموع	852,000 دولار أمريكي

وصف موجز : المساعدة على تلبية حاجات التدريب في أمور الاتصالات العصرية وإنشاء آلية تعاون بين مراكز التدريب الاتصالي في البلدان المشاركة . وهذا المشروع هو أول مشروع تدريب .

بالنيابة من	التوقيع	التاريخ	الاسم/ الوظيفة
الحكومة :	_____	_____	_____
الوكالة المنفذة :	_____	_____	_____
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي :	_____	_____	_____

سعر الصرف الرسمي للأمم المتحدة في تاريخ التوقيع على وثيقة المشروع : 1 دولار أمريكي =

¹ ينظر في هذا المقترح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

الهدف الفوري (الأهداف الفورية) والنتائج والأنشطة*

دال

الهدف الفوري

دال.1

إقامة دورات دراسية تدريبية في أمور الاتصالات العصرية وفقاً للحاجات المشتركة بين الإدارات المشاركة .

النتائج

دال.1.1

دال.1.1.1 120 موظفاً من الإدارات المشاركة، مدربين في اختصاصات مختلفة من الاتصالات .

دال.1.1.1.1 12 مدرباً وطنياً يمنيّاً، يدرّهم خبراء دوليون أثناء إعداد الدورات الدراسية و/ أو إقامتها .

الأنشطة

إن كل خبير دولي (استشاري) سيدرب مدرباً وطنياً يمنيّاً، ويجعله يشارك في إعداد الدورة الحالية وفي إقامتها .

دال.1.1.1 سيعطي خبراء دوليون مجموعة دروس عن هندسة الحركة في الاتحاد الدولي للاتصالات (المدة : أربعة أسابيع) 3 رجل/ شهر

دال.1.1.1 سيعطي خبراء دوليون مجموعة دروس عن قياس الحركة في الاتحاد الدولي للاتصالات (المدة : أربعة أسابيع) 3 رجل/ شهر

دال.1.1.1 سيعطي خبراء دوليون مجموعة دروس أساسية عن التسيير الإداري للترددات (المدة : ثمانية أسابيع) 3 رجل/ شهر

دال.1.1.1 سيعطي خبراء دوليون مجموعة دروس عن التسيير الإداري للترددات (بمساعدة الحاسوب) (المدة : ثمانية أسابيع) 5 رجل/ شهر

دال.1.1.1 سيعطي خبراء دوليون مجموعة دروس عن نظامي التشوير 5 و 7 (R2) (المدة : أربعة أسابيع) 4 رجل/ شهر

دال.1.1.1 سيعطي خبراء دوليون مجموعة دروس عن التطبيقات الإدارية للحواسيب في إدارة شؤون الموظفين والمحاسبة والمستودعات وخدمة الاستعلام والدليل وإدارة المشاريع (المدة : ثمانية أسابيع) 6 رجل/ شهر

دال.1.1.1 سيعطي خبراء دوليون مجموعة دروس أساسية عن تخطيط الشبكات (بمساعدة الحاسوب) مع التركيز على الشبكات الرقمية (المدة : أربعة أسابيع) 3 رجل/ شهر

دال.1.1.1 سيعطي خبراء دوليون مجموعة دروس عن استعمال الألياف البصرية في الاتصالات (المدة : ثمانية أسابيع) 6 رجل/ شهر

دال.1.1.1 سيعطي خبراء دوليون مجموعة دروس عن تخطيط الاتصالات الريفية (المدة : ثمانية أسابيع) 6 رجل/ شهر

دال.1.1.1 سيعطي مختصون من الاتحاد الدولي للاتصالات أربع مجموعات دروس

إضافية لا تكلف المشروع من حيث الخبراء وستعطي مجموعات الدروس الأربع كما يلي :

- مجموعة عن إدارة التدريب
- مجموعة عن تدريب المدربين
- مجموعة عن برمجة الدروس (فترتان تمتد كل منهما أسبوعين وتفصل بينهما ثلاثة أشهر) .

* لم تدرج هنا جميع أقسام وثيقة المشروع التابعة للبرنامج UNDP .

الإسهامات	هاء
<u>الإسهامات الحكومية</u>	1. هاء
<u>الإسهام العيني</u>	1.1. هاء
اليمن (البلد المضيف)	1.1.1. هاء
- تسمية منسق للمشروع (PC) يعمل بوقت كامل، دون تكلفة على المشروع (ما يكافئ: 36 000 دولار أمريكي).	
- تأمين حرية الوصول إلى البلد وتسهيل التنقل فيه ومغادرته بلا عقبات، للموظفين والرسميين من البلدان الأخرى الأعضاء في المشروع، عند زيارتهم البلد المضيف لأغراض تتعلق بأنشطة المشروع.	
- توفير الغرف والأثاث والمرافق اللازمة للاتصالات، وتأمين المجانية في الخدمات الهاتفية والبرقية والتكسية والطبعية للحركة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية مع الوكالة المنفذة ومع البلدان الأخرى الأعضاء في المشروع (ما يكافئ: 36 000 دولار أمريكي).	
- توفير التسهيلات لعقد الاجتماعات، واستضافة اجتماعات اللجنة التوجيهية السنوية مرة واحدة في السنة على الأقل، (وهي اجتماعات تكافئ اجتماعات المراجعة الثلاثية في مشروع إقليمي) (ما يكافئ: 18 000 دولار أمريكي).	
- توفير تسهيلات التدريب المناسبة والموظفين الوطنيين الأكفاء للمساعدة على تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالدروس التدريبية (ما يكافئ: 21 000 دولار أمريكي).	
- تأمين المأكل والسكن لمتدربين اثنين من كل بلد مشارك ولكل دورة دراسية (ما يكافئ: 292 000 دولار أمريكي، استناداً إلى تعويض 75% من بدل الإعاشة اليومي (DSA) في صنعاء).	
- ندب أربعة متدربين وطنيين على الأقل للمشاركة في كل دورة دراسية (ما يكافئ: 46 000 دولار أمريكي).	
- توفير كل دعم مادي وإداري آخر يفيد في حسن تشغيل أنشطة المشروع (ما يكافئ: 18 000 دولار أمريكي).	
البلدان المشاركة الأخرى	2.1.1. هاء
- تعيين نظير وطني (نظراء وطنيين) للمشروع في البلدان المشاركة (ما يكافئ: 18 000 دولار أمريكي).	
- ندب متدربين اثنين من كل بلد ولكل دورة دراسية وتحمل تكاليف راتبهما وتأمينيهما الصحيين أثناء مشاركتهما (ما يكافئ: 24 000 دولار أمريكي).	
<u>إسهامات الوكالة المنفذة (الاتحاد الدولي للاتصالات)</u>	2. هاء
- الدعم الاعتيادي.	
- 4 رجل/شهر من خبراء الاتحاد لتنفيذ الأنشطة المشار إليها في البند دال.10.1.1 (ما يكافئ: 48 000 دولار أمريكي من ميزانية الاتحاد الدولي للاتصالات/ مكتب تنمية الاتصالات)	
- الإسهام الممكن في تقاسم تكاليف ميزانية المشروع الإجمالية	

إسهامات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

هـ.3

بالدولار الأمريكي	سطر الميزانية
¹ 504,000	الموظفون الدوليون في المشروع (الحاضرون) 42 رجل/شهر 11.99
36,000	تكاليف الدعم الإداري 13.
6,000	السفر 15.
30,000	تكاليف أخرى 16.
² 166,000	الاجتماعات والتدريب 39.
30,000	الاجتماعات (3) 31.
	تدريب الأفرقة (102 رجل/شهر، استناداً إلى تكلفة بطاقات العودة بالطائرة وإلى تكلفة 30 دولاراً أميركياً في اليوم لكل متدرب في صنعاء) 32.
136,000	
20,000	المعدات 49.
	نفقات متفرقة، بما فيها ترجمة بعض المواد التدريبية والتقارير، الخ. 59.
90,000	
<u>852,000</u>	المجموع

¹ يمكن خفض هذا المبلغ إذا أمكن توفير الموظفين الدوليين عبر برنامج التعاون التقني بين الدول النامية (TCDC).

² إن الميزانية العادية للاتحاد الدولي للاتصالات المخصصة للبلدان الأقل نمواً يمكن أن تغطي كل هذا المبلغ أو جزءاً منه.

التذييل 2

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مشروع إقليمي لتطوير الخدمات الاتصالية البحرية في البلدان العربية الأقل نمواً
المشاطئة منها للبحر الأحمر أو الواقعة في القرن الإفريقي

وثيقة مشروع

رقم المشروع واسمه : RAB/92/002/A/01/20
تطوير الاتصالات البحرية في البحر الأحمر والقرن الإفريقي (DEVMARTEL)
المدة : 24 شهراً
موقع المشروع : جيبوتي
قطاع لجنة الإدارة والتنسيق /
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي :
والقطاع الفرعي : النقل والمواصلات (06)
الاتصالات (0660)
القطاع الحكومي : المواصلات
والقطاع الفرعي : الاتصالات
الوكالة الحكومية المنفذة :

<u>التمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي</u> <u>وتقاسم التكاليف</u>	
رقم التخطيط الإرشادي	-
جهات أخرى	-
حصة الحكومة أو طرف ثالث	-
في التكاليف	-
مساهمة برنامج الأمم المتحدة	-
وتقاسم التكاليف	-
المجموع	284,000 دولار أمريكي

إدارات الاتصالات وسلطات
الموانئ في البلدان المشاركة
(جيبوتي والصومال والسودان
واليمن) مع مساندة ودعم من
مصر والمملكة العربية السعودية

الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)

الوكالة المنفذة :
التاريخ المقدر لبدء المشروع : 1 يناير 1993
إسهامات الحكومة (بالدولار الأمريكي) :
(العينية) : 174,000
(النقدية) : —

وصف موجز : هذا المشروع مصمم لمساعد السلطات المعنية في تلك البلدان العربية الأقل نمواً المشاطئة منها للبحر الأحمر أو الواقعة في القرن الإفريقي على الارتقاء باتصالاتها البحرية المينائية . وسيركز المشروع على الدعم المباشر .

بالنيابة عن	التوقيع	التاريخ	الاسم / الوظيفة
الحكومة :	_____	_____	_____
الوكالة المنفذة :	_____	_____	_____

سعر الصرف الرسمي للأمم المتحدة في تاريخ التوقيع على وثيقة المشروع : 1 دولار أمريكي =

1. لحة تاريخية وتبرير
- 1.1 إن المشروع الإقليمي RAB/86/028 TELDEV المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الدولي للاتصالات والمعنون « تنسيق الاتصالات في البلدان الأقل نمواً من المنطقة العربية وفي إثيوبيا » الذي ساندته كل من مصر والمملكة العربية السعودية قد أنجز دراسة عن حالة البنية التحتية والخدمات في الاتصالات الراديوية البحرية، في خمسة بلدان هي إثيوبيا وجيبوتي والسودان والصومال واليمن، ويبين الحالة الممتازة لمرافق الاتصالات الراديوية البحرية المتوفرة في مصر والمملكة العربية السعودية. وسلطت الدراسة الأضواء على ما يشوب خدمات الاتصال الراديوي البحري من عجز رئيسي في هذه البلدان، فتضمنت مقترحات لتحسينها. وفي اجتماع المراجعة السنوي الثاني للمشروع (جيبوتي من 18 إلى 20 فبراير 1990)، تمت الموافقة على مجموعة من التوصيات تنحو هذا المنحى، مع المطالبة بالدعوة إلى عقد اجتماع خاص لدراسة تنفيذ هذه التوصيات. ولكن هذا الاجتماع لم ينعقد بعدما نشبت أزمة المنطقة، واختتم المشروع TELDEV أنشطته في مارس 1991.
- 2.1 وفي عام 1988 عدّلت اتفاقية 1974 الدولية عن سلامة الحياة البشرية في البحر (اتفاقية SOLAS)، لكي يدخل النظام العالمي للاستغاثة والسلامة في البحر (GMDSS)، الذي سيتم تنفيذه بين 1 فبراير 1992 و 1 فبراير 1999. والنظام GMDSS مبني على أنظمة أوتوماتية أرضية وساتلية. وهذا النظام الجديد سوف يركز على نقل اتصالات الاستغاثة من إنذارات سفينة - سفينة إلى إنذارات سفينة - شاطئ، وهذا يعني أن الأمر سيحتاج في العالم أجمع إلى مرافق شاطئية موثوق بها، تستخدم آخر ما توصلت إليه تكنولوجيا الاتصال الأرضي والساتلي. وفي هذا المنظور طلب في أحد التعديلات التي أدخلت على اتفاقية 1974 SOLAS إلى الحكومات المتعاقدة أن تباشر بتوفير مرافق شاطئية مناسبة، سواء بشكل إفرادي أو بالتعاون مع غيرها. وكان هذا مما أوصى به أيضاً مشروع TELDEV.
- 3.1 جميع البلدان هي من البلدان الأقل نمواً التي تحتاج إلى مساعدة دولية، بما فيها الدعم الناجز من مصر والمملكة العربية السعودية، لكي تستطيع إنشاء ما يتطلبه النظام GMDSS من مرافق شاطئية، وتنفيذها ضمن البرنامج الزمني المذكور آنفاً.
- 4.1 تحتاج جميع هذه البلدان إلى اتصالات راديوية بحرية فعالة، سواء لأغراض تجارية أو لأغراض الاستغاثة والسلامة، لكي تبرز الأنشطة التجارية، وتدعم عمليات النقل البحري وسلامة الحياة البشرية في البحر.
- 5.1 كانت البلدان المشاركة على قناعة بأن الإسراع في تحسين اتصالاتها البحرية وإدخال النظام GMDSS لديها هما حاجتان ملحتان، فاعتمدت الاستراتيجية التالية لتلبية هاتين الحاجتين:
- (أ) أن تباشر معالجة أمور التنفيذ بصورة مشتركة،
- (ب) أن تدعو الاتحاد الدولي للاتصالات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك المنظمات الإقليمية والنوعية المعنية، لتساعدها على سلوك هذا الخط،
- (ج) أن تدعو مصر والمملكة العربية السعودية إلى المشاركة في هذا المشروع بصفة مراقبين، حتى تستفيد من خبرتهما.

دال الهدف الفوري (الأهداف الفورية) والنتائج والأنشطة*

1. دال الهدف الفوري
- الهدف الفوري هو إنجاز خطط رئيسية لتنمية خدمات الاتصال الراديوي البحرية في البلدان العربية الأقل نمواً المشاطنة منها للبحر الأحمر أو الواقعة في القرن الإفريقي. وينبغي أن تحتوي كل خطة رئيسية على تحيين للاستخلاصات الواردة في المشروع TELDEV، وعلى خطة لتحسين الاتصالات الراديوية البحرية، مع نسب الكلفة إلى الفائدة و/ أو الدواعي الاستراتيجية التي تبرر خطة الاستثمار المقترحة، وعلى خطة للعمل أيضاً.
- دال 1.1 النتائج
- أن يكون لكل بلد مشارك:
- خطة رئيسية مهيأة لتنمية خدمات الاتصال الراديوي البحرية، تتضمن المعلومات المالية والتقنية اللازمة للبحث عن مصادر التمويل وتحضير استدراج العروض (النتيجة حاصلة)،

* لم تدرج هنا جميع أقسام وثيقة المشروع التابعة للبرنامج UNDP.

- اختصاصيان اثنان في تخطيط وتنمية الاتصالات الراديوية البحرية، يكونان قادرين على الإشراف/ والتنسيق تنفيذ الأنشطة التي تدعو إليها الخطة الرئيسية (متدربان).

المسؤولون	الأنشطة
الاتحاد الدولي للاتصالات/ مكتب تنمية الاتصالات	دال 1.1.1 تبني مكتب تنمية الاتصالات مرشداً عن صياغة خطة رئيسية وطنية لتنمية خدمات الاتصال الراديوي البحرية في هذا الإقليم الفرعي .
يفضل أن يكون المنسق ونائبه مهندسي إرسال، لهما خبرة في الاتصالات الراديوية البحرية .	دال 2.1.1 تسمية كل بلد من البلدان الأقل نمواً متنسقاً وطنياً للمشروع مع نائبه، يكلفان بإنجاز الخطة الرئيسية . وتسمية ممثلين عن مصر والمملكة العربية السعودية لتأمين ملاءمة الخطط الرئيسية للمنشآت القائمة في بلديهما، وتقديم الدعم للمنسقين الوطنيين، من البلدان الأقل نمواً .
الإدارة .	دال 3.1.1 إنشاء كل إدارة فريق عمل يُعنى بتنمية الاتصالات الراديوية البحرية، يرأسه المنسق الوطني ويضم مشاركين من سلطات البحث والإنقاذ (SAR)، ومن إدارات الموانئ وهيئات النقل البحري الرئيسية .
مشاركة المنسق الوطني ونائبه على الأقل . سيُدعى خبراء من المنظمة البحرية الدولية (IMO) ومن إنمارسات وغيرها، إضافة إلى خبراء الاتحاد الدولي للاتصالات . وقد يطلب من مصر و/ أو المملكة العربية السعودية أن توفر منشآت الاستضافة، وأن تتدبأ خبراء لمثل هذه الورقات .	دال 4.1.1 تنظيم دورات دراسية تدريبية تهدف إلى التالي : - تزويد المنسقين الوطنيين بمعلومات حديثة عن الاتصالات الراديوية البحرية، بما فيها النظام GMDSS - تعريف المنسقين بكيفية استعمال مرشد التخطيط - مناقشة الاستخلاصات والمقترحات التي يحتويها تقرير اجتماع المراجعة السنوي الثاني للمشروع RAB/86/028 TELDEV
الإدارات مع خبراء من الاتحاد الدولي للاتصالات .	دال 5.1.1 تحضير المنسقين الوطنيين مشاريع الخطط الرئيسية . تقديم المشورة والمساعدة اللتين قد يحتاجهما المشروع، بطلب من الإدارة، حسب الصعوبات التي تبرز أثناء هذا العمل . قد يطلب من مصر والمملكة العربية السعودية توفير خبراء للمساعدة .
سيُدعى خبراء من المنظمة البحرية الدولية (IMO) ومن إنمارسات وغيرها، إضافة إلى خبراء الاتحاد الدولي للاتصالات . وقد يطلب من مصر و/ أو المملكة العربية السعودية أن توفر منشآت الاستضافة وأن تتدبأ خبراء .	دال 6.1.1 تحضير ورشات عمل وتنظيم جدول زمني لها، تناقش فيها مشاريع الخطط الرئيسية التي يضعها المنسقون . وبعد انتهاء هذه الورشات يجب أن تكون الخطط الرئيسية قد أقرت نهائياً، وأن تكون جاهزة للنشر .

هـ الإسهامات

هـ.1 الإسهامات الحكومية

هـ.1.1 الإسهام العيني

هـ.1.1.1 البلد المضيف :

تسمية المنسق الوطني ونائبه (يقومان بنفس الوقت وبدوام كامل بأعمال منسق المشروع ونائبه)، وتسمية فريق العمل دون تكاليف للمشروع (ما يكفي 36 000 دولار أمريكي) ،

هـ.1.1.1 تأمين حرية الوصول إلى البلد وتسهيل التنقل فيه ومغادرته بلا عقبات، لموظفي الاتحاد الدولي للاتصالات والمشاركين من البلدان الأعضاء في المشروع، عند زيارتهم البلد المضيف لأغراض تتعلق بأنشطة المشروع :

- توفير الغرف والأثاث ومرافق الاتصالات المنشأة، وتأمين المجانية في الخدمات الهاتفية والبرقية والتكسية والطبصية للحركة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية مع الوكالة المنفذة ومع البلدان الأخرى الأعضاء في المشروع (ما يكافئ: 24 000 دولار أمريكي) .
- توفير التسهيلات لعقد الاجتماعات، واستضافة اجتماع اللجنة التوجيهية السنوي مرة واحدة في السنة على الأقل، (وهو اجتماع يكافئ اجتماع المراجعة الثلاثية في مشروع إقليمي) (ما يكافئ: 120 000 دولار أمريكي) .
- توفير كل دعم مادي وإداري آخر يفيد في حسن تشغيل أنشطة المشروع (ما يكافئ: 12 000 دولار أمريكي) .

هـ.1.1.3 البلدان المشاركة الأخرى :

- تعيين منسق وطني للمشروع ونائبه، وتعيين فريق العمل في البلدان المشاركة (ما يكافئ: 18 000 دولار أمريكي) .
- ندب متدربين اثنين من كل بلد لكل دورة دراسية، وتحمّل تكاليف راتبهما وتأمينيهما الصحيين أثناء مشاركتهما (ما يكافئ: 12 000 دولار أمريكي) .

هـ.2. إسهامات الوكالة المنفذة (الاتحاد الدولي للاتصالات)

- الدعم الاعتيادي، بما فيه تبني مرشد الخطة الرئيسية ،
- 4 رجل/شهر من خبراء الاتحاد البحريين للمساعدة على تنفيذ المشروع (ما يكافئ: 48 000 دولار أمريكي من ميزانية الاتحاد الدولي للاتصالات/ مكتب تنمية الاتصالات)
- الإسهام الممكن في تقاسم تكاليف ميزانية المشروع الإجمالية

هـ.3. إسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

بالدولار الأمريكي	سطر الميزانية
120,000	الموظفون الدوليون في المشروع 11.99
24,000	تكاليف الدعم الإداري 13.
6,000	السفر 15.
12,000	تكاليف أخرى 16.
50,000	الاجتماعات والتدريب 39.
20,000	الاجتماعان مدة كل منهما ثلاثة أيام عمل 31.
30,000	تدريب الفريق 32.
100,000	المعدات (للبلد المضيف) 49.
12,000	متفرقة (بعض المواد التدريسية ووضع التقارير، الخ،) 59.
284,000	المجموع

1 يمكن خفض هذا المبلغ إذا أمكن توفير الموظفين الدوليين عبر برنامج التعاون التقني بين الدول النامية (TCDC) .

2 إن الميزانية العادية للاتحاد الدولي للاتصالات المخصصة للبلدان الأقل نمواً يمكن أن تغطي كل هذا المبلغ أو جزءاً منه .

القرار رقم 13
الصادر عن المؤتمر AR-RDC/92

معجم مصطلحات الاتصالات
الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات باللغة العربية

إن المؤتمر الإقليمي لتنمية الاتصالات في الدول العربية (القاهرة، 25 - 29 أكتوبر 1992) (AR-RDC/92) ،

إذ يضع في اعتباره

1. أن الأهداف التي وضعها قسم اللغة العربية لنفسه، أخذاً أمور الميزانية بالحسبان الواجب، هي :
 - (أ) الاستمرار في تنفيذ مهمات الترجمة والنشر المبينة في برنامج عمله (قرار نيس رقم 59) ،
 - (ب) الاستمرار في إقامة نظام حاسوبي، ووضع الإجراءات لعمل نائب في المصطلحات (العتاد والبرامجيات والترجمة/المراجعة/ الطباعة) حسب المخطط الوارد في الملحق ،
 - (ج) التحيين التدريجي لقاعدة معطيات المصطلحات والتوسع فيها، مع مراجعة المعطيات التي يحتويها معجم 1987، على أن يكتمل هذا العمل خلال أربع سنوات استناداً إلى مستوى الميزانية الحالي ،
 - (د) الحفاظ على قاعدة معطيات المصطلحات العربية والثابرة على تحيينها ،
 - (هـ) إنتاج معجم عربي جديد في عام 1997 ،
2. الأهمية والاستعجال اللذين يرتديهما اختصار الوقت اللازم لإصدار المعجم الجديد من أربع سنوات إلى سنتين، الأمر الذي يتطلب مصادر ميزانية استثنائية تقارب 220 000 دولار أمريكي ،
3. الأهمية التي يكتسبها أيضاً اكتمال المصطلحات بتقييسها عن طريق الاستشارات ، الأمر الذي يتطلب مصادر ميزانية استثنائية تبلغ حوالي 300 000 دولار أمريكي ،
4. أن قسم اللغة العربية مجهز حالياً بحواسيب ماكنتوش لأعمال الترجمة، وهناك دراسات جارية سوف تؤدي إلى إقامة نظام لإدارة المصطلحات مبني على نظام ماكنتوش في أواخر عام 1992 أو أوائل عام 1993 .
5. أن الأمر سيحتاج أيضاً إلى تطوير برامجيات تسمح بنقل المعطيات بين قاعدة معطيات المصطلحات الإنكليزية/ الفرنسية/ الإسبانية الموجودة في الحاسوب الرئيسي سيمنس وبين نظام ماكنتوش،
6. وأنه ليس من المنتظر بالموارد الحالية أن يصبح النظام الجديد شغلاً تماماً قبل الربع الثاني من عام 1993 .

يقرر

1. اختصار الفترة اللازمة لتحيين قاعدة معطيات المصطلحات العربية والتوسع فيها إلى حوالي عامين ،
2. إقامة آلية لتقييس المصطلحات وإقرارها ،

ويناشد

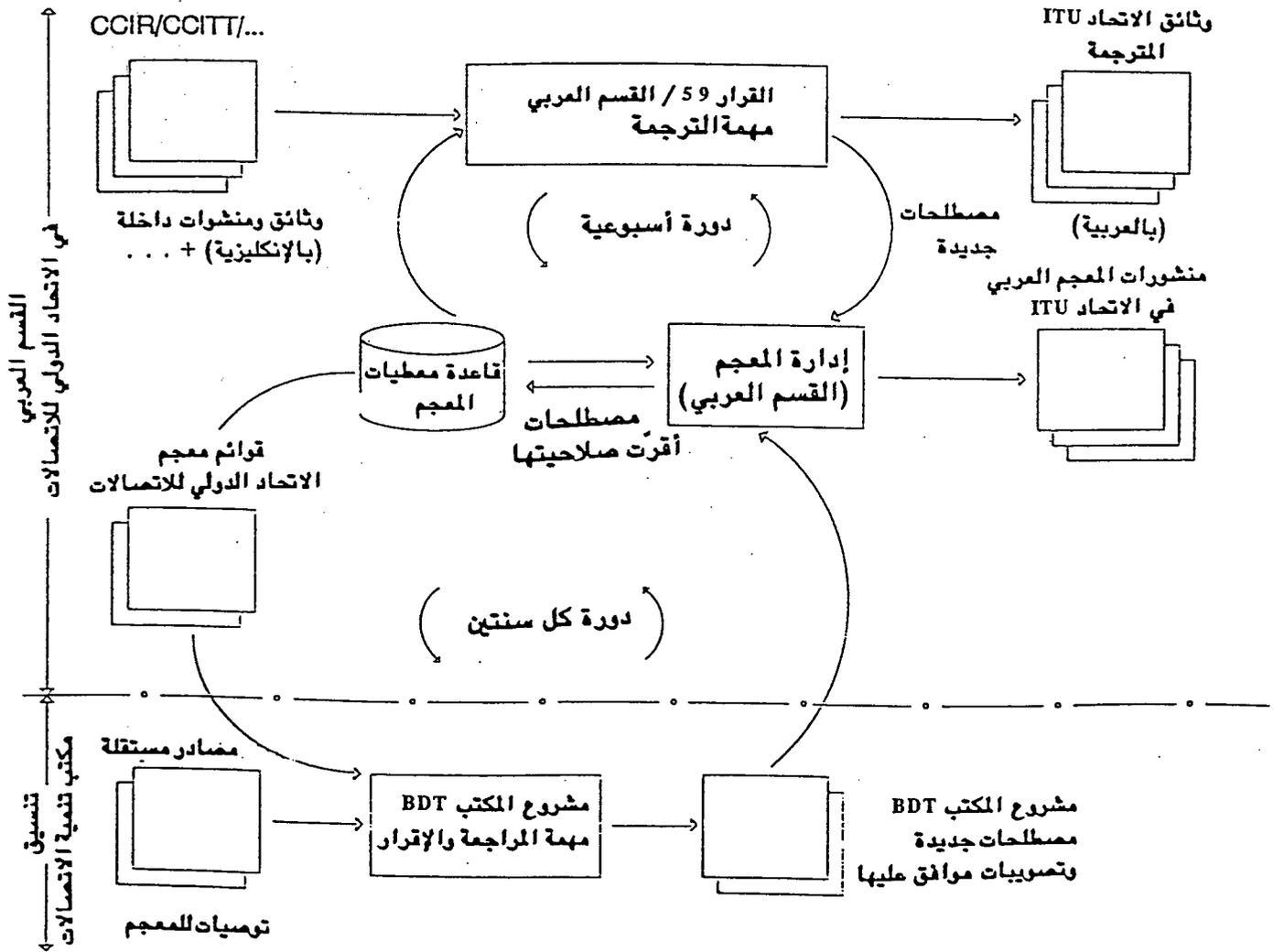
الإدارات الأعضاء المعنية في الاتحاد الدولي للاتصالات، وجامعة الدول العربية، وجميع المنظمات الإقليمية المعنية، وصناديق التنمية ومصارفها (وخاصة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي(AFESD))، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، والاتحاد الدولي للاتصالات، والوكالات والصناديق الإنمائية الحكومية، والصنّاع، وغيرها من الأطراف المهتمة، إلى تمويل النشاطين المذكورين في الفقرتين 1.أ) و ب) أعلاه .

ويطلب إلى

مكتب تنمية الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU/BDT) أن يعد مشروع تنمية إقليمي لتنفيذ هذا القرار. وتقدر كلفة هذا المشروع مؤقتاً بمبلغ 520 000 دولار أمريكي موزع على عامين .

الملحق

المخطط الانسيابي للنظام



القرار رقم 14
الصادر عن المؤتمر AR-RDC/92

نداء لمساعدة الصومال والسودان

إن المؤتمر الإقليمي لتنمية الاتصالات في الدول العربية (القاهرة، 25 - 29 أكتوبر 1992) (AR-RDC/92) ،

إذ يضع في اعتباره

1. التوصيتين الصادرتين عن اللجنة عالية المستوى (رقم 29 ورقم 30) التي تدعو فيهما مكتب تنمية الاتصالات إلى العمل كوسيط حافظ لحشد الموارد من أجل تنمية الاتصالات ،
2. الحالة الحرجة السائدة في الصومال والسودان ،

ويلاحظ

أن شبكة الاتصالات في كل منهما قد تلفت تلفاً كبيراً، بل وقد دمرت بالكامل في بعض الحالات، مما يتطلب مساعدة تقنية فورية واستثماراً رأسمالياً كبيراً ،

يناشد

المجتمع الدولي والبلدان الأعضاء في المنطقة وغيرها من البلدان وكذا المؤسسات المالية الثنائية والمتعددة الأطراف تقديم دعم فوري،

ويطلب

من رئيس المؤتمر الإقليمي لتنمية الاتصالات في الدول العربية ومن الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات أن يحملاً فوراً هذا القرار إلى علم المجتمع الدولي .

PAGE INTENTIONALLY LEFT BLANK

PAGE LAISSEE EN BLANC INTENTIONNELLEMENT

التوصيتان

PAGE INTENTIONALLY LEFT BLANK

PAGE LAISSEE EN BLANC INTENTIONNELLEMENT

التوصية رقم 1 الصادرة عن المؤتمر AR-RDC/92

بين الإعلام والاتصالات

الاستخدام الأمثل للشبكة الفضائية العربية في الأغراض الإعلامية والتنمية والثقافية

إن المؤتمر الإقليمي لتنمية الاتصالات في الدول العربية (القاهرة، 25 - 29 أكتوبر 1992) (AR-RDC/92) ،

إذ يضع في اعتباره

- النقص الحاصل في تجهيز بعض المحطات الأرضية بمعدات لاستقبال برنامجين تلفزيونيين أو أكثر، وفي توفير أكثر من وصلة موجات صغرى بين المحطة الأرضية ومركز التلفزيون، كما أن بعض المحطات الأرضية لم تزود بالتجهيزات الضرورية للإرسال الإذاعي الصوتي رغم توفر هذه الإمكانيات على الساتل العربي نفسه ،
 - ارتفاع أجور استخدام القطاع الأرضي التجاري التي تطالب بها بعض إدارات الاتصالات هيئات التلفزيون عند إرسال أو استقبال الإشارة التلفزيونية بواسطة الساتل العربي وذلك رغم الجهود التي بذلتها المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية واتحاد إذاعات الدول العربية والتي أدت إلى تخفيض كلفة القطاع الفضائي، وذلك بتخصيص قناة ساتلية للتبادلات الإقليمية التي ينظمها اتحاد إذاعات الدول العربية مقابل مبلغ تشجيعي ،
- وسعيًا إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية :

- تخفيض تعرفه القطاع الأرضي التجاري بما يتيح انسياب أكبر حجم ممكن من البرامج الإذاعية والتلفزيونية عبر الشبكة الفضائية العربية على نحو يحقق الاستفادة القصوى منها، وإدخال مرونة كافية على التشريعات المطبقة في الدول العربية والتي تحكم استخدام المحطات الأرضية للاستقبال والإرسال التلفزيونيين مما يجعلها تساعد على الزيادة في قدرة كل هيئة تلفزيونية على التعامل بفاعلية كبيرة مع السواتل العربية .
- تطوير نظام تبادل الأخبار والبرامج بين الهيئات الأعضاء في اتحاد إذاعات الدول العربية وتذليل كل العراقيل التي يمكن أن تحول دون تزايد حجم هذه التبادلات .

يوصي بما يلي :

1. تبني توصية اللجنة العربية المشتركة لاستخدام الشبكة الفضائية العربية للإعلام والتنمية والثقافة والتي اعتمدها الجمعية العمومية للمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية في دورتها الثالثة عشرة (الجزائر - مايو 1990) والخاصة بإعفاء هيئات التلفزيون العربية من دفع أجور القطاع الأرضي (التكاليف التجارية) بالنسبة إلى الأخبار والبرامج التي تمر عبر القنوات التلفزيونية التي يستأجرها اتحاد إذاعات الدول العربية على الساتل العربي . وإذا رغبت أية إدارة للاتصالات في تقاضي أجور القطاع الأرضي، تكون هذه الأجور تشجيعية ومنخفضة إلى أدنى حد، ويمكن أن يسترشد في هذه الحالة بتعرفة الحجز اليومي الثابت السابقة للاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية . ويمكن أن تبرم إدارة الاتصالات مع الهيئات التلفزيونية عقداً سنوياً تغطي بموجبه كل الحركة المشار إليها آنفاً بمبلغ إجمالي تشجيعي يتفق عليه بين الجهتين، ويشمل هذا الإعفاء أو التخفيض الدارات التسميكية الصوتية المساندة للتبادل والمرتبطة به ،

2. الترخيص لهيئات التلفزيون العربية في امتلاك محطات أرضية صغيرة ثابتة أو متنقلة تتعامل مباشرة مع السواحل العربية، وتسهيل حصول هيئات التلفزيون على هذه المحطات ،
3. تنظيم عمليات استخدام الأفراد والتجمعات السكنية لأجهزة استقبال الإرسال التلفزيوني عبر الشبكة الفضائية العربية ووضع النظم والضوابط الخاصة بذلك، خاصة في الدول العربية التي لم تصدر فيها مثل هذه التشريعات والاهتمام بتصنيع أجهزة الاستقبال على نطاق عربي بما يحقق مكاسب اقتصادية بعيدة الأثر ،
4. اتخاذ الإجراءات اللازمة والفورية لتجهيز المحطات الأرضية العربية العاملة مع عرب سات بمعدات لاستقبال وإرسال برنامجين تليفزيونيين أو أكثر في وقت واحد، والعمل مع هيئات التلفزيونين على توفير أكثر من وصلة موجات صغيرة بين المحطة والهيئة .

التذييل

مقدمة

يعيش عالمنا المعاصر ثورة حقيقية في مجال الاتصال والمواصلات، حتى أن تنبؤ أحد كبار الأخصائيين في شؤون الإعلام قبل عدة أعوام بأن العالم سوف يتحول في يوم من الأيام إلى « قرية صغيرة »، يوشك أن يتحقق، إن لم يكن قد تحقق بالفعل .

فقد بات مشاهدو التلفزيون لا يكتفون بمتابعة ما يجري من أحداث في هذا العالم بعد وقت قصير من وقوعها، بل أصبحوا يريدون رؤية هذه الأحداث أثناء وقوعها . وما كان لمثل هذا التطور في أذواق المشاهدين أن يتحقق لولا تلك الثورة الهائلة التي عرفتها وسائل الاتصالات . فقد أصبحت السواتل تملأ الفضاء حول كوكبنا الأرضي ولم تعد حكراً على نظام بعينه، ولقد ظلت انتلستات وحدها في الساحة سنوات طويلة ثم أخذت أنظمة الاتصالات الدولية منها والإقليمية تظهر تبعاً، مما أوجد نوعاً من التناقس الذي أدى إلى حدوث تطورات مثيرة . وبدأت هذه النظم في تبسيط الإجراءات والقواعد الصارمة التي تحكم النقل التلفزيوني غيرها تبسيطاً تدريجياً، وفي تخفيض تكاليف هذا النقل لتصبح زهيدة جداً بالنسبة إلى ما كان عليه الوضع عند ظهورها . بل وأصبحنا نشاهد محطات أرضية صغيرة كاملة التجهيز يحملها الإعلاميون معهم، وينتقلون بها من مطار إلى مطار، ومن موقع إلى موقع، وكأنها جزء من أمتعتهم الشخصية، ثم يقومون بتركيبها في مواقع الأحداث في وقت وجيز وينقلون الصور تبعاً إلى هيئاتهم التلفزيونية بعد أن يكونوا قد حجزوا القنوات التلفزيونية اللازمة على السواتل . وشيئاً فشيئاً أخذت إدارات الاتصالات تتعامل مع هذه التطورات الجديدة بوعي وإدراك عميقين للمسؤولية، متجاوبة مع هيئات التلفزيون لتيسير الإجراءات التي كانت تحد من الاستغلال النشط للسواتل . وبالتدرج أيضاً أخذت العلاقة بين أهل الإعلام المرئي وبين أهل الاتصالات تتحول إلى علاقة مشاركة أكثر منها إلى علاقة بائع وزبون . وتجلى ذلك خاصة في السماح لمؤسسات التلفزيون بأن تمتلك محطات إرسال واستقبال وتجهيزات كانت في ما مضى حكراً على هيئات الاتصالات وحدها .

كما تجلى ذلك أيضاً في التشاور المستمر بين التلفزيونيين وهيئات الاتصالات الدولية والإقليمية حول كل المسائل التي تتصل بتطوير السواتل وإنشائها، وتحسين آلية الحجز على هذه السواتل وتحديد التعرفة وتخفيضها على النحو الذي يستجيب لمقتضيات المهنة التلفزيونية .

في هذا الإطار أنشئت مجموعة دولية تعنى بشؤون التشغيل الساتلي (ISOG) INTER-UNION SATELLITE OPERATIONS ، وتولت هذه المجموعة المنبثقة عن مؤتمر الاتحادات الإذاعية الدولية دراسة كل المشكلات التي تدرج في هذا السياق والتفاوض مع الجهات المشرفة على انتلستات قصد إيجاد الحلول الملائمة .

أما في الوطن العربي فقد شرع في إنشاء المحطات الأرضية العربية المتعاملة مع نظم الاتصالات الدولية في أواخر الستينيات وبداية السبعينيات، غير أن اهتمام القائمين على هذه المحطات كان منصباً بالدرجة الأولى على الاتصالات الهاتفية والتلكسية . وعلى الرغم من توفر الخدمة التلفزيونية في هذه المحطات فإن استخدامها في هذا المجال ظل محدوداً للغاية وذلك لعدة اعتبارات كان في مقدمتها نقص الخبرة وارتفاع التكاليف وضعف التجهيزات الفنية أو غيابها . ففي بعض الحالات لم تكن هنالك وصلات أرضية تربط المحطات الأرضية مع هيئات التلفزيون، بل إن بعض هذه المحطات لم يكن يتوفر له حتى جهاز التلكس الذي كان العمود الفقري للاتصالات آنذاك .

وعلى الرغم من كل هذه الظروف فقد أدركت هيئات التلفزيون العربية هذا التطور الهام وشرعت منذ عامي 1972 و 1973 ومن خلال اتحاد إذاعات الدول العربية في وضع الخطط لإنجاز تبادلات الأخبار والبرامج عبر السواتل واستقبال الأخبار والأحداث العالمية عبرها . وغير أن الإنجاز الأهم والأكبر بالنسبة إلى عالمنا العربي تمثل في إقامة الشبكة الفضائية العربية .

الشبكة العربية للاتصالات الفضائية

أولاً إنشاء الشبكة

كان وزراء الإعلام قد أوصوا في عام 1967 بضرورة إطلاق الساتل العربي واستغلاله في التبادلات بين هيئات الإذاعة والتلفزيون العربية . ولقد كان وزراء الاتصالات العرب على وعي تام بالتطورات الهامة التي يشهدها عالمنا عندما قرروا بأن تكون للعالم العربي شبكته الفضائية الخاصة به، واتخذوا الإجراءات التنفيذية اللازمة لذلك بما فيها إنشاء المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية في 1976 .

ثانياً الشبكة واتحاد إذاعات الدول العربية

لقد تعامل اتحاد إذاعات الدول العربية مع هذا التطور الجديد بإيجابية ويتمثل ذلك فيما يلي :

1. كل عمليات الإرسال والاستقبال بين هيئات التلفزيون العربية تتم عبر الشبكة الفضائية العربية، وذلك بالنسبة إلى الأحداث التي تجري في المنطقة العربية .
2. حرص الاتحاد ولا يزال على نقل أبرز الأحداث الدولية عبر الشبكة الفضائية العربية .
3. أنشأ الاتحاد نظاماً لتبادل الأخبار والبرامج عبر الساتل العربي، شرع في تنفيذه منذ الفاتح من أكتوبر عام 1985 .
4. أقام الاتحاد لهذه الغاية مركزاً لتبادل الأخبار والبرامج في الجزائر انطلق العمل به في الحادي عشر من مارس عام 1987 .
5. سعى الاتحاد للحصول على تعرفه تفضيلية بالنسبة إلى البرامج التي يقوم بتنسيق تبادلها على الساتل العربي، وذلك بالتعاون مع الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية .
6. استأجر الاتحاد قناة تلفزيونية على الساتل العربي للاستخدام الإقليمي، وأصبح يمرر جل التبادلات بين هيئاته الأعضاء على هذه القناة إضافة إلى تمرير أهم تبادلات الأخبار الدولية عليها .
7. ظل الاتحاد لسنوات عدة يشجع هيئاته الأعضاء على استئجار قنوات ساتلية على الساتل العربي لاستخدامها في الاتصالات الإذاعية والتلفزيونية القطرية المحلية .

ثالثاً معوقات استخدام الشبكة من جانب اتحاد إذاعات الدول العربية

يمكن تلخيص المعوقات التي اعترضت اتحاد إذاعات الدول العربية في الاستخدام الأمثل لإمكانيات الشبكة الفضائية العربية في الأغراض الإعلامية والثقافية والتنمية على النحو التالي :

1. تأخر استكمال المحطات الأرضية المتصلة بخدمة عربسات، وخاصة خلال السنوات الثلاث الأولى (1985 - 1987) من خدمة الساتل . كما أن بعض المحطات الأرضية لم تجهز بمعدات تمكنها من استقبال أكثر من برنامج تلفزيوني واحد في نفس الوقت رغم توفر العديد من القنوات التلفزيونية على الساتل .
- إن تجهيز المحطات الأرضية بمعدات لاستقبال برنامجين تلفزيونيين أو أكثر وتوفير أكثر من وصلة موجات صغرية بين المحطات الأرضية ومركز التلفزيون أمر ضروري وحيوي لأنه في حالات عديدة يكون هناك بث في آن واحد لبرنامجين تلفزيونيين على عربسات، مثلاً كانت مباريات عديدة تبث خلال منافسات كأس العالم الأخيرة - إيطاليا 1990 - في نفس الوقت الذي تبث فيه حقائق إخبارية تلفزيونية ثابتة ودورية (الحقبة العربية اليومية وحقبة اليوروفزيون EVN-1).
- وإضافة إلى ما سبق فإن محطات أرضية عديدة لم تزود بالتجهيزات الضرورية للإرسال والاستقبال الإذاعيين الصوتيين رغم توفر هذه الإمكانيات على الساتل العربي ذاته .
2. التعريفات الباهظة لأجور استخدام خدمات السواتل :

يتم حساب التعرفة الأساسية لأجور استخدام الوصلات الصاعدة والهابطة في ضوء المكونات التالية :

- (1) القطاع الفضائي : حصة عربسات (أو انتلسات) التي تتقاضاها مقابل استخدام الساتل نفسه وتبلغ 8 دولارات للدقيقة الواحدة (قامت انتلسات مؤخراً بتخفيض التعرفة وجعلها 6,5 من الدولارات للدقيقة الواحدة) .

ب) القطاع الأرضي : حصة إدارات الاتصالات (الإدارات المالكة للمحطات الأرضية) وهي تختلف من بلد إلى آخر لكنها في الغالب باهظة وتتراوح بين 30 و 40 دولاراً للدقيقة الواحدة. وقد كانت بعض هيئات التلفزيون العربية مطالبة في كثير من الأوقات بدفع مبلغ يصل أحياناً إلى ألف دولار للعشر دقائق الأولى، وبما أن حصة القطاع الفضائي من هذا المبلغ هي ثمانون دولاراً فقط، يعني أن حصة الإدارة تصل إلى تسعمائة وعشرين دولاراً وهو مبلغ ليس مبرراً في كل المقاييس، مع الأخذ بالاعتبار أننا نتحدث عن وصلة واحدة فقط .

وقد بذل الاتحاد مجهودات كبيرة بالتعاون مع الاتحاد العربي للمواصلات للحصول على تعرفات تفضيلية لبث الأخبار والبرامج التلفزيونية عبر الساتل العربي من خلال اتحاد إذاعات النول العربية. وقد دعا الاتحاد العربي للمواصلات السلوكية واللاسلكية إدارات الاتصالات العربية إلى الالتزام بتطبيق هذه التعريفات.. إلا أن هذه الجهود لم تخفض تعرفات النقل عن طريق عريسات بحيث تكون هذه التعريفات متناسبة مع إمكانيات هيئات التلفزيون العربية، علماً بأن هذه الهيئات حكومية لا تتعاطى نشاطاً تجارياً، وتعتمد اعتماداً يكاد يكون أساسياً على دعم الدولة . وهذا ما دفع الاتحاد إلى البحث عن حل آخر جديد يمكن من تحقيق الغاية المذكورة آنفاً . فقام الاتحاد باستئجار قناة تلفزيونية على الساتل العربي 24/24 ساعة يومياً بمبلغ مليون دولار، وكنا نأمل أن تساهم هذه الخطوة الجديدة في دفع عجلة التبادل خاصة وقد أمكن بموجبه تسوية وضع استعمال القطاع الفضائي، إلا أن هذا الإنجاز يبقى منقوصاً ما لم يتم تحقيق الخطوة الكاملة للإفادة القصوى من الساتل العربي وهي أن يتم إعفاء البرامج التلفزيونية التي يجري تبادلها عبر الساتل العربي، من رسوم القطاع الأرضي أو تخفيض هذه الرسوم إلى أدنى حد ممكن. وقد تم عرض هذا الموضوع في اجتماع الجمعية العمومية للمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية في دورتها الثالثة للمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية في دورتها الثالثة عشرة (الجزائر - مايو 1990) وقد أصدرت الجمعية العمومية في هذا الشأن نص القرار التالي :

- الاستجابة لطلب اللجنة العربية المشتركة لاستخدام الشبكة الفضائية العربية للإعلام والثقافة والتنمية، بمناشدة إدارات الاتصالات في الدول الأعضاء المسؤولة عن القطاع الأرضي (المحطة الأرضية والوصلة الأرضية من الاستوديو إلى المحطة) من منظومة الشبكة الفضائية العربية، أن تمنح إدارات أو هيئات التلفزيون في بلدها إعفاء من أجور هذا القطاع أو جعله أجراً تشجيعياً منخفضاً إلى أدنى حد ممكن . وذلك في حالة استخدام تلك الإدارات أو الهيئات للسواتل العربية في بث برامجها التلفزيونية على أن يشمل الإعفاء أو التخفيض الدارات الصوتية التنسيقية المساندة للتبادل والمرتبطة به . وتأمل هذه الجمعية من جميع إدارات الاتصالات أخذ هذا المطلب مأخذ الاهتمام كسبيل من سبل تنشيط استخدامات الشبكة الفضائية العربية .

- وفي هذا الشأن قام الاتحاد فور توقيع العقد الخاص باستئجار القناة التلفزيونية (23) على الساتل العربي بالطلب من كل هيئة تلفزيونية في كل بلد عربي أن تقوم مع إدارة الاتصالات بإبرام اتفاق سنوي تغطي بموجبه كلفة القطاع الأرضي الخاصة بالحركة التي سوف تمر عبر القناة المستأجرة، كما قام الاتحاد بمخاطبة أصحاب المعالي وزراء البريد والمواصلات في البلدان العربية للتركرم بالإذن للإدارات المختصة بدراسة إمكانية إبرام مثل هذا الاتفاق. مما سبق يتبين أن استئجار القناة قد حل مشكلة القطاع الفضائي، إلا أن مشكلة القطاع الأرضي للتبادلات عبر القناة لا تزال عقبة أساسية أمام استغلال الساتل العربي على النحو الذي يريجه الجميع وجعل بعض البلدان العربية (جيبوتي وموريتانيا . . .) لا تستطيع أن تستقبل وتستفيد من بعض البرامج والأخبار المتبادلة عبر هذه القناة، على الرغم من أن كلفة القطاع الفضائي تمت تغطيتها لهذه التبادلات (استئجار القناة) .

3. عدم اتصال عدد هام من هيئات التلفزيون بمركز التبادل الإخباري والتلفزيوني التابع للاتحاد بالجزائر حيث قام الاتحاد بتركيب المنظومة الصوتية (4-WIRE AUDIO MATRIX) بطاقة 30X30 في مركز التبادل وتوصل مع الاتصالات الجزائرية إلى عقد اتفاق تم بموجبه استئجار ثماني عشرة دارة صوتية باتجاهين على الساتل العربي وغطى الاتحاد كلفة القطاع الفضائي والأرضي الصاعد وكلفة القطاع الفضائي الهابط، وبقيت كلفة القطاع الأرضي الهابط، التي تتحملها الهيئات المستفيدة. لكن بالرغم من ذلك فقد طالبت إدارات الاتصالات في عدد من البلدان العربية هيئات التلفزيون بتعرفة باهظة لكلفة القطاع الأرضي الهابط، مما أجبر هذه الهيئات على عدم الارتباط الصوتي الضروري، رغم توفر هذه الدارة في المحطة الأرضية للبلد المعني . ومن المعلوم أن الدارات الصوتية هذه أساسية لعمليات التنسيق وسوف تتبع لأي هيئة التحدث والتنسيق مع جميع الهيئات الأخرى عبر المركز وسوف يساعد ذلك على تكثيف تبادلات الأخبار والبرامج وعقد المؤتمرات الصوتية البرمجية والتقنية البورية .

هذا وقد اهتم اتحاد إذاعات الدول العربية اهتماماً كبيراً بموضوع استخدام الشبكة الفضائية العربية لأغراض الإعلام والثقافة والتنمية وقد قام بعرض المشاكل والمعوقات التي تحول دون الاستخدام الأمثل لهذه الشبكة واقترح الحلول المناسبة على الاجتماعات التالية :

- اجتماعات اللجنة العربية المشتركة لاستخدام الشبكة الفضائية العربية للإعلام والثقافة والتنمية (تونس، 1991/7/25-24).
 - لجنة خبراء الإعلام والاتصالات العرب حول الاستخدام الأمثل للشبكة الفضائية العربية (القاهرة، 1992/5/13-11).
 - اللجنة الدائمة للإعلام العربي (القاهرة، 1992/8/18-16).
 - مجلس وزراء الإعلام العرب (القاهرة 19-20/9/1992).
- وقد تبنت هذه الاجتماعات التوجيهات والتوصيات التي سوف تساهم مساهمة فعالة نحو الاستخدام الأمثل للشبكة الفضائية العربية للإعلام والتنمية والثقافة .

التوصية رقم 2
الصادرة عن المؤتمر AR-RDC/92

تناسق الشبكات وتقييسها

إن المؤتمر الإقليمي لتنمية الاتصالات في الدول العربية (القاهرة، 25 - 29 أكتوبر 1992) (AR-RDC/92) ،

إذ يضع في اعتباره

1. الحالة الراهنة لتنمية البنية التحتية، وكذلك التقنيات والخدمات المتوفرة ،
2. أن المعايير المتناسقة تساهم في تحسين فعالية شبكات الاتصال العمومية ،
3. أن للمعايير أثراً مباشراً على التنمية التجارية والاقتصادية على الأوسع : الوطني والإقليمي والعالمي ،
4. أن تقنيات جديدة أخذت في الظهور من شأنها أن تعالج مشاكل البنية التحتية، غير أن توصيل شبكات الاتصال العمومية بعضها ببعض لن يتحقق بدون معايير مشتركة ،

وقد أخذ علماً

بتوصيات اللجنة عالية المستوى (H.L.C.) المتعلقة بإنشاء قطاع تقييس له المسؤوليات الوظيفية المناسبة ،

وإذ يشعر بالقلق

لأن الأسواق العالمية ستعاق بشدة من جراء المعايير غير المتلائمة في الاتصالات ،

يوصي

1. الإدارات في المنطقة بمواصلة النظر في تطبيق المعايير المعترف بها عالمياً، حتى يسهل إلى أكبر حد ممكن توصيل شبكات الاتصال العمومية بعضها ببعض وكذلك تشغيلها البيئي ،
2. الإدارات في المنطقة بالسعي لجعل الهيئات الإقليمية والدولية تعي الحاجة إلى معايير عالمية تؤمن استعمال التقدم التقني الجديد استعمالاً فعالاً ،

ويطلب

1. من الاتحاد الدولي للاتصالات تشجيع تناسق المعايير الوطنية والإقليمية حتى تصبح الشبكات العمومية متلائمة على المستوى العالمي،
2. ومن الإدارات في المنطقة دعم توصية اللجنة عالية المستوى بأن يلعب الاتحاد الدولي للاتصالات « دوراً أكثر قوة ومساعدة في حفز التعاون وتنسيقه بين الهيئات المهتمة بالاتصالات والتي يتزايد عددها باستمرار » .

